**جامعة جنوب الوادي**

**كلية الآداب بقنا**

**قسم علم الاجتماع**

# بحث اجتماعي مع التطبيق

**إعداد**

**أ.د. سلوى محمد المهدى أحمد**

**أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب**

**٢٠٢٣-٢٠٢٤**

**الكلية : الآداب**

**الفرقة : الرابعة**

**عدد الصفحات: 173**

**المؤلف : أ.د. سلوى محمد المهدي أحمد**

## الرموز المستخدمة

**نص للقراءة**

# المحتوى العلمي

المقدمة ..... ٥
الفصل الأول: البحث العلمي الاجتماعي شروطه و تصميمه ..... ٦
الفصل الثاني: تحديد موضوع البحث وأشكاليته..... ٢٠
الفصل الثالث: الدراسات التتبعية..... ٣٣
الفصل الرابع: البحوث الكمية والبحوث الكيفية في الدراسات الاجتماعية ..... ٤٥
الفصل الخامس: أدوات البحث العلمي..... ٥٥
الفصل السادس: العينات..... ٧٩
الفصل السابع: نماذج لبحوث علمية ..... ٩٤
(١) المسئولية الاجتماعية نحو تيتيم الأطفال ضحية الطلاق ..... ٩٥
(٢) التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتقلد المرأة العربية مراكز اتخاذ القرار"مصر نموذجاً"..... ١٢٩

**المقدمة:**

**نعرف جيداً أن المنهج هو الطريق الذي يتبعه الباحث للوصول إلى هدفه. ذلك أن الالتزام بالمنهج العلمي يحتم على الباحث منذ البداية أن يحدد الخطوات الكبرى التي سيتبعها للوصول إلى هدفه، وهذه الخطوات تسمى (تصميم البحث) ..**

**وسوف نقوم في هذا الكتاب بتوضيح هذه الخطوات، وبما أن الطلاب في الفرقة الثالثة لقسم علم الاجتماع قاموا بدراسة مناهج البحث فلن نعيد هنا الحديث عن المناهج تفصيلاً ولكن سوف نتطرق إلى كيفية تطبيق البحوث عن طريق الأدوات المستخدمة ، وسوف نتناول في البداية معنى البحث الاجتماعي ، كما سنعرف معنى تصميم البحث الاجتماعي.وكذلك كيفية اختيارمشكلة البحث وشروطها، وتحديد المفاهيم ووضع الفروض العلمية. كما سنتناول العينات بأنواعها وكيفية اختيارها وحجمها وكيفية التحليل الكمي والكيفي للبيانات كذلك كيفية كتابة التقرير النهائي للبحث وعلى جانب آخر يقدم المقرر للطلاب نماذج لبحوث علمية كي يتخذها الطالب نموذجا يحتذى عند إجراء البحث وتطبيقه.**

# الفصل الأول

# البحث العلمي الاجتماعي شروطه و تصميمه

**أولاَ :البحث العلمي الاجتماعى:**

**توصف المعرفة العلمية بأنها معرفة منظمة ودقيقة، والتنظيم والدقة هما نتيجة لاعتماد المعرفة أسلوب البحث العلمي إلا أنه لكي ينعت البحث بالعلمية يجب أن يتوفر له شروط معينة سوف تتضح في الكتاب تباعا.**

**١- تعريف البحث العلمي Scientific Research**

**أعطيت عدة تعريفات للفظ البحث وغالبيتها تدور حول اعتباره وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة، أو تطوير وتصحيح المعلومات الموجودة فعلا، وبالاستعانة بخطوات المنهج العلمي ..**

**وبالرجوع إلى المعنى اللغوي لكلمة (البحث)، وكما توردها المعاجم نجد أن بحث الشيء يعني طلبه والتفتيش عنه ، والبحث هو السؤال والاستقصاء questionnaire ، هذا المعنى مرن وفضفاض بحيث يعني عدة أشياء لا تربطها رابطة . وإن كانت كلمة بحث في العلوم الطبيعية من السهل حصرها، إلا أنها في مجال العلوم الاجتماعية تبقى كلمة واسعة جداً وغامضة، ولكن إذا اقترنت بكلمة (العلمي) تصبح أكثر حصراً وفهماً.**

**ومن التعريفات التي أعطيت لكلمة بحث في مجال البحث العلمي تذكر منها : أنه استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف علمية يمكن توصيلها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي وأنه استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلاً ، وأنه : وسيلة للدراسة يمكن**

**بواسطتها الوصول إلى حل المشكلة المحددة وذلك عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة .**

**أما" كيرلنجر" فيعرف البحث العلمي بأنه : " محاولة التحقق من مقترحات افتراضية عن علاقات محتملة بين ظواهر طبيعية بطريقة علمية ناقدة منظمة ومنضبطة .**

**نستنتج من التعريفات أعلاه، أن البحث العلمي يتميز بصفة الخلق والإبداع فالباحث يأتي بشيء جديد. وصفة الخلق والإبداع هذه التي يتصف بها البحث العلمي، هي ما تميزه عن الدراسة، فهذه الأخيرة لا يشترط أن يأتي كاتبها بشيء جديد، فهي مجرد بحث نظري لا تضيف إلى المعرفة شيئاً ..**

**ولأن البحث العلمي عمل إبداعي فقد شبهه بارزن وجراف بالتمثال الفني، والباحث بالنحات أو الفنان فكما أن النحات أو الفنان يسخر كل خبراته وإمكاناته ومهارته حتى يخرج التمثال على أفضل ما يكون من الدقة والجمال حتى يحظى بقبول الجمهور ويتقبله الناس كعمل فني إبداعي، كذلك الأمر مع الباحث، فهو يوظف خبراته ومعارفه ، ووقته حتى ينجز بحثا يتسم بالإبداع، ويقبل به الجمهور.**

**مما سبق يمكن استخلاص عدة خصائص تميز البحث العلمي عن غيره من أساليب البحث التي إما أنها تعتمد الأفكار المسبقة غير المبرهن عنها أو الخبرة الشخصية .**

**أولاً : إنه عملية منظمة ومضبوطة، فالباحث لا يحصل على معلوماته بالمصادفة أو اعتماد تفكيره المجرد أو خبرته الشخصية، بل يتقيد بإجراءات دقيقة واضعاً نصب عينيه إشكالية البحث وفروضه .**

**ثانياً : إنه يقوم على الاستقراء الدقيق، والاستباط إذا لزم الأمر، بمعنى أنه ينطلق من الواقع، حيث يحيط الباحث بكل أجزاء الظاهرة محل البحث.**

**ثالثاً : إن البحث العلمي ليس بحثاً من أجل البحث أو معرفة من أجل المعرفة، بل هو بحث ينصب على مشكلة محددة يسعى لإيجاد حل لها، أو تفسيرها علمياً من خلال قوانين ونظريات أو تصميمات ذات مصداقية.**

**رابعاً : تتميز النتائج المتوصل إليها عن طريق البحث العلمي بأنها قابلة للتحقق من صحتها تجريبيا .**

**٢- أهداف البحث العلمي :**

**أ -اكتشاف حقائق لم يسبقه إليها باحث من قبل أو اكتشاف قوانين، ونظريات جديدة .**

**ب- إحياء أحد المواضيع القديمة، وإعادة بحثها بما يستجد من معلومات وحقائق لم تكن معروفة من قبل.**

**ج- استنباط طريقة جديدة في معالجة بحث ما.**

**د - إعادة إحياء موضوع قديم ولكن بمعالجة جديدة تخدم قضايا وطنية أو إنسانية مستجدة.**

**٣ - أنواع البحوث**

**تعددت التقسيمات التي أعطيت للبحوث، فهناك بحوث عملية أو تطبيقيةApplied Research ، وبحوث نظرية : Basic Research**

**الأولى : تعتمد على اعتماد وجود مشكلة واقعية يراد إيجاد حل لها.**

**أما الثانية فهي بحوث نظرية بحتة يكون للباحث الحرية المطلقة في اختيار موضوع بحثه، دون أن تكون بالضرورة مشكلة يسعى إلى إيجاد حل لها عن طريق النتائج التي يتوخى الوصول إليها بالبحث.**

**وفي الواقع ليس من السهل التفرقة بين هذين النوعين من البحوث على اساس الأهداف التي تسعى إليها فقط فكلاهما يسعى إلى استجلاء حقيقة المشكلة، ولكن كل بطريقته الخاصة. فالبحث التطبيقي يسعى إلى هدف مباشر وفائدة عاجلة، أما البحث النظري فإنه يسعى لنفس الهدف ولكن بعد حين من الزمن آجلاً – ، فالباحث النظري يستعين ببحوث نظرية والباحث التطبيقي يوظف نتائج بحوث تطبيقية أحياناً.**

**نفس التقسيم يأخذ به إحسان الحسن في كتابه – الأسس العلمية لمناهج البحث حيث يرى أن البحوث تقسم بصفة عامة إلى قسمين أساسيين: البحوث النظرية fundamental Research والبحوث التطبيقية أو العلمية Applied or action Research الأولى : هي التي تهتم إما بفحص صحة أو عدم صحة الفرضيات والنظريات والقوانين العلمية أي التأكد من صحتها، أو إيجاد واكتشاف الفرضيات والنظريات العلمية الجديدة التي يمكن أن تضاف إلى هيكل العلم ودراساته وتراثه ونتائجه الموضوعية والتحليلية، وتعتمد على دراسة وفهم واستيعاب جانب من جوانب المجتمع .**

**أما البحوث التطبيقية ، فهي البحوث الموجهة مباشرة لحل مشكلة واقعية يعاني منها المجتمع، وغالباً ما تستعمل هذه البحوث الأساليب الميدانية في الدراسة والتحليل كالملاحظة والمقابلة والاستبيان وتحديد عينة البحث الخ.**

**كما تنقسم البحوث إلى :**

**١ – البحث بمعنى التنقيب عن الحقائق وهو البحث الذي يسعى للتنقيب عن حقائق معينة مسبقاً، دون أن يحاول التعميم أو التجاوز لحل المشاكل.**

**٢- البحث التفسيري النقدي : وهو البحث الذي يسعى للوصول إلى حلول مشاكل معينة مسبقاً. ويعتمد التدليل المنطقي، ويصلح إذا تعلق الأمر بالأفكار أكثر من المسائل المتعلقة بالحقائق، وينتشر في مجال العلوم الاجتماعية.**

**٣ - البحث الكامل : وهو البحث الذي يقوم على جمع الحقائق ووضع التصميمات، وتحليل جميع الأدلة التي يتم الوصول إليها وتصنيفها من أجل حل المشاكل. أي يعتمد الجانبين النظري والتطبيقي .**

**كما تنقسم البحوث أحياناً بناء على الهدف المتوخى من البحث ، فنجد مثلاً:**

**-1-البحوث بهدف تكوين النظريات والقوانين .**

**-٢ البحوث لأجل تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية .**

**-٣- البحوث من أجل دوافع شخصية .**

**-٤- البحث تلبية لوجود غريزة المعرفة والميول خاصة عند الباحث.**

**أما بالنسبة للبحوث الجامعية فتنقسم غالباً إلى:**

**١ -بحث للحصول على الإجازة (مشروع التخرج)**

**وهذا عبارة عن بحث تقرره بعض الجامعات على طلاب السنة الأخيرة من التعليم الجامعي، وهو عبارة عن بحث عدد صفحاته يتراوح ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ صفحة، ويعد بحثاً تمهيدياً أو تجريبياً بالنسبة للطالب يطلع من خلال إنجازه على طرق ومناهج البحث والأسلوب العلمي في الكتابة ولا يتوخى من وراء هذا البحث أن يأتي الطالب بشيء جديد، بل يقتصر دوره على تعويد الطالب على البحث والتعمق في موضوع محدد والتنقيب عن المراجع، وأسلوب الكتابة العلمية كوضع التصميم وترتيب الأفكار وتسلسلها والاستعانة بالمراجع، والتعامل مع الاقتباسات . . الخ .**

**٢- الرسالة :**

**وهي الخطوة الثانية في البحوث الجامعية والرسالة تسمية أكاديمية تطلق على بحث يقدم للحصول على درجة علمية وهي الماجستير أو دبلوم الدراسات العليا وهي أكبر حجماً من البحث الأول (مشروع التخرج) وتهدف إلى ابتكار شيء جديد**

**-٣ الأطروحة:**

**وهي كالرسالة تسمية أكاديمية، وتقدم للحصول على درجة الدكتوراه، وتهدف إلى ابتكار شيء جديد أو إعادة صياغة الموضوع سابق اعتمد أفكار جديدة في البحث ويفوق عدد صفحاتها ٢٠٠ صفحة.**

**والأطروحة كالرسالة تناقش أمام لجنة من الأساتذة المختصين في موضوع البحث وبحضور الجمهور من المهتمين.**

**<u>شروط البحث العلمي :</u>**

**ليس كل شخص مؤهل لأن يكون باحثاً علمياً، وليس كل بحث بالضرورة بحثاً علمياً. إن عملية البحث العلمي تتطلب أن يتوفر لدى الباحث شروط ومواصفات حتى يمكنه أن يحمل صفة الباحث العلمي كما يجب أن تتوفر ظروف موضوعية حتى يمكن أن تجري عملية البحث العلمي بالشكل الصحيح.**

**<u>أولاً : ضرورة توفر الشروط الموضوعية للبحث العلمي الاجتماعي :</u>**

**إن من أهم المتطلبات الواجب توافرها لعملية البحث العلمي وخصوصاً في مجال العلوم الاجتماعية، الحرية الأكاديمية، وهي أرقى درجات الحرية العلمية. ذلك أن غياب حرية الفكر وحرية التعبير تنعكس سلبا على الحرية الأكاديمية ، وبالتالي على حرية البحث العلمي ومن المؤكد أن مجتمعاً تقيد فيه حرية التعبير وحرية الفكر هو مجتمع يفتقر إلى أهم شروط البحث العلمي الاجتماعي.**

**فلا غرو ،إذن أن المجتمعات الديمقراطية تتميز بانتشار واتساع عملية البحث العلمي، ورصد ميزانيات مهمة للجامعات ولمراكز البحث من أجل إنجاز البحوث العلمية في شتى الميادين ومواكبة كل ما يستجد في عالم المعرفة، أما الأنظمة غير الديمقراطية فإنها تخشى البحث العلمي وخصوصا في المجال الاجتماعي، وتخشى العلماء والمثقفين لأنها تعرف أن هؤلاء يبحثون عن الحقيقة، والحقيقة تعري الأنظمة الديكتاتورية من مشروعيتها وتضعها وجها لوجه أمام الواقع.**

**ولذا فإن حرية البحث العلمي الاجتماعي لا تتوفر إلا حيث تسود الحرية بشكل عام، وحتى تتوفر حرية البحث أمام العلماء والمثقفين يشترط توفر عدة شروط منها:**

**الاستقلال الداخلي – ولو نسبياً – للجامعات ومراكز البحث عن مراكز السلطة، وتوفير الإمكانات المالية لهذه المؤسسات، وتأمين الباحثين، سواء على مستوى مخاطر تهديدهم في عملهم أو تهديد حياتهم واستقرارهم.**

**<u>ثانياً: الشروط التي يجب أن تتوفر في الباحث :</u>**

**يعتقد البعض خطأ أن مجرد إطلاع الباحث الاجتماعي على مناهج البحث العلمي، وتوفر الشروط الموضوعية للبحث، سينتج بحثاً علمياً. إن ما هو أهم من المناهج ومن الشروط الموضوعية، هو الباحث بحد ذاته، فالمنهج العلمي ليس هو الخطوات الإجرائية المنهجيه فقط بل هو الباحث أولاً، والمنهج يبدأ من عقل الباحث ثم ينتقل إلى خارجه، والباحث إن لم يكن يملك عقلية علمية متفتحة وموضوعية، وإن لم يكن مهيئاً نفسياً واجتماعياً لتقبل الحقيقة، فلن يصبح باحثاً علمياً ولن ينتج بحثاً علمياً.**

**ومن هذا المنطلق اهتم العلماء بالشروط التي يجب أن تتوفر بشخص الباحث بنفس مقدار اهتمامهم بالخطوات الإجرائية الموضوعية للمنهج العلمي، فعلاقة الباحث بالمنهج العلمي كعلاقة البذور بالأرض، فكما أن البذور لا يمكنها أن تنبت زرعاً أو ثمراً إلا إذا بذرت في أرض خصبة،**

**كذا المنهج العلمي لا يمكنه أن ينتج بحثاً علمياً إلا إذا تعامل مع عقل باحث متفتح يؤمن بالعلم والموضوعية العلمية،**

**ومن هنا يجب تعليم وتدريب الطالب الجامعي على عملية البحث العلمي منذ سنواته الدراسية الأولى، وفي هذا يقول كانط kant إنه لا ينبغي أن يتعلم الطالب أفكاراً وإنما أن يفكر".**

**لقد أولى العلماء المسلمون منذ زمن بعيد أهمية للبحث العلمي وضرورة توفر الشروط المناسبة له ، والشروط الواجب توفرها عند الباحث وطالب العلم. وهذا ما نجده عند أبو الحسن الماوردي الذي عدد في كتابه أدب الدنيا والدين) الشروط الواجب توافرها عند طالب العلم فقال:**

**وأما الشروط التي يتوفر بها علم الطالب، وينتهي معها كمال الراغب، مع ما يلاحظ به من التوفيق ويمد به من المعونة، فتسعة شروط :**

**الأول : العقل الذي يدرك به حقائق الأمور. والثاني : الفطنة التي يتصور بها غوامض العلوم والثالث الذكاء الذي يستقر به حفظ ما تصوره وفهم ما علم والرابع: الشهوة التي يدوم بها الطلب ولا يسرع إليها الملل. والخامس : الانتفاع بمادة تغنيه عن كلف الطالب، والسادس: الفراغ الذي يكون معه التوفر ويحصل به الاستكثار والسابع عدم القواطع المذهلة من هموم وأشغال وأمراض، والثامن: طول العمر واتساع المدة لينتهي بالاستكثار إلى مراتب الكمال، والتاسع : الظفر بعالم سمح بعلمه متأن في تعليمه.**

**إن هذه الشروط لعالم مسلم والتي تعكس تصور العلماء المسلمين للبحث العلمي خلال القرن الرابع / الخامس الهجري ما زالت تؤكد صدقيتها وتعتبر مطلباً ضرورياً لكل باحث يتوخى الموضوعية والصدق في أبحاثه، وقد أجمع الباحثون على أن البحث العلمي يتطلب الشروط التالية:**

**1-ألا يعتقد الباحث أنه يعلم ما لا يعلمه الآخرون، وبالتالي يكتفي بإيراد آرائه الشخصية دون أن يدعمها ويعززها بأراء لها قيمتها من مصادر مختلفة، وهذا الشرط ضروري للباحثين الطلبة أو الجدد الذين ما زالوا في أول الطريق.**

**٢- يجب على الباحث أن لا يعتبر أي رأي حقيقة مسلم بها لا تقبل النقاش، حتى وإن كان صاحبها عالم أو كاتب مشهور وخصوصا في مجال العلوم الاجتماعية التي تتعدد فيها الآراء حول القضية الواحدة، فعلى الباحث أن يذكر مختلف الآراء المطروحة حول الموضوع.**

**٣- يجب على الباحث أن لا يعتبر رأياً من الآراء حقيقة نهائية حتى وإن كان صادراً عن الأكثرية أو عن لجنة أو جماعة.**

**٤-ألا يعتبر الباحث القياس أو المشابهة حقيقة لا تقبل المناقشة .**

**٥- كما يجب عليه ألا يعتبر السكوت عن بعض النتائج أو المعلومات أمراً نهائياً، أو حقيقة ، فقد يكون السكوت موقفاً متحيزاً مقصوداً.**

**--٦ أن يلتزم الباحث بالموضوعية، فلا يحذف أي دليل أو حجة أو نظرية لمجرد أنها لا تتفق مع رأيه أو مذهبه ..**

**٧- أن يتحرى الباحث الدقة عند اعتماده المراجع، فيتأكد من مصادر المعلومات ، كغياب اسم الكاتب أو التاريخ .. الخ .**

**٨- أن ينحرى الباحث الدقة في استعمال المفاهيم والمصطلحات.**

**٩- أن يكون الباحث أميناً فيما ينقل من آراء واقتباسات يسند كل رأي إلى صاحبه وكل اقتباس إلى مصدره.**

**-١٠- أن يعتمد الباحث على نفسه في تحديد موضوع بحثه وفي الحصول على المعلومات.**

## تصميم البحث العلمي وتحديد خطواته

**تصميم البحوث الاجتماعية، أو تخطيط مراحل البحث الاجتماعي جزء جوهري من عملية البحث، ونحن لا نقصد هنا بتصميم البحث الاجتماعي مجرد تقسيم الموضوع إلى عناصر أساسية : المقدمة وصلب الموضوع الذي يقسم بدوره إلى أبواب وفصول ومباحث الخ ، ثم الخاتمة، فهذا التقسيم يتم بعد اختيار مشكلة البحث وتحديد الموضوع، وهو جزء صغير من العملية الكبرى المسماة تصميم البحث.**

**إنما نقصد بتصميم :Planning البحوث أو مراحل البحث الاجتماعي. تلك العملية الواسعة التي يلجأ إليها الباحث منذ أن يقرر أن يبدأ عملية البحث – أي قبل أن يحدد إشكالية البحث – والتي تصاحب عملية البحث منذ البداية وتسير مع البحث في كل خطوة حتى كتابة تقرير البحث.**

**وعملية تصميم البحوث الاجتماعية بهذا المعنى، عملية واسعة وعامة بالنسبة لكل الباحثين، وخطواتها متفق عليها بشكل كبير من قبل المختصين في مجال البحث الاجتماعي. وعليه، فإن التصميم جزء أساسي من عملية البحث العلمي، وهو خطوة إجرائية وذهنية لا بد منها حتى يمكن للبحث أن يتواجد ويكتمل. وتصميم البحوث يعني تلك العملية العقلية التي يبدأها الباحث والتي تقوم على أساس التنظيم المنطقي لخطوات البحث العملية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.**

**وكلمة تصميم في الأصل مأخوذة من ميدان علم الهندسة ذلك ان المهندس قبل أن يقدم على عملية بناء مشروع – سواء كان بناية أو جسراً أو مطاراً – فإنه يضع التصميم في البداية، فيحدد كل المتطلبات والشروط اللازمة لإقامة البناء فيحدد الأساسات والأطوال، والمداخل والمخارج، ويحدد مواد البناء اللازمة، وبعد ذلك تبدأ عملية البناء.**

**وكما أن المهندس في وضعه للتصميم بحاجة إلى دراية معمارية كافية، فإن الباحث الاجتماعي أيضاً بحاجة عند وضعه لتصميم بحثه إلى دراية كافية في الميدان الذي يبحث فيه، وهذا يعني أن يبحث في مجال تخصصه .**

**كما يشبه آخرون التصميم بالمخطط الذي يضعه القائد قبل خوض المعركة، فالقائد المحنك قبل أن يقدم على خوض معركة فإنه يحدد الظروف الموضوعية التي تحيط به والتي ستجري فيها المعركة، ويضع قراراته على أساس كل موقف من المواقف المتوقعة الحدوث في المستقبل، فيقرر نوع السلاح، وعدد الجند وطريقة الوصول إلى العدو، ويضع خطة للمعركة بناء على القرارات التي يتخذها والمعلومات المتوفرة لديه . نفس الأمر بالنسبة للباحث العلمي فهو مطالب بأن يدرس موضوع البحث في كافة الجوانب قبل الإقدام والشروع في العمل.**

**وهكذا فإن التصميم هو : عملية إتخاذ قرارات قبل ظهور المواقف التي ستنفذ فيها هذه القرارات أو أنه عملية توقعات متعمدة تتجه نحو اخضاع موقف متوقع تحت الضبط.**

**<u>والتصميم المنهجي الصحيح يستلزم كما يرى (أكوف) الأتي :</u>**

**أ – تخطيط البحث بدرجة كافية قبل تنفيذه.**

**ب – تقويم المنهج الذي اتبع للوصول إلى قرارات التصميم أو جعل هذا المنهج قابلاً للتقويم.**

**ج– وضع خطة إستراتيجية تساعد الباحث على تعيين المراحل الكبرى لبحثه، من حيث نوع المعلومات المطلوبة أو نوع الأدوات اللازمة لجمع هذه المعلومات ونوع التحليلات الكمية أو الكيفية التي سيقوم بها وخطة تكتيكية لمواجهة المواقف العملية أثناء جمع البيانات وكيفية التصرف في كل حالة.**

**د – أن يكون التصميم مرناً لمواجهة كل التغييرات الطارئة التي قد تواجه الباحث.**

**ومن ضمن الخطوات الأساسية في تصميم البحوث، تحديد مراحل البحث أو تسلسل الخطوات التي سيتبعها الباحث في عمله، وهذه الخطوات بالنسبة البحث.الاجتماعي هي :**

**-1اختيار موضوع البحث ومشكلته، ويستحسن أن تصاع المشكلة كتابة.**

**-2تحديد المفاهيم والمصطلحات المستعملة في البحث.**

**-3وضع الفروض العلمية.**

**-4-تحديد المنهج أو المناهج الملائمة للبحث.**

**-5تحديد أدوات جمع البيانات.**

**-6-تحديد المجال البشري للبحث.**

**-7-تحديد المجال المكاني للبحث.**

**٨-تحديد المجال الزمني للبحث**

**٩-مباشرة جمع المعلومات.**

**10-تصنيف البيانات وتفريغها وتبويبها**

**11-تحليل البيانات وتفسيرها.**

**12كتابة تقرير البحث**

# الفصل الثاني

# تحديد موضوع البحث وأشكاليته

## أولاً: تحديد الموضوع العام للبحث – حقل البحث

**أول خطوة تواجه الباحث في تحديد موضوع subject بحثه وهي خطوة سابقة لتحديد إشكالية البحث والمقصود بموضوع البحث، المجال المعرفي الذي يختاره الباحث لانتقاء إشكالية محددة منه لتكون الموضوع الذي سيبحث فيه. ذلك أن العلوم الاجتماعية مجال واسع جداً وتخصصاتها متشعبة، فلو أن طالباً في كلية الاداب قسم علم الاجتماع يريد أن يكتب بحثاً خلال دراسته الجامعية – مشروع تخرج أو رسالة ماجستير أو اطروحة الدكتوراء – فيفترض أن يحدد المجال الذي سيبحث فيه هل سيختار موضوعاً في علم الاجتماع العائلي أم الحضري أم الجنائي..الخ؟**

**وعلى جانب آخر ففي جميع العلوم الانسانية من الضروري أن يختار الباحث موضوع بحث في مجال تخصصه فطالب في علم السياسة يفضل أن يختار موضوعه في علم السياسة وطالب في تخصص العلاقات الدولية عليه أن يختار موضوع بحث في العلاقات الدولية، وطالب في القانون الخاص عليه أن يتفي موضوع البحث في القانون الخاص، الخ. لأن بحث الطالب في مجال تخصصه يوفر عليه كثيراً من العناء ويسهل عليه عملية البحث لأنه سيعمل في ميدان ليس غريباً عنه بل مطلع عليه وملم بمراجعه و معلوماته الأساسية.**

**نفس الأمر بالنسبة للباحثين من خارج الإطار الجامعي فعلى الباحث الاجتماعي أن يختار موضوع بحثه في الحفل المعرفي الذي هو متخصص فيه، أو مطلع عليه ومهتم به أكثر من غيره، وفي بعض الحالات فإن المؤسسات أو الهيئات التي ينتمي إليها الباحث، وهي التي تحدد للباحث موضوع البحث ، وهي في ذلك تنطلق من هدف اجتماعي محدد وتسعى لخدمة قضية اجتماعية محددة، فالبحث العلمي**

**لا يأتي من فراغ، ولا يحدث من أجل المعرفة المجردة، بل يوظف لخدمة أهداف اجتماعية.**

**وعليه فإن الباحثين الاجتماعيين يختارون بحوثهم في المجالات التي تحظى باهتمام الجمهور، أو التي يثار حولها غموض، أو تشكل معضلة اجتماعية بحاجة إلى بحث وإيجاد حلول لها، والباحث المبدع بحق هو الذي يبتعد عن الموضوعات غير ذات الأهمية أو تلك التي لا تخدم البحث العلمي ولا تضيف إلى المعرفة شيئاً.**

**وفي البحوث الاجتماعية الجامعية يستحسن أن يكون الأستاذ المشرف على البحث ينتمي لنفس التخصص العلمي الذي منه موضوع البحث، فلا يلجأ الطالب الباحث إلى أستاذ من تخصص آخر ليشرف على بحثه لمجرد أن له علاقة شخصية بهذا الأستاذ، أو يستريح اجتماعياً له، أو يعجب بأفكاره، إن عملية البحث ستكون أكثر جدوى وأكثر علمية ، إذا كان الأستاذ المشرف متخصصاً في نفس المجال الذي منه البحث.**

**الموضوعات التي يهتم بها الباحث الاجتماعي**

**لا شك أن كل ظاهرة أو سلوك اجتماعي يصلح موضوعاً للبحث إذا ما أخذ ينحو ليكون مشكلة اجتماعية، وقبل تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية، نشير إلى أهم موضوعات البحث الاجتماعي.**

**:أولاً : الموضوعات التي تدور حول مشاكل الحياة الاجتماعية، مثل : التسول والفقر، والجريمة، والانحراف وغيرها من الموضوعات التي تعكس اختلالا في السلوك الفردي أو الجماعي للمجتمع، واختلالاً في القيم السائدة.**

**ثانياً : موضوعات تتعلق بالفلسفة الاجتماعية، مثل دراسة تاريخ مجتمع من المجتمعات. أو قطاع من القطاعات المجتمعية .**

**ثالثاً : موضوعات تتعلق بالتركيب البنائي للمجتمع، كالطبقات الاجتماعية وعلاقات القرابة ونظام الأسرة، علاقة الريف بالحواضر الخ.**

**رابعاً : موضوعات حول النظم والمؤسسات. كدراسة النظم السياسية، أو نظام الانتخابات أو الأحزاب ، ودراسة النقابات، والمجتمعات .. الخ .**

**خامساً: دراسات تهتم بالمعتقدات السائدة في المجتمع كالدين، والإيديولوجيات السائدة، والعادات والتقاليد**

**سادساً: موضوعات تبحث في الجانب الصراعي في المجتمع social conflict كالحروب الأهلية، والفتن والصراعات القبلية والعشائرية، الصراعات الطبقية.**

## ثانياً: ما هي المشكلة؟

**بعد أن يحدد الباحث المجال الذي يبحث فيه، ينتقل إلى خطوة أخرى متقدمة ، وهي تحديد إشكالية البحث أحياناً تختلط الحدود بين موضوع البحث وإشكالية البحث – وقد يستسهل البعض عملية اختيار مشكلة البحث . معتقدين أن أية مشكلة أو قضية يمكن أن تكون صالحة لبحث يمكن إنجازه في الزمن المحدد للبحث.**

**وهذا التبسيط للأمور قد يوقع الباحث في مأزق عندما يبدأ عملية البحث، ويتعمق فيه ، فيواجه الصعوبات إن لم يصل إلى طريق مسدود وفي كثير من الحالات فإن الباحث المبتدئ يواجه صعوبة في كيفية إيجاد نقطة معينة تكون بمثابة المنطلق لعملية البحث.**

**إن الباحث خصوصاً المبتديء قد يكون له تصور براق عن عملية البحث، وقد يكون مدفوعاً بالرغبة والحماس لانجاز بحث خاص به وقد يكون مبهوراً بمشاكل ضخمة مثيرة وعناوين جذابة لقضايا كبرى، معتقداً أنه قادر على الإحاطة بالموضوع واكتشاف مكنوناته وإيجاد حلول لمعضلاته والباحث في هذه الحالات يشبه الطفل في تسرعه وتحمسه وعدم صبره، وفي تصوره لقدرته على إنجاز كل شيء وتخطي كل العقبات. الأمر الذي يتطلب من الباحث الرؤية والتفكير المعمق عند اختياره لمشكلة بحثه، لأن نجاح أو فشل عمله يتوقف على مدى توفقه في اختيار مشكلة بحثه.**

**إن لفظ مشكلة، ترجمة لكلمة Problem الإنجليزية التي تعني . مشكلة أو معضلة، وقد أعطيت عدة تعريفات للمشكلة في البحوث الاجتماعية، فهي تعني موضوع يحيط به الغموض ويحتاج إلى تفسير، أو أنها قضية موضع خلاف، ويعرفها روبرت ميرتون Merton ، وروبرت نسبت Nisbat في مؤلفهما ، المشكلات الاجتماعية المعاصرة أنها : (ضرب من التناقض المدرك بين ما هو قائم، وما يعتقد الناس أنه**

**ينبغي أن يكون – أي بين الظروف الفعلية ، والقيم، والأعراف الاجتماعية – وهو تناقض يعتقد أنه قابل للعلاج . )**

**أما سبكتور وكتسوس Spector and Kitsuse فقد عرفا المشكلة تعريفا يعكس إدراك الأفراد لها أو معاناتهم من وجودها فهي مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد والجماعات ليعبروا عن بعض مظاهر المعاناة فيما يتصل بظروف يعتقد أنها مشكلة اجتماعية.**

**ويرى جون ديوي John Dewey أن المشكلة تنبع من الشعور بصعوبة معينة وهذا الشعور يرتبط بموقف غامض يتحدى تفكير الباحث ويدفعه إلى العمل لكشف هذا الغموض، فوجود المشكلة هو الحافز الذي يدفع الفكر للبحث ويدفع الباحث لإعمال فكره لإيجاد حل لهذه القضية، وفي هذا يقول ديوي نستهل التفكير بإدراك صعوبة أو مشكلة ما تكون بمثابة الحافز لدراستها، ويتبع ذلك انبثاق حل مقترح في الذهن الواعي، وهنا فقط يظهر (العقل) على المسرح ليفحص الفكرة ثم ينبذها أو يقبلها، فإذا نبذت الفكرة يعود الذهن إلى المرحلة السابقة وتتكرر العملية.**

**ويرى العديد من المختصين أن عملية تحديد المشكلة لا تقل صعوبة عن إيجاد حل لها ، بل إن اكتشاف المشكلة أصعب من اكتشاف الحل كمايرى (دارون)، فإيجاد المشكلة من حيث اختيارها، وتحديد مداها وأهم تفضيلاتها يعد من أهم تقنيات المنهجية العلمية، وهو عمل يساعد الباحث كثيراً في خطواتها الأخرى، كوضع الفروض وتحديد المنهج، وجمع البيانات فهذه كلها تؤسس انطلاقاً من تحديد الإشكالية.**

**حيث يقول داورن " إنك لتعجب كم قضيت من الوقت كي أتبين بوضوح نوع المشاكل التي تحتاج إلى بحث أو تفسير، وأنني إذ أعود بذاكرتي إلى الوراء وبعد أن أتممت أبحاثي بنجاح أرى أن تحديد المشكلات أصعب من إيجاد الحلول لها .**

**نفس التصور لأهمية تحديد الإشكالية في عملية البحث العلمي نجده عند ديوي ، الذي يرى أنه بصياغة المشكلة تصبح بقية الإجراءات أسهل بكثير، لأن الاعتماد على المشكلة الواضحة يمكن من وضع الفروض لها ثم اختبارها ، وعلى الباحث أن لا يتعجل في اختيار مشكلة البحث وصياغتها، بل عليه أن يقوم بدراسة أولية شاملة حول موضوع بحثه، بما في ذلك قراءة البحوث السابقة التي تناولت نفس المشكلة أو ما هو قريب منها وله علاقة بموضوع البحث، لأن تحديد مشكلة البحث دون الإلمام الشامل بموضوع البحث قد يجبر الباحث بعد حين على تغيير إشكالية بحثه، أو يضطر إلى تغييرها أكثر من مرة .**

**إن المشكلة هي سلوك إنساني متكرر ينتج عن شعور بعدم الرضاء من أفراد المجتمع لمخالفته للأنماط الثقافية والسلوكية القائمة في المجتمع، أي أن الظاهرة الاجتماعية تتحول إلى مشكلة اجتماعية عندما تحدث شعوراً بعدم الرضاء بين أفراد المجتمع.**

**والمشكلة الاجتماعية تعبر عن ضرب من الخلل والتوتر في المجتمع، يؤثر على توازنه ويعرقل تحقيق أهدافه وهذه المشاكل الاجتماعية، إما أنها تعبر عن (مرض اجتماعي) أو عن سوء تنظيم أو أنها تعكس خللا في الأداء الوظيفي .**

**ولكن الظاهرة الاجتماعية حتى تتحول إلى مشكلة اجتماعية يجب أن تحظى بإدراك perception أفراد المجتمع أو جزء منهم بوجود هذه المشكلة، أي بوجود الخلل أو المرض الاجتماعي فليس هناك من معنى للمشكلة الاجتماعية إذا لم يستشعرها أفراد المجتمع أو قطاع مهم منهم، فالمشكلة إذن لا تعرف إلا في ضوء ما يتصوره الأفراد عنها، وما يقومون به من أنشطة تجاهها ، إلا أن هذا الرأي يجد من يعارضه بالقول أن وجود المشكلة سابق لإدراك الأفراد لها فهي موجودة حتى دون أن يدركها الأفراد.**

**وتتفق معظم المواقف النظرية المهتمة بالمشكلات الاجتماعية، على أن المشكلة تمر بثلاث مراحل:**

**أ – ظهور تعريف للمشكلة .**

**ب ظهور بعض أشكال الاهتمام بالتعامل معها. وظهور آراء بديلة ومتعارضة بشأن حلها.**

**ج- مرحلة الاختفاء ، أو التأسيس النظامي للمشكلة، ويعني الاعتراف بوجود المشكلة والتعايش معها وتسخير نظم المجتمع المختلفة لحلها أو التخفيف من وطأتها.**

**ومن أمثلة هذه المشكلات التي وجدت طريقها إلى التأسيس النظامي، انحراف الأحداث والجريمة، والمرض العقلي، وتقوم هذه المراحل على افتراض ضمني بأن المجتمع قادر على إدراك مشكلاته ، وعلى التعامل معها وضبطها .**

**إن خصائص المشكلات الاجتماعية لا تنبع من خصائصها الموضوعية فقط، بل ايضاً من الأسلوب الذي تطرح به من طرف الناس والمسؤولين ، وتصبح خصائص المشكلات الاجتماعية خاضعة في تشكلها لعدة اعتبارات :**

**١ -درجة الدراما التي تضفى على المشكلة، فالدراما هي التي تعطي للمشكلة حيويتها، وتعطيها أحياناً أكبر من حجمها .**

**٢- التجديد في عرض المشكلة، فابتكار أساليب جديدة في كل مرة تعرض فيها المشكلة تبعد عن الرتابة وتظهر للناس وكأن المشكلة جديدة.**

**-٣- تكرار الحديث عن المشكلة، وربط الحديث عنها في كل مرة برموز معينة، أو بمقولات، أو ظروف خاصة .**

**-٤ حساسية الموضوع الذي تتعلق به المشكلة .**

**-٥- تنوع الأساليب المستخدمة للتعبير عن المشكلة، فقد تطرح المشكلة في بحوث اجتماعية، أو مقالات سياسية، أو أفلام سينمائية وتلفزيونية ، أو من خلال قصص وأشعار الخ .**

## ثالثاً :اختيار المشكلة والعوامل المؤثرة في اختيارها

**يرجع إلى الباحث نفسه عملية اختيار مشكلة بحثه فهو الذي سيبحث وهو أدرى بوقته وإمكاناته وقدرته على التعامل مع المعلومات والمشاكل الناجمة عن عملية البحث وعليه أن يختار مشكلة بحث تتوافق مع ميوله وتوجهاته لأن الباحث الذي يبحث في مجال يعرفه ويهواه ومطلع على جزئياته، يكون أكثر قدرة على التعامل مع بحثه، وأكثر قدرة على استشفاف التفصيلات الكبرى لإشكالية البحث وبالتالي يكون قادراً على إبداع حلول أو مقترحات حلول لإشكالية البحث .**

**أي أن الباحث هو المسؤول الأول عن بحثه، وبالتالي عليه أن يختار بنفسه الإشكالية التي سيبحث فيها، وفي هذه الحالة يمكنه أن يقترح عدة إشكاليات يراها مناسبة للبحث ويعرضها على الأستاذ أو الجهة المشرفة على البحث أو على المختصين بالموضوع، ليتم الاتفاق على واحدة منها، إلا أن هناك بعض المشاكل يتم تحديدها من قبل هيئات عامة أو خاصة، ويكلف باحثون بإنجاز عملية البحث.**

**إن أهم نقطة في اختيار المشكلة أن تكون هذه المشكلة تهم المجتمع أو قطاع منه ، حتى تكون جديرة ببذل الجهد والوقت في عملية البحث،واستفادة أكبر قطاع في المجتمع .**

**كما إن اختيار مشكلات البحث الاجتماعي يرتبط بظروف ثقافية، وسياسية صريحة أو ضمنية ، وكل حقبة زمنية وكل ظرف سياسي أو اقتصادي له مشاكله الخاصة به، وفي غالب الأحيان لا تعكس المشكلات البارزة على السطح من خلال البحث العلمي الأكاديمي حقيقة المشكلات الاجتماعية الموجودة بالفعل داخل المجتمع، فالظروف السياسية والثقافية السائدة تلعب دوراً مهما في ابراز بعض المشاكل وفي اخفاء أخرى تبعا للظروف السائدة في المجتمع.**

**والمشكلات الاجتماعية لا تظهر، وتختفي من تلقاء نفسها والباحثون الاجتماعيون ليسوا دائماً مخيرين في البحث في الأمور التي يريدونها ، بل أن السياق السياسي والثقافي يلعب دور المنظم لعملية ظهور المشاكل الاجتماعية وتسليط الأضواء عليها أو تجاهلها ، فالبغاء والشذوذ الجنسي مثلاً من الأمراض الاجتماعية التي توجد في كل دول العالم ومع ذلك فإن الظروف الدينية والسياسية لبعض الجماعات لا تسمح بدراستها دراسة علمية واعية .**

## العوامل المؤثرة في اختيار مشكلة البحث

**بصورة عامة فإن عدة عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية تلعب دوراً في اختيار مشكلة البحث، وعلى الباحث أن يأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، عندما يقرر اختيار مشكلة بحثه ، الأمر الذي يوفر عليه كثيراً من الجهد ويعفيه من كثير من المشاكل التي يمكن أن تعيقه عندما يباشر عملية البحث.**

**وحتى يتأكد الباحث من سلامة اختياره لمشكة بحثه، يمكنه أن يعرض المشكلة المختارة للأسئلة التالية:**

**1-هل مشكلة البحث قابلة للحل؟**

**ذلك أن هناك مشاكل غير قابلة للحل ولا يصلح أن يتم تغطيتها بفروض معينة مثل القضايا الفلسفية، والقضايا القيمية فعلى الباحث إذن أن يكون منذ البداية ملما بطبيعة المشكلة، ومدركا لكل ملابساتها.**

**2-هل تتوفر مراجع ومعلومات كافية لتناول مشكلة البحث ؟**

**والباحث، وخصوصاً، إن كان طالباً، ليس بالعالم المدرك لكل شيء. بل يفتقر إلى حقائق ومعلومات تتوافر عند المختصين والباحثين ممن سبقوه في تناول الموضوع ،.وعليه فهو مطالب بأن يتأكد**

**من وجود المراجع اللازمة لبحثه وإلا فإنه لن يتقدم في بحثه وسيصل إلى طريق مسدود، وخصوصاً في البحوث النظرية.**

**٣ –هل مشكلة البحث تستحق الدراسة؟**

**إن مجرد وجود مشكلة ما لا يكفي لاختيارها لتكون موضوع بحث اجتماعي، بل يجب أن تكون هذه المشكلة مهمة على المستوى الاجتماعي، أو الأكاديمي. فالبحث العلمي الحقيقي هو الذي يضع غاية له تحقيق مصلحة مجتمعية، إذن على الباحث أن يتأكد من أن المشكلة مهمة ومثيرة، وهذا يحتم عليه اختيار بحثه من المشاكل الاجتماعية التي هي محل اهتمام الجمهور، وتشكل قضايا وطنية مطروحة للبحث أو قضايا عالمية تثير اهتمام الرأي العام العالمي.**

**٤ – هل المشكلة يمكن معالجتها دون حرج؟**

**ذلك ان هناك قضايا تحول اعتبارات اجتماعية، أخلاقية أو سياسية دون بحثها ومعالجتها بطريقة علمية موضوعية فبعض المجتمعات تعتبر بعض القضايا الاجتماعية محرمات تثير معالجتها حساسية الجمهور أو تمس قيم أخلاقية لا يجوز التعرض لها، مثل قضية الشذوذ الجنسي، أو البغاء أو بعض الجوانب الدينية..**

**كما أن هناك قضايا سياسية ، قد لا تسمح الظروف السياسية للبلد الذي ينتمي إليه الباحث، ببحثها بحرية .**

**٥– هل مشكلة البحث تستحوذ على اهتمام الباحث ؟**

**إنه لمن المهم أن يشعر الباحث أن موضوع ومشكلة بحثه يستحوذان على اهتمامه ويشغلان تفكيره ويحفزانه على العمل، وليسا من الأمور الثقيلة على نفسه والبعيدة عن اهتماماته وميوله، فكلما كانت مشكلة البحث تثير اهتمام الباحث كلما سهلت عليه عملية البحث.**

**٦- هل يستطيع الباحث أن يقوم بالبحث المفترض ؟**

**هناك اعتبارات عملية قد تحول دون إنجاز البحث في الوقت المحدد له، منها اعتبارات الزمن واعتبارات التكلفة المادية ، فالباحث غالباً ما يكون مطالباً بإنجاز بحثه في وقت محدد فإذا كان البحث واسعاً والمشكلة عويصة، لا يستطيع إجاز بحثه في الزمن المحدد، وخصوصا في البحوث الميدانية.**

**وعليه يستحسن أن يختار الباحث موضوعاً يمكن إنجازه في الوقت المقرر الأمر نفسه بالنسبة للتكلفة المادية، فالباحث المستقل – أي الذي لا يعمل لمصلحة هيئة عامة أو خاصة وكذلك الطالب – تكون امكاناته عادة محدودة، الأمر الذي يتطلب اختيار مشكلة للبحث لا ترهق ميزانيته باحتياجها إلى وثائق أو مراجع يحتاج إلى جلبها من بلاد بعيدة، أو إجراء لقاءات، وعمل استمارات مكلفة..**

## صياغة مشكلة البحث

**بعد أن يحدد الباحث مشكلة البحث مراعياً في تحديدها كل الاعتبارات الشخصية، والعلمية والمجتمعية، يقوم بصياغة المشكلة صياغة دقيقة وواضحة تساعد على دراستها وتحليل عناصرها الأساسية، والمفاهيم، والمصطلحات العلمية التي تتضمنها الإشكالية. وفي كثير من الحالات تصاغ المشكلة على شكل سؤال أو عدة أسئلة تبحث في العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وجواب هذه الأسئلة، يكون الغرض من البحث.**

**ويفضل عرض المشكلة بعد صياغتها على الأستاذ أو الهيئة المشرفة على البحث قبل أن يباشر الباحث عمله وذلك حتى يطلع عليها المشرف على البحث، ويبدي ملاحظاته وتوجيهاته، والصياغة الدقيقة الواضحة المتضمنة لكل جوانب المشكلة لابد أن يتم عرضها على الجهة المشرفة على البحث لأنها تدل على استيعاب الباحث للموضوع وتعمقه فيه.**

**<u>كما أن الصياغة الصحيحة للمشكلة يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية :</u>**

**- أن يحدد الباحث الموضوع الرئيس الذي وقع عليه الاختيار.**

**- أن يحدد النقاط الرئيسة لمشكلة البحث مع الإشارة إلى النقاط الفرعية أيضاً.**

**- أن يبين الباحث العوامل التي دفعته لاختيار هذه المشكلة بالتحديد ، وما هو الهدف الذي يسعى إليه من البحث .**

**- أن يبين الباحث إن كانت مشكلة بحثه جديدة لم يسبقه إليها أحد، وإن لم يكن أول من يعالجها فما الجديد الذي يتوخى إضافته ؟ وما هي الدراسات التي سبقته وتناولت نفس الموضوع ؟**

**- التعريف بالصعوبات التي يتوقعها الباحث أثناء بحثه، وإذا كانت هناك محاذير اجتماعية أو سياسية، فعليه أن يشير إليها وأن كان يتخوف من قلة المراجع والمعلومات فعلية أن يبين ذلك .**

# الفصل الثالث

# الدراسات التتبعية

**تعريف الدراسة التتبعية Panel Study**

**هي أسلوب لمعالجة مشكلات التطور والتغير الحادث في الظواهر الاجتماعية ويعني المصطلح نفسه عملية إجراء بحوث على فترات منتظمة على نفس المجموعة من الأفراد خلال فترة محددة من الزمن.**

**وجوهر الدراسة التتبعية هي أن يستطيع الباحث تحديد المبحوثين الذين سوف يدخلون في المجموعة التي ستجري عليها الدراسة التتبعية ويجب علي الباحث أن يحدد عدد المرات التي سيجري فيها البحوث على المجموعة والفترة بين كل دراسة وأخرى، وحجم الجماعة نفسها وأسلوب الاختيار وذلك حسب ما تمليه عليه أهداف دراسته ، وقد تكون الجماعة التي تجري عليها الدراسة التتبعية صغيرة تصل إلى عشرة أفراد أو كبيرة تصل إلي ألف فرد.**

**وللدارسة التتبعية خاصية تجعلها قريبة الشبه بالدراسة القبلية . البعدية ، ففي الدراسة التتبعية يتم اختيار نفس المجموعة بعد إدخال ظروف خاصة أو معاملة خاصة يتوقع منها أن تغير استجابة المبحوث ولكن الدراسة التتبعية تختلف عن الدراسة التجريبية الكلاسيكية من جانبين :**

**<u>الأول:</u> لا يستطيع الباحث في الدراسة التتبعية أن يتحكم في المؤثرات التي تؤثر علي المبحوثين، كما يحدث في التجربة المعملية. خاصة عندما تكون بؤرة الدراسة حادثة طبيعية فلا يستطيع الباحثون أن يتحكموا –على سبيل المثال – في الأحاديث التي تلقي أثناء الحملات الانتخابية، أو يحددوا نوعية الأحداث التي يهتم بها الناخبون قبل عملية الانتخابات ... فالباحث لا يستطيع أن يغير البيئة الاجتماعية المحيطة بالمبحوثين، كما إنه لا يستطيع أن ينتقي عينة الدراسة بحيث تمثل كل العوامل الهامة في الدراسة .**

**الثاني : يمكن في التجربة المعملية تغيير كل المتغيرات التي يمكن أن تؤثر علي نتائج الدراسة والتحكم فيها بينما يتم تثبيت كل العوامل الأخرى ، وتمكن هذه العملية الباحث من أن يحدد بدقة اهم المؤثرات التي تحدث التغير في سلوك المبحوث ..**

**أما الباحث الذي يستخدم طريقة الدراسة التتبعية فلا يملك مثل هذه القدرة علي التحكم في الأحداث الهامة حتى وإن كان يعرفها جيدا ، ولكنه مع هذا يمتلك ميزة هامة لا يملكها الباحث الذي يستخدم التجربة المعملية مؤداها إنه يتعامل مع الأحداث الحقيقية الواقعية دون التدخل في مسارها الطبيعي.**

**ويهتم عالم الاجتماع الذي يستخدم الدراسة التتبعية بالتغير عبر الوقت. فهو بريد أن يحدد التغيرات في السلوك – بمعني أن أى تغيرات في الاتجاهات أو السلوك تحدث داخل جماعة معينة بفعل مؤثرات جديدة. وربما يعتقد البعض إنه يستطيع أن يحقق هذا الهدف إذا اختار عينتين من نفس المجتمع علي فترتين مختلفتين ويحدد معدل التغير عن طريق المقارنة بين الدراسة التي تجري علي العينة الأولي والدراسة التي تجري علي العينة الثانية. غير أن الدراسة التتبعية تذهب إلى أبعد من ذلك فهي تشبه دراسة الحالة من حيث الاهتمام بتاريخ التحول في سلوك الفرد واتجاهاته فالباحث الذي يجري الدراسة التتبعية يريد أن يعرف من من أعضاء الجماعة ما هو الذي تغير، وفي أي اتجاه ومعدل تغيره من أجل التعرف على العوامل العلية في كل هذه التغيرات وهو بهذا يفسر التغير ولا يكتفي بمجرد وصفه. وهو لا يستطيع أن يحصل على هذه البيانات من اختبار عينتين مختلفتين على فترتين مختلفتين ولكنه يستطيع أن يحصل عليها بدقة من خلال اختبار نفس الأفراد مرتين على الأقل.**

**وإجراء الدراسة التتبعية بهدف التغير الفردي والجمعي أيضا يلزم الباحث أن يبتكر لنفسه طريقة لتبويب البيانات بحيث تدون الاستجابة أمام الفرد نفسه في كل مرة يجري عليه اختبار أو تجري معه مقابلة وإذا لم يفعل الباحث هذا فإنه لن يجد وسيلة لمقارنة البيانات من فترة لأخرى وسوف ينتهي الهدف الأساسي من الدراسة التتبعية .**

**وسواء أخذ الباحث عينة من المجتمع أو درس الجماعة برمتها ، فإنه سوف يستخدم الاستبيان أو استمارة البحث ذات الأسئلة المقفولة أو المفتوحة وذلك أثناء الدراسة الأولي للجماعة وبعد هذه الدراسة ينتظر حتى تتعرض الجماعة لتغير معين من بيئتها ، وهنا يعيد الباحث دراسة الجماعة للتعرف عما إذا كانت هذه الخبرة الجديدة قد غيرت الجماعة أم لا ، ومن الممكن ألا يجد الباحث أي تغير ، بمعني أنه من الممكن أن يجد أن الجماعة ما تزال تتمسك بالاتجاهات التي كانت لديها أثناء إجراء الدراسة الأولي ، وهذه نتيجة تستحق التقدير في حد ذاتها ، ومع هذا فقد يجد الباحث – من خلال فحصه الدقيق للبيانات التي جمعها – أن هناك تغيرات فردية حدثت في اتجاهات مضادة ، ومن ثم يظهر علي السطح كأن لم تكن قد حدثت تغيرات لأن التغيرات المتضاربة التي حدثت قد أثرت بعضها في البعض الآخر ، ويمكن للباحث أن يتتبع هذه النتيجة في دراسة أخري .**

**وسواء حدثت تغيرات أم لم تحدث ، فإن الباحث يبدأ بالأفراد الذين يظهرون استجابة سريعة للمؤثرات التي تسهم في تغيير اتجاهاتهم ، وفي هذه الحالة يمكنه استخدام المقابلات المتعمقة في محاولة للتعرف علي أسباب التغير في الاتجاهات .**

## مزايا الطريقة التتبعية :

**هناك مزايا عديدة للمنهج التتبعي تميزه عن المناهج الأخرى تتمثل في :**

**١- تتيح للباحث أن يحدد التغيرات في الآراء الفردية والجماعية ومن ثم يستطيع الباحث أن يحدد العوامل التي أحدثت مثل هذه التغيرات ، وأن يبرز أهميتها النسبية في هذا المجال .**

**٢- لا يعتمد الباحث علي ذاكرة المبحوث في التعرف علي مشاعره وتصرفاته في الماضي ، لأنه يتعرف علي الآراء المختلفة للفرد في اللحظة الحاضرة ويتتبعها خلال دراسته (علي الرغم من أنه لا يهمل الأسئلة المتعلقة بالذاكرة)**

**٣ - يستطيع الباحث أن يستفيد من فكرة التجربة القبلية البعدية .**

## عيوب الطريقة التتبعية :

**وللدراسة التتبعية - مثلها مثل الدراسات الأخري - عيوب عديدة من أهم هذه العيوب ما يلى :**

**-١ أن الباحث قد لا يستطيع أن يدرس أعضاء الجماعة التي يتتبعها للمرة الثانية أو الثالثة فقد لا يستطيع الحصول علي المبحوثين أنفسهم في المستقبل فقد يكون المبحوث في أجازة أو يكون قد مل عملية الاختبار والمقابلات الأولي وقد يكون مريضا أو غادر المكان أو توفي ، فلابد للباحث أن يسلم بالحقيقة التي سوف يفقد نسبة معينة من المبحوثين خلال دراسته ، مؤدها أنه يجب عليه أن يضع ذلك في حسبانه وهو يخطط للدراسة.**

**ومن الطرق التي يمكن للباحث من خلالها تعويض هذا النقص المستمر في عينة البحث أن يختار الباحث عددا من الأفراد أكثر من العدد الذي يحتاجه ، فلو كان الباحث يرغب في دراسة ٥٠٠ شخص ، فبإمكانة أخذ عينه من ٦٠٠ شخص وفي هذه الحالة يكون لديه حوالي ٢٠% لتعويض النقص الذي قد يحدث في العينة ولهذا كانت هذه الطريقة غير ممكنة لأن الباحث يدرس جماعة كاملة – كأعضاء نادي معين مثلا – فإنه يستطيع أن يتفادي تأثير النقص في العينة عن طريق جمع أكبر قدر ممكن من البيانات أثناء الدراسة الأولي.**

**٢ – أما وجه القصور الثاني لهذه الطريقة فينحصر في أن الباحث قد يجد صعوبة في معرفة التغير الحقيقي في اتجاه المبحوث فلو كان هناك اختلاف بين إجاباته في المرة الأولي والمرة الثانية فقد لا يكون هذا الفرق ناتجا عن التغير، وإنما قد يكون ناتجا عن سوء فهمه للسؤال أو عن مزاج سيء مثلا للمبحوث.**

**ويتصل بهذه المشكلة مشكلة أخرى تتعلق بالحساسية الزائدة التي تسببها إعادة الدراسة علي نفس المجموعة أكثر من مرة. ويحدث هذا بصفة خاصة عندما تكون الدراسة طويلة المدى تمتد إلي شهور أو سنين عديدة ، يتم إعادة الدراسة فيها عدة مرات. ومن الأثار التي يسببها طول فترة الدراسة أن أعضاء الجماعة التي تجري عليها الدراسة التتبعية قد يحاولون الإلمام ببعض الأمور التي تتصل بالموضوع الذي يهتم به الباحث، ومن ثم يصبحون أكثر وعيا مما يجب بالأمور. كما أن أعضاء الجماعة قد ينظرون إلي أنفسهم علي إنهم جماعة خاصة، ومن ثم يجيبون علي الأسئلة بطريقة تختلف عن إجابات الأخرين في نفس الوقت كما إنهم قد يحاولون تحقيق قدر من الاتساق بين إجاباتهم في المرة الأولي وفي المرة الثانية ومن ثم يخفون التغيرات التي تكون قد حدثت في إتجاهاتهم. ومن الطرق التي يمكن من خلالها التغلب علي مشكلة التغير الحقيقي والحساسية أن يأخذ الباحث مجموعة ضابطة يطبق عليها المجموعة الأخيرة من الاختبارات أو المقابلات. فسوف لا يكون هناك أي إختلاف بين المجموعة الضابطة والمجموعة الأصلية إذا تعرضت كل منهما لنفس الظروف. ولو ظهر فرق جوهري فإن معني ذلك أن إعادة الإختبار قد تسببت في تحيز المجموعة الأصلية، ومع هذا فإن الباحث لا يستطيع أن يأخذ**

**مجموعة ضابطة إلا إذا كانت المجموعة الأصلية مختارة من مجتمع كبير فالدراسة التتبعية التي تجري علي مجموعات بأكملها لا تترك أي فرصة لأخذ مجموعة ضابطة .**

**وهناك أساس اخر لتقليل درجة الحساسية ينحصر في عدم إخبار الجماعة التي تجري عليها الدراسة التتبعية بإنها سوف تدرس مرة أخرى، مع أن ذلك يؤدي إلي تقليل فعالية الجماعة مع كل مرة يتم فيها الإختبار .**

**٣- أما وجه القصور الأخير فهذه الدراسة الممتدة تكون مكلفة للغاية ويمكن التخلص من ذلك عن طريق أن يتجه الباحث إلي إجراء دراسة تتبعية يجمع فيها بيانات تعبر عن التغير دون أن يتتبع الجماعة من الأفراد عبر الوقت وفي هذه الحالة يتم دراسة جماعات مختلفة في خبراتها تمثل كل منها نقطة معينة علي متصل زمني فمثلا يمكن أخذ جماعة تمثل كل منها عاما دراسيا معينا. (السنة الأولي والثانية والثالثة والرابعة في كلية الأداب مثلا) وتتم المقارنة بين هذه الجماعات التي تمثل مراحل مختلفة علي متصل الزمن. ويمكن إرجاع الفروق بين هذه الجماعات فيما يتعلق بدرجة التوافق مع معايير الجامعة علي سبيل المثال، إلي تزايد الخبرة بنظم... الثواب والعقاب في الجامعة كلما انتقل من عام دراسي إلى أخر، والافتراض الكامن خلف هذه الطريقة هو أن النتائج التي سيخرج بها الباحث من مقارنة الجماعات المختلفة في وقت واحد سوف تكون شديدة الشبه بالنتائج التي سيخرج بها إذا تتبع احد هذه الجماعات عبر المراحل المختلفة وبهذا توفر هذه الطريقة الوقت والمال الذي ينفق خلال عملية تتبع الأفراد لفترة طويلة ، ومع ذلك يبقي أن هذه الطريقة لا تحقق الهدف الأساسي من الدراسة التتبعية والذي ينحصر في الحصول على معلومات من نفس الأفراد خلال فترة زمنية محددة ، فضلا عن ذلك فإن هذه الطريقة تفترض أن الجماعات تنظر إلي الأشياء بطريقة واحدة خلال تطورها ، وهذا الموقف قد يكون غير مساغ في مجتمع يعتبر التغير السريع فيه قيمة في حد ذاتها .**

**خطوات إجراء الدراسة التتبعية.**

**( ١ ) قبل النزول إلى الميدان :**

**١- يتم تحديد الموضوع أو الحادثة التي تدرس الاتجاهات والآراء المرتبطة بها ، وهذا الموضوع أو هذه الحادثة يمكن أن تختار من المجال التعليمي أو الترويحي ، على سبيل المثال :**

**(أ ) الاتجاهات نحو مادة الدراسة أو نحو أستاذ المادة .**

**(ب) تطور علاقات الصداقة بين الطلاب.**

**(ج) الاتجاهات نحو موظفي الإدارة في الكليات الجامعية .**

**(د ) الوعي الطلابي أو الاتجاهات نحو التغيرات التي تحدث داخل الجامعة**

**٢- يتم تحديد أعضاء الجماعة التي ستجري عليها الدراسة التتبعية هل سيختار هؤلاء الأفراد من بين أعضاء ناد معين أو قسم معين أو طبقة معينة ؟ ما هي الخصائص الاجتماعية التي تريد أن تتوفر في هؤلاء الأفراد ، فإذا كنت تريد ان تجري دراسة تتبعية عن الاتجاهات نحو مادة دراسة معينة يدرسها أستاذ معين ، فيمكنك أن تختار أعضاء جماعة الدراسة من الطلاب الذين يدرسون حاليا نفس هذه المادة ، ومن الناحية الأخرى ، فإذا كنت تريد أن تجري دراسة عن تطور أنماط الصداقة فيمكنك أن تختار أعضاء الجماعة من أحد النوادي أو أحد أقسام التدريب المهني حيث يقطن الطلبة معاً أثناء التدريب.**

**٣- جهز لكل عضو من أعضاء الجماعة بطاقة خاصة عن خلفيته الاجتماعية وخصائصه الاجتماعية التي تعتقد أنها سوف تفيدك في تحديد الاتجاهات نحو الموضوع الذي اخترته وتتصل هذه الخصائص بالسن والنوع والجنس والطبقة الاجتماعية وطول مدة الدراسة والهدف المهني وهكذا... ولأن الباحث يجب أن يتمكن من التعرف علي كل مبحوث من إجاباته فإن هذه البطاقة**

**يجب أن تشتمل أيضا علي اسم المبحوث ( يمكنك في هذه الحالة أن تستخدم أرقاما رمزية ، ولكن في هذه الحالة يجب أن تتمكن من أن تضاهي بين الرقم والمبحوث في المقابلة الثانية ) ، ومن الأفكار الجيدة في هذا الصدد أن تحصل علي عناوين وأرقام تليفونات المبحوثين بحيث تتعرف علي الأفراد الذين لم تجر معهم مقابلات وتقوم بإجراء هذه المقابلات فيما بعد .**

**٤- - صمم استمارة لعناصر المقابلة المقننة تستطيع من خلالها أن تعثر علي بيانات هامة في المجال الذي تدرسه .**

**٥- قم بإعداد بطاقة ترميز Coding sheet لكل مبحوث ، بحيث يمكن أن تدون عليها بيانات كلتا المقابلتين : ( يجب أن تنقل هذه البيانات علي بطاقات كومبيوتر إذا كنت تجري البحث علي عينه كبيرة مستخدما عددا كبيرا من الأسئلة )**

**وبعد ذلك يمكنك أن تقارن بين إجابات الأفراد الذين يختلفون في خصائصهم الاجتماعية ، وفى هذه الحالة عليك ان تختار اثنين من الخصائص المدونة في بطاقات الخلفية الاجتماعية تعتقد أنهما يلقيان الضوء علي فروق جوهرية في الاستجابات .**

**(ب) خطوات إجراء المقابلات الأولي :**

**١- عليك أن تجري مقابلات مع عشرة أشخاص علي الأقل ، إلي جانب أثنين - علي سبيل الاحتياط - في حالة فقد بعض أعضاء الجماعة التي تدرسها في المراحل التالية من البحث.**

**٢- لابد أن تقوم بإخبار أعضاء الجماعة أنك سوف تقابلهم مرة أخري فيما بعد ، حاول أن تؤكد لهم دائما أن إجاباتهم علي أسئلة الاستبيان تحفظ في طي الكتمان .**

**(ج) خطوات إجراء المقابلات الثانية :**

**١ – إنتظر فترة تتراوح من ثلاثة إلى أربعة أسابيع قبل أن تعيد تطبيق الاختبار ، ويتوقف طول المدة التي تعيد بعدها المقابلة علي الوقت الذي تستغرقه الحادثة التي تدرس تأثيرها ، أو بمعني آخر الوقت الذي تستغرقه هذه الحادثة أو الموقف لتترك تأثيراً في آراء الجماعة .**

**٢ – بعد إنتهاء هذه الفترة عليك أن تعيد إجراء المقابلات مستخدماً نفس الأسئلة التي استعملتها في المقابلة الأولي .**

**(د ) تحليل بيانات المقابلة الأولي والثانية :**

**١– لتحليل التغيرات التي طرأت على الجماعة ككل يجب ، أن تتبع الخطوات التالية :**

**صنف البطاقات إلي ثلاث مجموعات بالنسبة للسؤال الأول :**

***أولئك الذين غيروا آراءهم في اتجاه إيجابي .**

***الذين غيروا آراءهم في اتجاه سلبي**

***وأخيراً الذين لم يغيروا آراءهم علي الإطلاق**

**بعد ذلك عليك أن تسجل هذه البيانات في جداول علي بطاقات مستقلة .**

**كرر هذه العملية بالنسبة لكل الأسئلة ، ستجد لديك في هذه الحالة المعدل الكلي للتغير الذي ظهر في كل سؤال من الأسئلة بصرف النظر عن الخصائص الاجتماعية للأفراد الذين غيروا آراءهم .**

**٢–بالنسبة للخصائص الاجتماعية لأنماط التغير إتبع الخطوات التالية :**

**أحضر البطاقات التي صنفتها إلى اتجاهات إيجابية وسلبية . واتجاهات غير متغيرة " بالنسبة للسؤال الأول : صنف هذه المجموعات بناء علي خاصيتين اجتماعيتين تختارهما من بطاقة الخصائص**

**الاجتماعية التي كنت أعددتها من قبل ، علي سبيل المثال يمكنك أن تصنف المجموعة إلى ذكور وإناث او طلاب الصف الأول والثاني ، وكرر هذه العملية بالنسبة لكل سؤال .**

**٣-من أجل مزيد من دراسة التغير :**

**(١) إفحص بدقة البطاقة الخاصة بكل مبحوث للتعرف على الأفراد الذين تغيروا ، أي هؤلاء الذين غيروا أراءهم بصورة منتظمة في اتجاه أو آخر وذلك بالنسبة لكل سؤال .**

**(ب) ما هي العناصر المشتركة للخصائص التي تميزهم : ذكور في الصف الدراسي الأول ؟ إناث في الصف الدراسي الثاني وهكذا.**

**(ج) حدد من بين الأفراد الذين غيروا آراءهم بالفعل ثلاثة أفراد لتجري معهم مزيدا من المقابلات تتعلق بالأسباب الكامنة خلف تغير هذه الأراء ، في هذه النقطة حاول أن تنتقي بعض الأشخاص الذين غيروا من آراءهم في الاتجاه السلبي .**

**٤-عرض نتائج البحث :**

**يجب أن يشتمل التقرير علي العناصر التالية :**

**١- الموضوع الذي اخترته للدراسة .**

**٢- هوية الجماعة التي تم اختيار المبحوثين من بينها ، من أين وكيف حصلت على هؤلاء الأشخاص.**

**٣ نتائج الدراسة التتبعية من خلال الجداول الآتية:**

**(أ) جداول توضح التغير الكلي في الجماعة ككل ، بصرف النظر عن الخصائص الاجتماعية ، وذلك بالنسبة لكل سؤال على حدة .**

**(ب) جداول توضح التغيرات الخاصة بكل جماعة تشترك في الخصائص الاجتماعية التي تعتبرها هامة ، بالنسبة لهذه النقطة يمكنك أن تعرض جداول يعالج كل منها سؤالين مختلفين ، أي جداول مركبة .**

**٤- مناقشة قصيرة للنتائج المستخلصة من الجداول .**

**٦- بالنسبة للطلاب الذين يدرسون في مراحل أعلي ، فإن عليهم أن يضمنوا فى تقاريرهم الأسباب الكامنة وراء تغير الآراء والاتجاهات ، وذلك من خلال البيانات التي حصلوا عليها من إجراء مزيد من المقابلات المتعمقة مع المبحوثين.**

**٧-مقترحات لدراسات لاحقة حول الموضوع .**

**٨-بعض المشكلات التي واجهتها في إجراء هذه الدراسة ، وماذا فعلت للتغلب علي هذه المشكلات ، واحتمال تأثيرها علي النتائج .**

# الفصل الرابع

# البحوث الكمية والبحوث الكيفية في الدراسات الاجتماعية

**تنقسم مناهج البحث في العلوم الاجتماعية عامة وفي علم الاجتماع خاصة إلى نوعين رئيسيين كمية وكيفية وتعتمد المناهج الكمية على بيانات عددية أو إحصائية كما تركز على المقاربة بالكم والوصف كما ترتكز على مدى قابلية الظواهر المدروسة للقياس .**

**بينما ترتكز المناهج الكيفية بصفة عامة على إنتاج بيانات تتمركز حول الخبرات والمعاني الشخصية والجماعية للفاعلين الاجتماعيين كما تعتمد هذه المناهج الكيفية علي لغة تواصل الفاعل الاجتماعي أو على ملاحظة سلوكه الاجتماعي ذي الرموز والدلالات المتعددة.**

**وتستخدم البحوث الكيفية مع أنماط مختلفة من البحوث في علم الاجتماع منها البحوث الاثنوجرافية ودراسة الحالة، والبحوث الميدانية، وبحوث الملاحظة بالمشاركة وتختلف هذه البحوث عن بعضها البعض في أسسها الفلسفية وفي منطلقاتها التحليلية. إلا أن بينها جميعا عدد من الظواهر المشتركة تضعها في تصنيف واحد مقارنة بالبحوث الكمية.**

**وعلى جانب آخر يختلف الاستقصاء الكيفي عن الطريقة الكمية في دراسة الظواهر الاجتماعية والسلوكية في أنه يرفض اعتبار أن أغراض وطرق العلوم الاجتماعية هي نفسها أغراض وطرق العلم الطبيعية و الفيزيائية، على الأقل من حيث المبدأ فالأساس في البحوث الكيفية سواء في العلوم الاجتماعية أو في العلوم الطبيعية أنها تسعي إلى اختبار النظريات وتفسير الظواهر عن طريق تأكيد أنها مستمدة من الافتراضات النظرية.**

**إذ تؤمن البحوث الكيفية أن السلوك الإنساني مرتبط دائما بالسياق الذي حدث فيه ومع ذلك فإن المنهجين يكملان بعضهما بعضهما، علما بأنهما يختلفان في نقاط أساسية، خصوصا ما يتعلق منهما بموضوعية الباحث ودوره وأدوات تحليله .**

**ويمكن تلخيص أوجه الاختلاف بينهما في نقتطين أساسيتين:**

**١ –في البحث الكمي تكتسب استقلالية الباحث عن موضوع البحث قيمة كبيرة، بخلاف ذلك فإن البحث الكيفي يعود إلى الإدراك الذاتي للباحث وخبرته بوصفه عنصرا أساسيا من المعرفة.**

**٢ – إن البحث الكمي يعتمد إلى درجة كبيرة على تقنين البحوث الميدانية فتكون أسئلة الاستبانة وكذلك الإجابة عنها محددة مسبقا بينما يتميز البحث الكيفي بترك باب حرية التأويل والتفسير المنطقي الاستدلالي لدى الباحث مفتوحا .**

**وهنالك علاقة بين المناهج الكمية والكيفية من جهة المنظورات البنائية من جهة ، والتأويلية من جهة ثانية. وبصفة عامة تبدو المناهج الكمية أكثر ملائمة للبحوث البنائية والمناهج الكيفية للبحوث التأويلية.**

**ومع ذلك يوجد تداخل شديد في استخدام المناهج الكمية والكيفية، ما دام علماء الاجتماع يسعون إلى الحصول علي كلا النوعين من البيانات. ويستخدم عدد كبير من علماء الاجتماع – وربما معظمهم – هذين النوعين في آن واحد لاستكمال البيانات ، لكن الأساس في التمييز بين البحوث حسب مؤشر المنهج هو مدى غلبة أحد الجانبين في التحليل على الآخر.**

**أولاً : خصائص المنهج الكيفي :(Qualitative Research)**

**١ –الانفتاح: إذا كانت عملية البحث الكمي مقننة محددة، فإن عملية البحث الكيفي تكون عادة مفتوحة. فالمناهج الكمية توصف بأنها مغلقة، بينما تعتبر المناهج الكيفية مجالا مفتوحا أمام الباحث والمبحوث للتعديل والتطوير.**

**كما نجد أن مبدأ الانفتاح يتضمن على الصعيدين النظري والمنهجي، مجموعة من النتائج وأهمها:**

**أ – التأكيد على الوظيفة الاستكشافية للبحث الاجتماعي الكيفي.**

**ب – التخلي عن تكوين الفرضيات مسبقا .**

**ج – إن البحث الكيفي يركز على البحث الميداني الاستطلاعي .**

**٢–البحث بوصفه متفاعلا: إذا كانت مناهج البحث الكمي تؤكد على المسافة بين الباحث والمبحوث في عملية البحث فإن المناهج الكيفية بخلاف ذلك تؤكد على أن عملية البحث ينبغي أن تكون عملية تفاعلية بين الباحث وبين الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافة معينة.**

**٣–الطابع الديناميكي بين الباحث والموضوع: حيث إن فهم البحث عملية تفاعل واتصال بين الباحث والمبحوث، بمعنى أن العلاقة بين الباحث والموضوع دينامية، هذه الدينامية هي ما تميز الباحث وموضوع البحث .**

**٤–التأمل النقدي للموضوع والتحليل: يتميز البحث الاجتماعي الكيفي بالتفكير النقدي للموضوع، أو تأمل موضوع البحث وعملية البحث تأملا دائما وخلاقاً باعتباره طريقا إلى التقييم.**

**٥-التفسير: يعني مبدأ التفسير أن نتوقع من الباحث الاجتماعي بيان الخطوات المختلفة لعملية البحث بقدر الإمكان، وتتحدد أيضا القواعد التي بموجبها يتم تفسير البيانات التي تم الحصول عليها ميدانيا، ويتعين علي الباحث الكيفي تفسير بياناته بشكل أفضل، فالبحث الكيفي فكري وعقلي وميداني في آن واحد.**

**٦-المرونة: تتسم المقابلة لدى الباحث الكيفي بالمرونة، كما تتميز بمساهمة المبحوثين في عملية البحث. ولذلك في البحث الكمي يكون ميدان البحث معروفا ومحددا، ولا وجود للانفتاح والمرونة. أما بالنسبة إلي الباحث الكيفي فإنه يتعين عليه أن يطور ويجدد عملية البحث .**

**وهدف البحث الكيفي يكمن في طرح المشكلة وعرضها والحصول علي البيانات المطلوبة .**

**فقد أعتبر بعض علماء المنهج أن صفات المرونة والانفتاح في المنهج الكيفي ليست عوامل ضعف في المنهج بل هي علامات قوة باعتبار خصوصية الظاهرة الاجتماعية وطبيعتها الإنسانية المتغيرة والمعقدة.**

**ويستخدم المنهج الكيفي عادة لمعرفة الخصائص الأساسية والضرورية للظواهر الاجتماعية والنفسية. ويرتبط هذا المنهج باستخدام المنهج الأثنوجرافي ومنهج دراسة الحالة واستخدام المقابلات المعمقة غير المقننة والملاحظة بالمشاركة كأدوات للبحث.**

**والمنهج الكيفي قائم علي الاستقرار ويهتم بالظواهر بصفة أكثر ويعتبر أكثر شمولية وذو صبغة ذاتية ولذلك ينتشر استخدامه في الدراسات الأنثروبولوجية. ويهدف المنهج الكيفي إلى الكشف عن معاني ودلالات ورموز العلاقات القائمة في إطار الظواهر الاجتماعية، وأثر هذه العلاقات علي الأداء الاجتماعي للجماعة .**

**وفي الواقع، فإن هناك خلافا جدليا بين أنصار كل منهج يتمثل في محاولة إبراز نقاط القوة في المنهج المرغوب فيه وإبراز نقاط الضعف في المنهج الآخر .**

**فأنصار المنهج الكمي على سبيل المثال، يشيرون إلي أن المنهج الكيفي تظهر فيه ذاتية الباحث. أما أنصار المنهج الكيفي فيرون أن المنهج الكمي يمثل انسياقا لا مبرر له خلف أحكام وجبرية الأرقام والإحصاء التي تحيل الواقع إلى سطحية فجة.**

**ويلخص جينسك (Jenesisk) خصائص المنهج الكيفي في النقاط التالية :**

**١-يتميز بأنه يأخذ صفة الكلية فهو ينظر إلي الصورة الأكبر أي الصورة بكاملها ويبدأ يبحث عن فهم الكل.**

**٢ – ينظر منهج البحوث الكيفية إلى العلاقات داخل النظام الاجتماعي أو داخل ثقافة المجتمع بأكملها .**

**٣ – يركز المنهج الكيفي على الأمور الشخصية والأمور المباشرة في المجتمع.**

**٤ – يركز المنهج الكيفي على فهم الوضع الاجتماعي ولا يطالب بالضرورة التنبؤ بالوضع.**

**٥-يتطلب المنهج الكيفي أن يقيم الباحث طوال فترة بحثه في موقع البحث .**

**٦ – يتطلب المنهج الكيفي قضاء وقت في تحليل البيانات مساو لوقت جمع البيانات.**

**٧ – يتطلب المنهج الكيفي أن يكون الباحث هو أداة البحث، وهذا يعني أن الباحث يجب أن تكون لديه القدرة علي ملاحظة السلوك بشكل فعال، إضافة إلى أنه يجب أن يقوي من مهارات البحث الضرورية الخاصة والمتعلقة بالملاحظة والمقابلات الشخصية.**

**٨ – يهتم المنهج الكيفي بشكل كبير بالأمور الأخلاقية ويهتم بتأويلاتها اللازمة في تفسير أبعاد الظاهرة.**

**٩ – يفسح البحث الكيفي المجال للحديث عن دور الباحث في الدراسة والدور الذي قام به مع وصف لبعض التحيزات التي من الممكن أن يكون انزلق إليها .**

**١٠ – يتطلب المنهج الكيفي تحليلا مستمرا للبيانات أثناء فترة الدراسة.**

**ثانياً: خصائص المنهج الكمي : (Quantitative Researsh)**

**يمكن الحكم على الدراسة على أنها بحث كمي إذا توفرت فيها الشروط التالية:**

**١ – إذا استخدم الباحث الطريقة الاستنتاجية (Deductive Method) في الدراسة للوصول إلى استنتاجات بشأن الموضوع الذي يدرسه.**

**٢ – إذا استخدم الباحث مقاييس معروفة ثابتة وصادقة إحصائيا.**

**٣– إذا كانت الدراسة تتناول اختبار العلاقات بين عدد من المتغيرات المحددة .**

**وهكذا فالمنهج الكمي يستخدم عادة في دراسة الظواهر الاجتماعية والنفسية لضبطها / وتحديد متغيراتها تحديدا يميل إلى التفسير الإحصائي.**

**ويعني المنهج الكمي للكثيرين استخدام تقنية العينة العشوائية والمنهج التجريبي وشبه التجريبي والمقاييس الموضوعية. كما أن المنهج الكمي مصمم للتحقق والتأكد من العلاقات الموصوفة عن طريق النظرية. وأدوات جمع البيانات في المنهج الكمي مصممة لتقدم حقائق موضوعية، ثابتة، رقمية وقابلة للملاحظة والقياس حول جزئيات أو متغيرات معرفة تعريفا إجرائيا. ومن هذه الأدوات الملاحظة المقننة وتصاميم البحث التجريبية والاستمارة والمقاييس المقننة.**

**وتوجد أنواع أخرى من الدراسات والموضوعات يتطلب عرض نتائجها استخدام الأسلوب الرقمي أو الكمي، والتعبير عن النتائج بأرقام أو رسوم بيانية، فحين يدرس الباحث مشكلة ما مثل حجم الأسرة أو أعداد القوي البشرية المختصة التي يحتاج إليها المجتمع أو تصنيف المعلمين حسب مؤهلاتهم وخبراتهم، فإنه يحتاج إلى عرض النتائج بأسلوب رقمي يعبر عن كمية هذه الظواهر ؛ لأن أسلوب البحث يتطلب**

**إجراء عملية العد وحساب التكرارات والنسب المئوية وغير ذلك من المفاهيم الإحصائية فالأرقام تعطي وصفا دقيقا للظاهرة خاصة وأنها تستند إلى قاعدة محددة من القياس والإحصاء.**

**ولا شك أن استخدام الأسلوب الرقمي في عرض النتائج يتطلب توفر كفاءة معينة عند الباحث كما يتطلب توفر أدوات قياس مناسبة يستطيع بواسطتها قياس الجوانب المختلفة لمشكلة البحث وعلاقاتها مع الظواهر الأخرى المرتبطة بها، وبشكل عام يمكن القول أن الظواهر الطبيعية تخضع للقياس والتعبيرات الكمية الرقمية بشكل يفوق خضوع الظواهر الاجتماعية للقياس والعد، ولا شك أن تقدم أدوات البحث وأدوات القياس أصبح يسهم في التقدم العلمي في مجال دراسة مختلف الظواهر الاجتماعية وإخضاعها للقياس، والتعبير عنها رقمياً.**

**٤ – إذا كانت البيانات التي تم جمعها لإجراء الدراسة ذات طبيعة كمية أو يمكن تحويلها إلي بيانات كمية.**

**ثالثاً : الدراسة النوعية والكمية :**

**يمكن الحكم على الدراسة على أنها تجمع بين المنهجين الكمي والكيفي في نفس الوقت إذ توفرت فيها الخصائص التالية:**

**١-إذا كان هناك جانب من جوانب الدراسة يتم دراسته من خلال المنهج الكيفي وجانب آخر يتم دراسته من خلال المنهج الكمي.**

**٢-عندما يستخدم الباحث أداة الاستبيان التي تجمع بين الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة في آن واحد.**

**٣- عندما تفرض طبيعة موضوع الدراسة أو مشكلته بيانات ذات طابع نوعي كالوثائق والصور وغيرها وبيانات ذات طابع كمي كالإحصائيات والأرقام .**

**الاعتبارات التي توجه الباحث إلي اختيار إحدى المقاربتين المنهجيتين أو كلاهما :**

**١-طبيعة الظاهرة قيد الدراسة:**

**إن نوعية المتغيرات، وطبيعة التساؤلات التي يطرحها الباحث ؛ تساعد في معرفة المنهج الذي يجب إتباعه (كمي / نوعي)، فعلي سبيل المثال: إذا كان هدف الدراسة هو اكتشاف أو معرفة اتجاهات الطلبة نحو استخدام الحاسوب في التدريس، فإن في مثل هذه الدراسة يمكن إلي حد ما قياس المتغيرات فيها بمقاييس ثابتة وصادقة إحصائيا، وهنا تكون الدراسة الكمية أكثر ملاءمة من نظيرتها النوعية.**

**٢ – درجة نضج المفهوم:**

**يقصد بدرجة نضج المفهوم الكم المتاح أو المتوفر من المعرفة عن هذا المفهوم، أو الدرجة التي تم دراسته بها، أو دراسة هذا المفهوم من قبل الباحثين، فعلى سبيل المثال مفهوم (التوحد) في مجال التربية الخاصة، وهنا يتم اعتماد المنهج النوعي في الدراسة وليس الكمي وتكون أسئلة الدراسة النوعية في هذه الحالة استكشافية تهدف إلى وصف أو فهم الموقف. كما يدفع مفهوم (الاندماج) في دراسة أشكال تفاعل المهاجرين إلى استخدام المنهج الكيفي في الدراسة أكثر من المنهج الكمي.**

**٤– مدى وجود صعوبات مرتبطة بموضوعات الدراسة أو مجتمع الدراسة:**

**قد توجد صعوبات معينة تتعلق بموضوعات الدراسة أو مجتمع الدراسة تحول دون استخدام أحد المنهجين الكمي أو النوعي، فعلى سبيل المثال يؤثر مستوى تأهيل أو تعليم المشاركين بالدراسة أو اللغة التي يتحدثون بها في اختيار المنهج الكمي في الدراسة.**

**٥– استخدام المنهجين النوعي والكمي في الدراسة معا:**

**يتم ذلك في ظروف معينة كما يلي:**

**أ – استخدام المنهجين معا بشكل تتابعي**

**ب – استخدام المنهجين معاً وفي نفس الوقت :يمكن استخدام المنهجين الكمي والنوعي في الدراسة معاً وفي نفس الوقت في تحديد المشكلة، ويعرف هذا الأسلوب بما يسمي بالتثليث إن صحت التسمية ويقصد به في هذا السياق دراسة الظاهرة الواحدة بأكثر من طريقة .**

**٥ – أسلوب الدراسة: يتناول هذا الجزء عرضا للأسلوب المتبع في الدراسة ويشمل تحديد المعايير المستخدمة في هذه الدراسات هل هي نوعية أم كمية أم نوعية وكمية معاً ؟ ثم تحديد مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة.**

# الفصل الخامس

# أدوات البحث العلمي

## أولاً: كيفية إعداد إستمارة الإستبيان والمقابلة

**خطوات إعداد الإستمارة :**

**هناك عدة خطوات يجب إتباعها عند إعداد الإستمارة ، وهذه الخطوات هي :**

**١- تحديد نوع المعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها.**

**٢. تحديد شكل الأسئلة والإستجابات والصياغة و تسلسلها .**

**٣- تنسيق الإستمارة وإعدادها في صورتها النهائية**

**٤- إختبار الإستمارة قبل تعميم تطبيقها على المبحوثين .**

**وسوف نتناول تلك الخطوات بالتفصيل كما يلى :**

**١- تحديد نوع المعلومات المطلوبة :**

**ينبغي تصميم إستمارة البحث في ضوء الإطار العام لموضوع الدراسة، ومن الضروري أن يتم هذا التصميم بناء على خطة محكمة تضمن إحتواءها على جميع النقاط الرئيسية والفرعية التي يشتمل عليها البحث كما يضمن تسلسل هذه النقاط بطريقة منطقية .**

**ويبدأ تصميم الإستمارة وتحديد الأبواب والميادين الرئيسية التي يتضمنها البحث ثم توضع قائمة بالنقاط التي يحتويها كل ميدان تمهيداً لوضع أسئلة متعلقة بكل نقطة من هذه النقاط ..**

**وبعد أن ينتهي الباحث من تحديد الميادين العامة للإستمارة والنقط التي يمكن أن تشتمل عليها ينبغي أن يتجه إلى تحديد عدد الأسئلة اللازمة لكل ميدان من الميادين وينصح البعض بأن يضع الباحث عشرة أسئلة لكل ميدان من هذه الميادين ويرتبها ترتيباً منطقياً متسلسلاً ويسجل بجوار كل سؤال في الإستمارة رمزاً يدل على الميدان الذي ينتمي إليه وترتيبه بين اسئلة الإستمارة مثل ٣ ج أو ٤ د أو ٧ أ ،**

**وليس من الضروري أن يكون عدد الأسئلة متساوياً بالنسبة لكل ميدان بل ينبغي أن يتناسب عدد الأسئلة، مع أهمية كل ميدان وما يمكن أن يحتويه من نقاط...**

**٢- تحديد الأسئلة وصياغتها و تسلسلها :**

**شكل الأسئلة : هناك نوعان من الأسئلة أحدهما يطلق عليه اسم الأسئلة المفتوحة النهاية و الآخر يطلق عليه اسم الأسئلة المقيدة أو المحددة ولكل نوع مزاياه وعيوبه ، فالأسئلة المفتوحة لها فائدتها الكبرى إذا كان الميدان جديداً وإذ أراد الباحث أن يسمح للمبحوث بالتعبير الحر التلقائي فيترك له حرية التعبير عن مشاعره وإنفعالاته وفي كثير من الأحيان تعتبر الأسئلة غير المقيدة خطوة لازمة لعمل الإستمارات ذات الأسئلة المقيدة حتى تكون الأخيرة نابعة من واقع الحياة الإجتماعية وليس نتيجة التفكير الذاتي للباحث وحده، ومن عيوب الأسئلة المفتوحة أن كثيراً من البيانات المطلوبة قد لا يتيسر الحصول عليها من توجيه أسئلة مفتوحة ذلك أن المبحوث قد يغفل الإجابة عن بعض النقط الهامة بالنسبة للبحث فيستحيل في هذه الحالة المقارنة بين المبحوثين، ومن عيوب الأسئلة المفتوحة أيضاً أن البيانات التي يحصل عليها الباحث يصعب تحليلها إحصائياً.**

**أما الأسئلة المحددة أو المقيدة فهي التي يطلب فيها الإستجابة بأحد المتغيرات المحددة مثل (نعم) أو (لا) أو (موافق) أو ( لا أعرف ) وقد تتدرج المتغيرات في كل سؤال من النفي المطلق إلى النفي المعتدل إلى التأييد المعتدل إلى التأييد المطلق ، مثال ذلك : أوافق – أوافق نوعاً ما – لا أدري – لا أوافق نوعاً ما – لا أوافق ، وقد توضع قوائم إجابات متعلقة بكل سؤال وما على المبحوث إلا أن يضع خطا تحت الرأي الذي يميل إليه أو علامة ( صح مثلا ) ليقرر بذلك إختياره وإجاباته . ومن مزايا هذا النوع من الأسئلة أنها توجه ذهن المبحوث وجهة معينة بحيث تتفادى الإستطرادات التي لا مبرر لها والتي تستند أحياناً إلى تداعيات شخصية وهذا من شأنه أن يوفر كثيراً من الوقت والجهد ثم أنها تجعل الإجابة سهلة على المبحوث دون أن تحتاج إلى تفكير طويل وفي نفس الوقت تيسر عملية تسجيل الإجابة وعمليات التحليل الإحصائي للبيانات.**

**ومن عيوبها أنها لا تسمح للمبحوث بأن يعبر عن نفسه تعبيراً حراً كاملا ويحاول البعض أن يجمع بين مزايا هذين النوعين فيصممون الإستمارة بحيث تكون الأسئلة مفتوحة ثم تقيد في الحالات التي يتوقعون فيها إحتمال بعد الإجابة عن المطلوب.**

**أمثلة الأسئلة المفتوحة ما يأتي :**

**١- ما أكثر مشكلة تتوقع أن تواجهها في عملك الجديد ؟**

**٢- ما هي في رأيكم الأسباب العامة المؤدية إلى انحراف الطلاب ؟**

**٣-ما هي أهم الإقتراحات التي ترى إدخالها في المدرسة لمعالجة نواحي الإنحراف التي أشرت إليها؟**

**أمثلة الأسئلة المقيدة ما يأتي :**

**١- أي الطبقات الإجتماعية تعتقد أنك تنتمي إليها ؟**

**أ) الطبقة الغنية**

**ب الطبقة فوق المتوسطة**

**جـ) الطبقة المتوسطة**

**د الطبقة دون المتوسطة**

**هـ ) الطبقة الفقيرة**

**٢ – كيف تقضي اجازتك الأسبوعية؟**

**أ) في المقهى**

**ب) في نادي رياضي**

**جـ) في البيت**

**د) في منظمة دينية**

**هـ ) أماكن أخرى**

**٣– هل أنت راضي عن مسكنك ؟**

**أ ) نعم**

**ب ) لا**

**٤ – في حالة الإجابة بالنفي : ما سبب عدم رضاك عن مسكنك ؟**

**أ ) ضيق السكن**

**ب إرتفاع الإيجار**

**جـ) بعده عن العمل**

**د) أسباب أخرى تذكر**

**وتفضل الأسئلة المفتوحة في الدراسات الإستطلاعية حيث يكون الميدان جديداً و الإستجابات غير معروفة للباحث . ولذا فإنه يبدأ بعدد من الأسئلة المفتوحة ليكتشف عن طريق إجابتها الميادين التي يمسها البحث و نوع الإستجابات اللازمة .**

**أما في حالة معرفة جميع الإحتمالات الممكنة للإجابة فإن الأسئلة المقفلة تكون أفضل بكثير من الأسئلة المفتوحة.**

**<u>الأسئلة من حيث الصياغة والمضمون :</u>**

**هناك قواعد أساسية يجدر بالباحث مراعاتها بشأن صياغة الأسئلة وهي على النحو التالي :**

**١ – يجب أن تكون لغة السؤال سهلة وبسيطة ومتمشية مع مستوى ثقافة المبحوثين ، فأسلوب إستمارة موجهة إلى طائفة من المثقفين يجب أن يختلف عن أسلوب إستمارة موجهة إلى العمال والفلاحين وفي حالة وجود عناصر تختلف في مستوياتها الثقافية يجب إختيار اللغة التي يفهمها أقل الناس ثقافة وليس هناك ما**

**يمنع من إستخدام اللغة العربية البسيطة أو اللغة العامة .**

**٢–يجب ألا تشتمل الأسئلة على وقائع شخصية أو محرجة دون أن تكون هناك فرصة للمناقشة بين الباحث والمبحوث لشرح الهدف من هذه الأسئلة بنوع خاص من الاقناع وإعطائه الضمانات الكافية للتأكد من أن البيانات التي أدلي بها ستظل سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي .**

**٣– يجب صياغة الأسئلة بطريقة لا توحي بإجابة معينة فلا نقول :**

**أظنك موافق على كذا ؟ بل نقول : ما رأيك في كذا ؟ كما يجب أن نبتعد عن الأسئلة التي تدفع المبحوث إلى الإدعاء فلا نقول له :أظنك تذهب إلى المسجد أو الكنيسة بانتظام " بل يستحسن أن نسأله هل لديك الوقت الذي يسمح لك بالذهاب إلى المسجد أو الكنيسة ؟**

**٤- يجب الابتعاد عن الأسئلة المزدوجة فلا نقول : هل أنت طالب و موظف ؟ أو هل انت راضي بحالتك أم غير راضي ... تأتي الإجابة عليها بنعم أو لا فلا يكون لهذه الإجابة معنى .. ولذلك يحسن أن تذكر إحتمالات الإجابة منفصلة ويترك للمبحوث أمر الاختيار بينها بما يلائمه .**

**٥- عند السؤال عن شئ يمكن قياسه فيجب الابتعاد عن الأسئلة الكيفية كلما أمكن إستخدام مقاييس كمية فلا نسأل عن الوقت الذي يستغرق في الوصول إلى العمل بأنه طويل أو قصير بل نسأل عن الزمن بالساعات أو بالدقائق .**

**٦- ينبغي إضافة جملة : بيانات أخرى تذكر.**

**٧- يجب أن يكون الباحث متأكداً من أن لدي المبحوثين المعلومات أو الآراء التي يستطيعون الإجابة بواسطتها على الأسئلة وفي حالة إحتمال عدم معرفتهم الإجابة ينبغي إعطاؤهم فرصة للتعبير عن ذلك بأن توضع في السؤال خانة : لا أعرف .**

**٨- يجب صياغة بعض الأسئلة بأكثر من صياغة للتأكد من صحة الإجابات التي يدلي بها المبحوث ويعرف هذا النوع من الأسئلة باسم أسئلة قياس الصدق والثبات ، فالسؤال عن السن قد يعززه سؤال آخر عن تاريخ الميلاد أو عن السن وقت الزواج ومدة الحياة الزوجية على أنه يستحسن أن تصاغ أسئلة المراجعة بشكل يخفي مغزاها الحقيقي كما يحسن ألا تتلو بعضها بعضاً.**

**٩- ينبغي ألا تتطلب الأسئلة من المبحوث تفكيراً عميقاً أو القيام بعمليات حسابية معقدة فليس من المعقول أن يطلب من المبحوث تقرير المصروفات موزعة على المأكل والملبس في سنة مثلا وإنما تؤخذ فترة زمنية محددة ولتكن أسبوعاً أو شهراً.**

**١٠- يحدد الباحث نوع الإجابة المطلوبة من المبحوث : هل المطلوب منه وضع علامة معينة أو الإجابة بكلمة أو يترك المبحوث ليعبر عن رأيه بحرية ؟ وإذا كان المطلوب وضع علامة معينة فلا ينبغي أن تصاغ الأسئلة بحيث يوضع أمام كل سؤال : ضع علامة (√) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظرك بل يكتفي بوضعها في بداية الإستمارة .**

**١١- يجب أن تكون الأسئلة محدودة العدد بقدر الإمكان وبالصورة التي تخدم أغراض البحث فقط ولذا يجب الإستغناء عن كافة الأسئلة التي لا يستفاد من نتائجها .**

**<u>تسلسل الأسئلة :</u>**

**١-يجب أن تتدرج الأسئلة بحيث يساعد تدرجها على إثارة إهتمام الأفراد الذين يجيبون عنها . وأن يكون ترتيبها متمشياً مع تدرج العلاقة الودية بين الباحث والمبحوث وخاصة في مواقف المقابلة ومن الأساليب المعروفة في تسلسل الأسئلة أن يبدأ الباحث بتوجيه سؤال عام جداً وغير مقيد ويليه بعد ذلك أسئلة أكثر تخصصاً بالتدريج.**

**ويجب أن نتابع الأسئلة في تسلسل منطقي حتى يتسنى لأفراد البحث أن ينظموا أفكارهم ، ويجب تقسيم الأسئلة إلى مجموعات متناسقة توضع لها عناوين فرعية وخاصة إذا كان البحث متشعباً ويشمل أكثر من ظاهرة واحدة. ويجب أن تعطي الأسئلة أرقاماً مسلسلة حتى يمكن الإستدلال على أي سؤال بسهولة .**

**٢- اختبار الإستمارة قبل تعميم تطبيقها على المبحوثين : ينبغي قبل النزول إلى الميدان أو إرسال الإستمارات لأفراد البحث تجربة الإستمارة على مجموعة منهم مع مراعاة أن تكون المجموعة المختارة من الناس متفقة في خواصها وصفاتها مع أفراد البحث لكي يصح الإسترشاد بإجاباتهم في حذف أو توضيح بعض الأسئلة إذا ما اقتضي الأمر ذلك .**

**وترجع أهمية إختبار الإستمارة قبل تعميمها على المبحوثين إلى ما يأتي :**

**١- تحديد درجة إستجابة المبحوثين للبحث بصفة عامة وللإستمارة على وجه الخصوص.**

**٢- تحديد طول الإستمارة و الزمن الذي يستغرقه الباحث في ملئها.**

**٣ -تحديد صعوبات اللغة ومعرفة ما إذا كانت الألفاظ والعبارات في مستوى فهم المبحوثين أم لا.**

**٤- الوقوف على الأثر الذي يحدثه تتابع أسئلة الإستمارة لإرجاء بعض الأسئلة التي تبدو أنها محرجة**

**إلى أجزاء أخرى من الإستمارة ، ويستحسن أن يتم هذا الإختبار بطريق المقابلة الشخصية لملاحظة سلوك الأفراد وقت الإجابة ومناقشتهم في الأسئلة والإستفادة من الملاحظات التي بيدونها .**

# الملاحظةObservation

**الملاحظة وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات، استخدمت في الماضي كما تستخدم في الحاضر لما لها من أهمية في الدراسة والبحث.**

**وتتميز الملاحظة عن غيرها من أدوات جمع البيانات بأنها تفيد في جمع بيانات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة بحيث يمكن ملاحظتها دون عناء كبير أو التي يمكن تكرارها بدون جهد، ثم إنها تفيد أيضا في جمع البيانات في الأحوال التي يبدي فيها المبحوثون نوعا من المقاومة للباحث ويرفضون الإجابة علي أسئلته. ومما يزيد من أهمية الملاحظة أن الباحث يستطيع أن يستخدمها في الدراسات الكشفية والوصفية والتجريبية وتجميع بيانات لها أهميتها بالنسبة لكل نوع من أنواع الدارسة.**

**أساليب الملاحظة :**

**للملاحظة أساليب متعددة، يتداخل بعضها في البعض، ويختلف بعضها عن بعض ويمكن تصنيف هذه الأساليب على الرغم من تعددها في فئتين عريضتين هما:**

**الملاحظة البسيطة، والملاحظة المنظمة .**

**ونعرض لهما فيما يلي:**

**١- الملاحظة البسيطةSimple Observation-**

**يقصد بالملاحظة البسيطة ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية دون اخضاعها للضبط العلمي، وبغير استخدام أدوات دقيقة للقياس للتأكد من دقة الملاحظة وموضوعيتها.**

**ويستخدم أغلب الناس هذا الأسلوب في التعرف على ظواهر الحياة المحيطة بهم ، كما يستخدمه الباحثون الاجتماعيون في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن جماعة معينة من الناس في بيئة**

**معينة وتحت ظروف معينة من حيث أوجه نشاطهم ، وطرق معيشتهم كدراسة أوجه النشاط التي يمارسها طلبة مدرسة من المدارس ، ويمكن أن تتم الملاحظة بإحدى طريقتين**

**أ)الملاحظة بدون مشاركة :**

**وهي التي يقوم فيها الباحث بالملاحظة دون أن يشترك في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة. وغالبا ما يستخدم هذا الأسلوب في ملاحظة الأفراد أو الجماعات التي يتصل أعضاؤها ببعض اتصالا مباشرا. ومن مزاياه إنه يهيء للباحث فرصة ملاحظة السلوك الفعلي للجماعة في صورته الطبيعية وكما يحدث فعلا في مواقف الحياة الحقيقية كما إنه يجنب الباحث الأخطاء التي قد يقع فيها لو إنه استعان بأداة أخرى لجمع البيانات كالاستبيان إذ أن المبحوث قد لا يعبر عن رأيه تعبيرا صريحا فيعطي الإجابات التي يظن أن الباحث يريدها أو يتوقعها.**

**ب الملاحظة بالمشاركة :**

**وهي التي تتضمن اشتراك الباحث في حياة الناس الذين يقوم بملاحظتهم ومساهمته في أوجه النشاط التي يقومون بها لفترة مؤقتة وهي فترة الملاحظة ويستلزم هذا النوع من الملاحظة أن يصبح الباحث عضوا في الجماعة التي يقوم بدراستها وأن يساير الجماعة ويتجاوب معها، وأن يمر في نفس الظروف التي تمر بها ، ويخضع لجميع المؤثرات التي تخضع له ولا يكشف الباحث عن نفسه أو يفصح عن شخصيته ليظل سلوك الجماعة تلقائيا بعيدا عن التصنع والرياء، وقد يفصح عن شخصيته ويكشف عن غرضه وبمرور الوقت يألفه أفراد المجتمع ويصبح وجوده أمرا طبيعيا.**

**وقد شاع استخدام أسلوب الملاحظة بالمشاركة في ميدان الأنثروبولوجيا الاجتماعية في دراسة الوحدات الاجتماعية الصغيرة كالأسرة والقبيلة، وفي دراسة الوحدات الكبيرة كالقرية والمدينة.**

**٢-الملاحظة المنظمة:**

**يختلف أسلوب الملاحظة المنظمة عن أسلوب الملاحظة البسيطة من حيث الضبط العلمي والتحديد الدقيق فالملاحظة المنظمة تخضع للضبط العلمي سواء أكان ذلك بالنسبة للقائم بالملاحظة أو بالنسبة للأفراد الملاحظين أو بالنسبة للموقف الذي تجري فيه الملاحظة، كما إنها تنحصر في موضوعات محددة سلفا، وتقتصر علي إجابة الأسئلة أو تحقيق الفروض التي وضعها الباحث. ويشيع استخدام هذا الأسلوب في الدراسات الوصفية والدراسات التي تختبر فروضا سببية ، لما تتميز به الملاحظة المنظمة من دقة وعمق وتركيز علي حين أن أسلوب الملاحظة البسيطة لا يستخدم إلا في الدراسات الاستطلاعية فقط .**

**وتتم الملاحظة المنظمة إما في مواقف طبيعية بالنسبة لأفراد البحث وذلك بنزول الباحث بنفسه إلى مكان الظاهرة التي يدرسها علي طبيعتها أو بملاحظة الظاهرة في جو المعمل الصناعي، وكلما كان الموقف طبيعيا كانت النتائج أدق لأن كثيرا من الظواهر تتغير إذا لوحظت في جو المعمل الصناعي. وتتم الملاحظة المنظمة بالمشاركة أو بدون مشاركة من جانب الباحث، وفي الملاحظة بدون مشاركة يقوم الباحث بالاختباء وراء شاشة بصرية يستطيع من خلالها أن يري الأشخاص الذين تجري عليهم عملية الملاحظة دون أن يتمكن هؤلاء من رؤيته. أما في الملاحظة بالمشاركة فإن الباحث لا يستطيع أن يخفي حقيقة مهمته وهي القيام بالبحث. ومن الضروري أن يقدم نفسه للجماعة قبل بداية الملاحظة بطريقة مقبولة وأن يشرح الهدف الرئيسي من البحث.**

**وفي الإعداد للملاحظة ينبغي تحديد فئات الملاحظة تحديدا دقيقا بحيث يمكن تصنيف الظواهر الملحوظة وفقا لها، وليتسني للقائم بالملاحظة جمع البيانات المتصلة بموضوع البحث فقط والتي يمكن أن تؤيد أو لا**

**تؤيد الفرض الذي وضعه. كما ينبغي تحديـد وحـدات الملاحظة ، والوحدة عبارة عن جملة بسيطة يمكن نسبتها إلى إحدى الفئات، أما الجمل المركبة فإنها تشتمل في الغالب علي اكثر من وحدة. ولذا فإن من الضروري تحديد حجم وحدة السلوك الذي يصنف في فئة قد يتراوح الحجم من فعل واحد يقوم به فرد واحد إلي كل الأفعال التي يقوم بها الفرد خلال زمن الملاحظة.**

**وتستلزم الدقة العلمية القيام بتسجيل الملاحظات المنظمة في حينها للتقليل من احتمالات التحيز، وضمانا لعدم النسيان، وليس التسجيل أمراً هيناً بل يحتاج إلى تدريب وإعداد ويقظة من جانب الباحث .**

**<u>الوسائل المستخدمة في الملاحظة المنظمة :</u>**

**يستعان في الملاحظة المنظمة بعدد من الإجراءات والوسائل التي تعين على الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الدقة العلمية ، وتساعد على قياس عناصر الملاحظات بصدق ومن أمثلة هذه الوسائل المذكرات التفصيلية والصور الفوتوغرافية والخرائط واستمارات البحث .**

**المجالات التي تستخدم فيها أداة الملاحظة :-**

**<u>#-مجالات البحوث الطبيعية :</u>**

**تستخدم الملاحظة العلمية المنتظمة بشكل فعال فى كافة البحوث المعملية ( التجريبية ) ، هذا فضلاً عن استخدامها في ميادين عديدة من العلوم التجريبية كعلم الفلك ، والكيمياء ، والفيزياء والجيولوجيا ، وفي مجال البحوث الطبية وغيرها .**

**#-<u>مجال البحوث الاجتماعية :</u>**

**تستخدم الملاحظة فى العديد من العلوم الاجتماعية لدراسة موضوعات شتى مثل :**

**أ – التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية :**

**يستخدم علماء الاجتماع الملاحظة في دراسة التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية سواء داخل الجماعات الصغيرة كالأسرة أو جماعة العمل أو الجماعات الكبيرة كالمجتمع المحلى حيث يتم التركيز على دراسة أنماط التفاعل كما يحدث في المواقف الطبيعية مثل التفاعل في الحياة الأسرية أو فى مواقع العمل المختلفة ويستخدم علماء الأثنوجرافيا وعلماء الأنثربولوجيا الملاحظة بشكل فعال في دراسة المجتمعات المحلية .**

**ب الدراسات السوسيولوجية المقارنة :**

**تعد الدراسات السوسيولوجيا المقارنة من الدراسات الهامة في مجال البحث السوسيولوجى ، وفى هذه الدراسات يهدف الباحث الى التوصل إلى بعض التعميمات عن طريق دراسة مؤسسات أو منظمات اجتماعية محددة ، فيضع إطار للملاحظة يطبقه في ملاحظته لعدد من المؤسسات أو التنظيمات، ومن الأمثلة على هذا النوع من الدراسات المقارنة الدراسات التي أجريت على السجون والمنظمات الصناعية والتنظيمات البيروقراطية المختلفة.**

**ج–الجماعات غير الرسمية:**

**يعد مجال الجماعات غير الرسمية من المجالات الهامة التني تستخدم فيها الملاحظة بنجاح ، فلقد استخدمت فى كثير من الدراسات السوسيولوجية لدراسة بناء الجماعات غير الرسمية وقيمها ومعايير سلوكها وثقافتها فمن خلال الملاحظة بالمشاركة يمكن فهم بناء الجماعة فهماً متعمقاً ولقد استخدمت الملاحظة في دراسة جماعات العمل في المجال الصناعي، ومن أشهر هذه الدراسات الدراسة التي قام بها ألتون مايو " وزملاؤه في مصنع "هاورثون" والتى توصلوا من خلالها إلى وجود بناء غير رسمى داخل.**

**جماعات العمل بالمصنع له تأثير غير ملحوظ على العملية الإنتاجية . كما استخدمت الملاحظة أيضاً في دراسة الجماعات غير الرسمية في الإدارات غير الحكومية والمستشفيات والسجون .الخ.**

**د – الدراسات الاستكشافية :**

**تستخدم الملاحظة بشكل فعال فى المراحل التمهيدية للبحوث الاجتماعية بهدف استطلاع بعض جوانب الظاهرة الاجتماعية موضوع الدراسة وزيادة الفة الباحث بها ، والتحقق من بعض الفروض المتصلة بهذه الظاهرة والتي سوف تكون موضع دراسة فى مراحل أخرى متقدمة من البحث الاجتماعى كالبحث الوصفي أو التجريبي .**

**هـ الدراسات السيكولوجية :**

**يعد مجال الدراسات السيكولوجية من المجالات الخصبة التي استخدمت فيها الملاحظة كملاحظة سلوك الأطفال أثناء اللعب أو سلوك جماعات معينة أثناء الأكل أو العمل ، كما استخدمت الملاحظة بنجاح في بحوث علم النفس التجريبي خاصة في التجارب التي كانت تجرى على الحيوانات كالكلاب والقطط والفئران لقياس أثر "منبه " ما على "استجابة" تلك الحيوانات وتعد تجارب " بافلوف " و" كهلر " من أشهر هذه التجارب .**

## الإجراءات المنهجية للملاحظة :

**تتطلب الملاحظة كأداة أساسية من أدوات جمع البيانات في البحث الاجتماعي توافر مجموعة من الشروط للحصول على ملاحظة جيدة توفر بيانات ومعلومات دقيقة عن الموقف موضوع الملاحظة ، ومن أهم هذه الشروط :**

**١- يجب أن يقف الباحث على كل جوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الملاحظة والعوامل المؤثرة فيها لأن إغفال بعض العوامل قد يؤثر في فهم وتفسير الظاهرة بشكل دقيق.**

**٢-ينبغى على الباحث تحديد وحدات ملاحظته ومعرفة أنسب المواقف التى تظهر فيها هذه الوحدات أكثر من غيرها .**

**٣- يتعين تهيئة كافة الظروف الممكنة لتحقيق الإدراك الحسي الدقيق ومن ثم ينبغي أن يكون " الملاحظ " متمتعاً بحواس سليمة تمكنه من ملاحظة ما يريد ملاحظته بدقة وأن يكون خالياً من المعوقات الحسية الخلقية كالعمى والصمم وغيرها.**

**٤- يجب أن يتحرر الباحث من أى أفكار لديه سابقة عن موضوع الملاحظة حتى لا تؤثر هذه الأفكار فى فهمه وتفسيره لواقع الظاهرة موضوع الملاحظة ، ولكن ليس معنى ذلك أن يكون الباحث مجرد آلة تصوير للواقع ، فالمقصود أن لا تسيطر عليه أفكار معينة مسبقة قد تخالف ما هو موجود في الواقع .**

**وبصفة عامة يمكن تحديد <u>الإجراءات المنهجية للملاحظة</u> في الخطوات التالية :**

**١ - <u>تحديد مشكلة البحث :</u>**

**لاشك أن أول خطوة فى البحث أياً كان نوعه تتمثل في تحديد المشكلة المراد بحثها تحديداً دقيقاً من حيث الحجم والأبعاد والأهمية والأهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها ، وفي ضوء ذلك يستطيع الباحث تحديد طبيعة ملاحظته وتحديد نوعها وأهدافها وجوانبها فمن المعروف أن طبيعة مشكلة البحث هى التى تفرض على الباحث الإجراءات المنهجية التي ينبغي عليه أن يسير وفقاً لها ، ومن ثم فتحديد مشكلة البحث**

**سوف يحدد للباحث نوع الملاحظة ، فقد تكون ملاحظة منظمة أو بسيطة بالمشاركة أو بدون المشاركة ... ألخ .**

**٢ – تحديد إطار الملاحظة :**

**المقصود بإطار الملاحظة هو :**

**أ – تحديد وحدة الملاحظة سواء كانت ( فرد أو جماعة أو مجتمع محلى ... الخ ) .**

**ب تحديد زمن الملاحظة فعلى الباحث أن يحدد بدقة مدة الملاحظة وهذه المدة قد تستغرق دقائق معدودة وقد تستمر لمدة عام كامل كما يحدث فى البحوث الأنثربولوجية . أيضاً ينبغي تحديد عدد فترات الملاحظة ، هل هى فترة واحدة أو أكثر من فترة والمدة التي تفصل بين كل فترة وأخرى .**

**ج تحديد مكان الملاحظة سواء كان هذا المكان في سكن الأسرة أو في مكان العمل أو في المدرسة أو فى المستشفى أو في الشارع أو في السوق ... ألخ . وتحديد المكان يعد جزء أساسياً من عملية الملاحظة وبالتالى فلكل مكان طبيعته التي تتناسب مع نوع ما من أنواع الملاحظة.**

**د – تحديد الجوانب التى يراد ملاحظتها ، وهذا بالطبع يوجه الباحث نحو ملاحظة أشياء بعينها ، ويركز ملاحظته بدقة حول الجوانب التي سوف تحقق أهداف البحث ، والحصول على البيانات والمعلومات التي يسعى للحصول عليها دون غيرها .**

**٣–اختيار الملاحظين وتدريبهم :**

**لا جدال في أن الملاحظ " يلعب دوراً أساسياً في عملية الملاحظة والوصول إلى المعلومات الدقيقة والموضوعية عن الظاهرة أو المشكلة موضوع الملاحظة ، فالملاحظ يعد أحد أهم المتغيرات الأساسية في هذه العملية ، وهو المسئول الأول عن نجاح الملاحظة أو فشلها ، ومن ثم حظيت مسألة اختيار الملاحظين وتدريبهم بالأهمية من قبل المشتغلين بالبحث الاجتماعي كخطوة ضرورية لتحقيق ملاحظة علمية دقيقة وهناك بعض الخطوات التي ينبغي أن يسير عليها برنامج تدريب الملاحظين أهمها :**

**ا – تعريف الملاحظين بالمشكلة موضوع الملاحظة وأهميتها والهدف من دراستها والجوانب التى يجب ملاحظتها والأسئلة التي سوف يوجهها الباحث للمبحوثين ، وكيفية التعرف على المواقف المختلفة التى يحتمل أن تواجه الملاحظ أثناء الملاحظة.**

**ب– تدريب الملاحظين على كيفية تسجيل الملاحظة بدءاً من تسجيل الأفكار الرئيسية ثم الأفكار الفرعية ثم التفاصيل الدقيقة وهكذا. وبالطبع تختلف عملية التسجيل من ملاحظة إلى أخرى ومن موقف إلى آخر حسب طبيعة المشكلة المراد ملاحظتها وطبيعة نوع الملاحظة ذاتها .**

**ج– ينصح كثير من المشتغلين بمناهج البحث بأن يتلقى الملاحظون تدريباً نظرياً وميدانياً على عملية الملاحظة وتسجيلها قبل قيامهم الفعلي بذلك . وهنا يتم اصطناع موقف مشابه لموقف الملاحظة وجماعة تشبه الجماعة الفعلية التى سوف يقومون بملاحظتها . ومن الأفضل أن يقوم الملاحظون بالملاحظة في هذه المواقف المصطنعة دون استخدام جدول دقيق للملاحظة ، وهذا يعطى فرصة أكبر للملاحظين للتعرف على جوانب هامة من الظاهرة موضوع الدراسة لم تكن محددة مسبقاً ومناقشة هذه الجوانب بعد الملاحظة مع القائم بالتدريب والملاحظين ، ثم تحديد الفئات الرئيسية للملاحظة وكيفية تسجيلها.**

**٤–تسجيل الملاحظة :**

**يعد تسجيل الملاحظة من الخطوات الهامة في عملية الملاحظة ، ويختلف المشتغلون بالبحث الاجتماعي حول عملية التسجيل ، فهناك من يفضل التسجيل الفورى ) الآنى ( لتجنب أخطاء التحيز والنسيان ،**

**وهناك من يفضل التسجيل عقب انتهاء الملاحظة لتجنب خوف المبحوث وتشككه فى نوايا الملاحظين ، وهناك فريق ثالث يرى أن الباحث يدون رموز معينة أو أفكار رئيسية أثناء الملاحظة ، ثم يقوم بترجمتها إلى ما لاحظه بالتفصيل بعد انتهاء الملاحظة . عموماً قد يختلف أسلوب التسجيل من باحث إلى آخر ومن ظاهرة إلى أخرى إلا أنه يتحتم أن يكون هناك أسلوب واحد يجمع بين جميع الملاحظين في تسجيل الملاحظات فى البحث الواحد ، بمعنى أنه إذا اشترك أكثر من باحث فى ملاحظة " التفاعل الاجتماعي لجماعة ما ينبغي أن يتبع كل الباحثين نفس الأسلوب فى تسجيل ملاحظاتهم ، كما ينبغى أن يتدرب هؤلاء الباحثون على أسلوب التسجيل قبل قيامهم الفعلي بذلك .**

**وهناك <u>طريقتان يمكن استخدامهما لتسجيل الملاحظة</u> :**

**ا – التسجيل الزمني للحوادث : أى ترتيب حوادث الملاحظة حسب زمن وقوعها ويمكن للباحث إعداد جدول يسجل فيه زمن الملاحظة ، ونوعها ، وتفسيرها .**

**ب–تنظيم المادة الملحوظة في موضوعات أو فئات معينة : وفي هذا الأسلوب يفضل أن يقوم الباحث بإعداد قائمة بالموضوعات أو الفئات قبل ابتداء الملاحظة لتسهيل عملية التسجيل وفقاً لهذه الفئات أو الموضوعات .**

**ويفضل أن يجمع الباحث بين الأسلوبين في عملية التسجيل ، وأن يراعى عدم الخلط بين الحوادث الملحوظة وبين التفسيرات الشخصية والاهتمام بتسجيل جميع التفاصيل ، والعناية بتحليل الملاحظات ، عقب الانتهاء من الملاحظة مباشرة .**

**هـ –<u>تفريغ الملاحظة</u> :–**

**بعد أن ينتهى الباحث من تسجيل الملاحظة يقوم بتفريغها وفقاً للفئات أو البنود المتفق عليها من قبل ، وإعداد جدول لكل فئة من هذه الفئات ، ولكى يسهل عليه بعد ذلك القيام بعملية التحليل الكمي ، والقيام بالمعالجات الإحصائية المختلفة .**

**٦- تحليل بيانات الملاحظة وتفسيرها :**

**بعد أن ينتهى الملاحظ من تفريغ بيانات الملاحظة وفقاً للجداول المعدة لذلك يقوم بعملية التحليل الكمى والكيفى لهذه البيانات ، وتفسيرها في ضوء طبيعة موقف الملاحظة ، ونتائج الملاحظات التي أجريت على مواقف متشابهة.**

**٧- ستخلاص نتائج الملاحظة والتوصيات :**

**وتعد هذه الخطوة من أهم خطوات الملاحظة، حيث يقوم الباحث باستخلاص النتائج التي تؤكد صدق فروضه أو عدم صدقها . ثم يضع الباحث بعض التوصيات الخاصة بطبيعة الظاهرة موضوع الملاحظة ، كالتوصية بإجراء بحوث مستقبلية على جوانب محددة من الظاهرة، أو الأخذ فى الاعتبار بعض المشكلات التي لم تكن متوقعة قبل إجراء الملاحظة ... . وغيرها**

**٨-كتابة تقرير الملاحظة :**

**وهو الخطوة النهائية فى إجراء الملاحظة ، حيث يقوم الباحث بإعداد تقرير عن ما تم القيام به بدءاً بتحديد مشكلة البحث والانتهاء بأهم النتائج والتوصيات وأهم المشكلات التي اعترضت سير الملاحظة وكيفية التغلب عليها .**

**خامسا : ثبات وصدق الملاحظة :-**

**لاشك أن عملية ثبات الملاحظة وصدقها في العلوم الطبيعية يمكن التحقق منها بشكل فعال ودقيق عن العلوم الاجتماعية ، والمقصود بصدق الملاحظة هو صدق عملية الملاحظة - أى الإجراءات التي اتخذها**

**الباحث في تحقيق الملاحظة – في قياس ما يفترض قياسه ، فالصدق هنا المقصود به صدق الملاحظة كأداة .ويمكن التحقق من صدق الملاحظة بأسلوبين:**

**الأول : قيام أكثر من باحث بملاحظة موقف ما ، مستخدمين نفس الأسلوب والأدوات فى ملاحظاتهم ، وإيجاد المعالجات الإحصائية الملائمة، وحساب دقة الاتفاق بين الملاحظين، ومن ثم يمكننا تحديد معامل صدق المقياس ( الملاحظة ) ..**

**أما الأسلوب الثاني : فيتمثل فى قيام " الملاحظ " بإعادة ملاحظته لموضوع الملاحظة بنفس الأسلوب الذي استخدمه في المرة الأولى، وإيجاد معامل صدق كل ملاحظة على حدة والمقارنة بينهما وبالتالي كلما تقاربت نتائج المقياس في المرتين كلما دل على صدق المقياس والعكس صحيح.**

**سادساً تقييم الملاحظة :-**

**لا جدال في أهمية الملاحظة كأداة أساسية من أدوات البحث في كافة العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وهى أداة أساسية لا بديل لها في بعض الدراسات الاجتماعية كدراسة سلوك الأطفال في اللعب، أو دراسة النمو الحركى والفعلى واللغوى وغيرها ولكن هذا لا يعنى أن الملاحظة كأداة للبحث لا تخلو من العيوب ، وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى أهم مميزات وعيوب الملاحظة على النحو التي : –**

**أ- مزايا الملاحظة :**

**للملاحظة عدة مميزات أهمها :**

**١- تتيح الملاحظة للباحث الفرصة لتسجيل السلوك الملاحظ وقت حدوثه مباشرة ، وهذا يقلل من احتمالات الخطأ أو التحيز او النسيان .**

**٢- الملاحظة هي الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها دراسة سلوك أفراد الجماعة بشكل تلقائي دون تحريف .**

**٣-تفيد الملاحظة فى التعرف على بعض جوانب الحياة الاجتماعية بشكل فعال كالعادات الاجتماعية وأسلوب التفاعل بين افراد الجماعة ، وعمليات التنشئة الاجتماعية للأطفال ، والطرق الجماعية في حل المشكلات وغيرها من الموضوعات التي يفضل استخدام الملاحظة في دراستها دون غيرها من أدوات البحث الاجتماعي .**

**٤-تفيد الملاحظة فى الحصول على معلومات وبيانات حول سلوك من لا يستطيعون التعبير قولا أو كتابة كالأطفال أو البكم او المصابون بحالات مرضية معينة كالصرع أو المدمنين وغيرهم .**

**ب عيوب الملاحظة :-**

**١- لا يمكن استخدام الملاحظة فى دراسة أشياء قد حدثت في الماضي بشكل مباشر ، كذلك يصعب من خلالها التنبو بما سوف يحدث فى المستقبل من انماط مختلفة من السلوك ، فهي تفيد فقط فى تقرير ما يحدث أثناء فترة الملاحظة .**

**-٢- هناك بعض أنماط السلوك الاجتماعي التي يصعب أو يتعمد معها استخدام الملاحظة كما هو الحال فيما يختص بالسلوك الجنسي داخل نطاق الأسرة ، أو الخلافات العائلية التي لا يفضل أن يطلع عليها أحد خارج نطاق العائلة .**

**٣- قد تتعرض المعلومات التى يحصل عليها الباحث من خلال الملاحظة لأخطاء كثيرة بعضها ناتج عن تحيز الباحث أو حالته النفسية والجسدية أو قصورها أو خداعها ، وبعضها ناتج عن تحيز المبحوثين أنفسهم وتغيير موقفهم لشعورهم أنهم تحت الملاحظة .**

**٤- قد يصعب على الملاحظ الوقوف على جميع الظروف المحيطة بالظاهرة موضوع الملاحظة ، نظراً لتعقد الظاهرة الاجتماعية وتشابكها وتعدد العوامل المؤثرة فيها ومن ثم قد يغفل الباحث ملاحظة بعض الأشياء الجوهرية ، وتسترعى انتباهه بعض الأشياء الشاذة أو الغريبة .**

**وعلى الرغم من هذه العيوب إلا أنه يمكن القول أن الملاحظة كأداة بحث قد حققت إسهامات فعالة فى البحث خاصة في العلوم الطبيعية التي تعتمد على المقاييس الكمية والرياضية في الملاحظة ، وإن كانت**

**هذه المقاييس قد حققت نجاحاً في البحث العلمي في كافة العلوم الطبيعية فهى تستخدم الآن بشكل فعال . فى كثير من البحوث الاجتماعية .**

## الفصل السادس : العينات

**إن دراسة ظاهرة اجتماعية يعيشها عدد كبير من الأفراد وتتفاعل مع ظواهر اجتماعية أخرى محيطة بها ليس بالأمر الهين لأنه لا يمكن دراستها بشكل مجرد ولا يمكن فهمها بكامل ارتباطها وجزئياتها وشموليتها بواسطة عدد قليل من الباحثين لديهم إمكانية مالية متواضعة ووقت محدد لذلك يضطر الباحث الاجتماعي إلي ان يأخذ عينة ممثلة أصدق تمثل للمجتع أو لمعظم صفات مجتمع الأصل، أي إن هذه العينة تكون بمثابة النموذج الصحيح والصادق للمجتمع الأصل، بيد أن استخراج هذا النموذج الصحيح والصادق (العينة) من مجتمع الأصل ليس بالأمر السهل بل يخضع إلى إجراءات وطرق علمية لا يمكن تجاهلها أو إهمالها أو تركها ، إن طريقة سحب العينة لا تخضع لرغبات أو لأهواء الباحث إذ يوجد فرق كبير بين (سحب) العينة و (أخذ) العينة ، فالأولي تعني إعطاء فرص متكافئة ومتساوية لكل وحدة اجتماعية قد تكون فردا ، أو أسرة ، أو جماعة ، أو حزبا سياسيا أو مساحة جغرافية محددة في مجتمع الأصل حتى تكون ممثلة للعينة. ويتم ذلك عن طريق القرعة أو عن طريق استخدام الجدول العشوائي، وبهذه الطريقة يستطيع الباحث أن يحصل علي نموذج مصغر وصادق لجميع صفات مجتمع الأصل قبل سحب العينة وتحديد نسبتها منه، ودرجة تكرارها ومن ثم يتم سحب عينة ممثلة لوحدات مجتمع الأصل) بينما أخذ العينة لا يسمح الباحث للوحدة الاجتماعية أن تتمثل بشكل متساو ومتكافئ بان يقع الاختيار عليهم لكي يمثلوا في عينة البحث، أى يكون اختيار الوحدات الاجتماعية خاضعا للاعتبارات الكيفية والاعتباطية التي يمارسها الباحث نفسه أي أن الباحث لا يأخذ وحدات عينة الدراسة حسب الطريقة العشوائية بواسطة الجدول العشوائي أو القرعة وهذا غير وارد في البحث العلمي، إلا إننا نوضح للطالب الفرق بين عملية (سحب) العينة وأخذها لكي لا يقع في خطأ علمي جسيم.**

**نفهم من ذلك أن موضوع العينة يعني إنعكاسا شاملا لصفات مجتمع الأصل إنما بشكل مصغر ويعني أيضا نسبة ثابتة مأخوذة من مجتمع الأصل، وهذه النسبة تساعد الباحث للوصول إلى مجتمع الدراسة وفى الوقت ذاته تقدم له قواعد للتنبؤ عن مستقبل الظاهرة أو المشكلة المدروسة فهي جزء محدد كما ونوعا يمثل عدد من الأفراد يحملون نفس الصفات الموجودة في مجتمع البحث علي شرط أن تتاح**

**الفرص لكل فرد أو وحدة اجتماعية من مجتمع الأصل لأن يقع عليه الاختيار فيكون ضمن العينة دون تدخل أو تحيز أو تعصب من الباحث) أى إعطاء فرص متكافئة لجميع أفراد مجتمع البحث الذي يقع عليهم الاختيار، وسبيل الباحث في هذه العملية هو المحافظة علي موضوعية سحب العينة بطريقة سليمة وعلمية.**

**وما دمنا بصدد طبيعة العينة فلابد من ضرورة توضيح مصطلحين أساسين هما وحدة العينة التي تكون على شكل ربات منزل، أو عمال أو طلبة أو أطباء أو جماعات أو مناطق سكنية) والشيء الذي يستوجب على الباحث الاجتماعي أن يحدده قبل سحب عينة بحثه. ما هي وحدة العينة في هذا المثال الطلاب والطالبات) وهنا عليه أن يحدد ماذا يعني بالطالب الجامعي، أو الطالبة الجامعية فمثلا يعني الطالب الجامعي الفرد المسجل فعلا في سجلات الجامعة ومستمر في دراسته ويحضر امتحانات دروسه ومشترك في أنشطة الجامعة سواء العلمية أو غيرها من الأنشطة الرياضية أو الفنية أو السياسية أو الفكرية أو الأدبية ولا تشمل تحديد هذه الوحدة الطالب والطالبة المنقطعين أو المفصولين أو المؤجلين ويخضع لهذه الوحدة الطلبة الأجانب وأبناء البلد علي السواء (ومن الضروري أن يميز الطالب بين تحديد الوحدة والتحديد الإجرائي للمفاهيم، إذ أن تحديد الأول لا يعني تحديد مفهوم إجرائي بل توضيحا لوحدات عينة البحث، والفرق كبير بين المفهوم الاجرائي والوحدة الدراسية.**

**أما المصطلح الثاني فهو إطار العينة " الذي يعتمد قائمة أسماء المبحوثين أو السجلات الرسمية الخاصة بجميع وحدات مجتمع البحث علي أن تكون هذه القوائم خالية من الشطب والحذف وحديثة في تسجيلها وغير فاقدة لبعض الأسماء أو مكررة لبعضها الآخر، وعادة تكون منظمة حسب نسق معين إما حسب تسلسل الحروف الأبجدية أو حسب مراكزهم المهنية الوظيفية إذا كانوا في مؤسسات رسمية) أو حسب مناطق سكناهم .**

**أهم العوامل التي تؤثر علي تحديد حجم العينة :**

**١- تجانس وحدات مجتمع البحث في صفاتها وعناصر مكوناتها فعلي سبيل المثال لا الحصر إذا أراد أحد الباحثين دراسة نوع وطبيعة التنشئة الاجتماعية في مجتمع عمالي قيمي فعليه أن يختار منطقة يسكنها العمال الذين يمتهنون مهنة العمل في المصانع والمعامل ويكونوا ذوي انحدار طبقي واجتماعي واحد. فإذا كانت هذه الصفات العامة متوفرة في تلك المنطقة العمالية فلا بأس أن تكون عينة البحث صغيرة لأن هناك انسجاما في صفات الوحدات الاجتماعية لمجتمع البحث وهذا يساعد الباحث علي تحليلها وتقلل من الجهد المبذول في عملية جمع المعلومات وتقلل أيضا من صرف المال المخصص للدراسة وتقلل من عدد الباحثين وسوف يحدث عكس ذلك عندما تكون صفات مجتمع البحث غير متجانسة أي عندما يكون هناك عمال وفلاحين وموظفين وأطباء، وفي هذه الحالة يتحتم عليه أن يأخذ عينة كبيرة الحجم أو يتحدد حجم العينة بمدي اختلاف أو تجانس وحداتها. فكلما قل الاختلاف وضؤل التفاوت بين وحداتها جاز أن ينقص حجم العينة وإذا اشتد التفاوت لزم زيادة حجمها وتبعا لذلك يقل خطر عامل الصدفة كلما كبر حجم العينة ويزداد احتمال الوقوع في مجال الصدفة كلما صغر حجمها.**

**٢- عدد البحوث السابقة التي تناولت نفس موضوع البحث حيث تساعد الباحث على التعرف علي حجم العينات التي استخدمت ومدي تجانس أو عدم تجانس مجتمعات دراساتهم والنتائج التي توصلوا إليها خلال تلك العينات التي استخدموها أي أن البحوث السابقة تساعد الباحث علي تسليط الضوء علي المشاكل التي واجهوها في تحديد عيناتهم.**

**٣- نوع العينة المستخدمة بالدراسة، فإذا كانت من النوع العشوائي فسوف تعمل علي تسهيل عملية تحديد حجم العينة أكثر من الطبقية أو المركبة، لأن العينة التي تكون طرق تطبيقها بسيطة وذات متطلبات عملية وواضحة فإنها تسهل علي الباحث تحديدعينة بحثه والعكس صحيح.**

**٤- كمية المال المخصص للبحث، فإذا كانت كمية المال كبيرة فإن ذلك يساعد الباحث علي سحب عينة كبيرة الحجم والعكس صحيح.**

**٥-الوقت المخصص للبحث فإذا كانت الفترة الزمنية المخصصة للبحث طويلة فإن ذلك يساعد الباحث على سحب عينة كبيرة الحجم والعكس صحيح.**

**٦- يؤثر عدد الباحثين المساهمين بالبحث على تحديد حجم البحث إذا كان عددهم كبيرا فسوف يساعد الباحث علي سحب عينة كبيرة الحجم والعكس صحيح.**

## أنواع العينات

**تصنف العينات بشكل رئيسي إلي نوعين هما :**

**١- العينات الاحتمالية**

**٢ - العينات غير الاحتمالية**

**.. تعني الأولي (العينات الاحتمالية) ما يلي:**

**أ- عدم معرفة أو تحكم الباحث في طريقة اختيار أفراد عينة بحثه.**

**ب تمثل الأفراد المسحوبين من مجتمع الأصل أصدق تمثيل.**

**ج- تساعد الباحث علي تحديد حجم العينة وتحديد وحدات البحث.**

**وتصنف تلك العينات الاحتمالية إلى : -**

**أ- العينة العشوائية :**

**تعني اختيار الوحدات الاجتماعية بغير عمد لأنها تسمح لكل وحدة بأن تكون ضمن عينة البحث علي أساس تكافؤ الفرص لجميع وحدات مجتمع البحث، ويتم ذلك بواسطة استخدام الجدول العشوائي أو القرعة ، وهناك طريقة ثالثة لسحب وحدات العينة بالطريقة العشوائية وهي أن يعطي رقما خاصا لكل وحدة اجتماعية من مجتمع وتوضع هذه الأرقام علي كرات صغيرة ثم توضع في إناء كروي ذي ثقب ثم يحرك الباحث هذا الإناء بشكل دائري إلي أن يقف فتسقط كرة واحدة تحمل رقما واحدا من ثقب الإناء الكروي يمثل إسم واحد لوحدة اجتماعية واحدة ويكرر الباحث هذه العملية عدة مرات إلى أن يحصل علي عدد وحدات العينة المطلوبة.**

**هذه الطرق الثلاث تساعد الباحث علي سحب عينة بحثه بطريقة عشوائية بشكل موضوعي علي أن يكون في ذهن الطالب أن الطريقة العشوائية لا تعني اختيار الوحدات بشكل اعتباطي كيفي كما يظن البعض بل بشكل غير متعمد وبأسلوب يضمن موضوعية سحب وحدات العينة.**

**ب- <u>العينة المنتظمة :</u>**

**تشترط هذه العينة تهيئة قائمة أسماء جميع وحدات مجتمع الأصل كاملة وحديثة لكي يضع الباحث رقما مستقلا وخاصا أمام كل اسم في هذه القائمة بعدها يشرع بسحب الوحدات المطلوبة علي أن يكون سحب الوحدة الأولي حسب الطريقة العشوائية من الجدول العشوائي ولا يأخذ رقما يزيد علي عدد الوحدات الموجودة في القائمة أي إذا كان عدد وحدات مجتمع الأصل يبلغ (٤٠٠٠٠) وحدة ويريد أن يأخذ ١٠% منها كعينة في هذه الحالة يكون عدد وحدات عينته (٤٠٠) ، بعدها عليه أن يسحب رقما يتألف من أربعة أعداد أو أقل من الممكن أن يأخذ رقماً يتكون من عدد واحد مثل ٩ أو أي رقم يتكون من عددين يبدأ من الرقم ١٠ وينتهي بالرقم ٩٩ أو رقما يتكون من ثلاثة أعداد يبدأ بالرقم ١٠٠ وينتهي بالرقم ٩٩٩ أو رقما من أربعة أعداد علي أن لا يزيد العدد عن (٤٠٠٠) (وهذه العملية تشبه العملية التي يقوم بها الباحث في سحب العينة العشوائية بيد ان هناك فرقا جوهريا يميز هذا النوع من العينات المنظمة عن العشوائية وباقي العينات وهي ما يلي:**

**1 - البعد العيني المحدد أي المسافة الثابتة بين الوحدات المسحوبة من مجتمع البحث لكي تكون في العينة المختارة ويستخرج هذا البعد بالطريقة الآتية:**

**تحديد نسبة ثابتة ولنقل وقع الاختيار علي أخذ ٢% واستنادا إلي المثال المطروح في هذه العينة فإن البعد المحدد يكون كما يلي:**

**٤٠٠ في ٢ على ١٠٠ يساوي ٨**

**إذن البعد العيني المحدد يكون ٨ في هذا المثال**

**٢- الرقم المبتدئ : أي يقوم الباحث باختيار رقما واحدا بصورة عشوائية من الأرقام الواقعة بين ١و ٨ وفي هذه الحالة يستطيع الباحث أن يهيء ثماني قصاصات من الورق ويضع علي كل قصاصة رقما واحدا غير متكرر في قصاصة أخرى، وتبدأ هذه الأرقام من ١ وتنتهي بالرقم ٨ ثم يطبقها أو يضعها في أغلفة ثم يسحب واحدة منها لتمثل الرقم المبتدئ ولنقل علي سبيل المثال أن القصاصة المسحوبة كانت تحمل الرقم ٥ بعدها يذهب إلي قائمة أسماء وحدات مجتمع الأصل ويأخذ اسما يحمل تسلسل رقم ٥ ليكون ضمن عينة بحثه بعدها يضيف الرقم ٨ إلى الرقم السابق فيصبح لديه الرقم ١٣ أي ٨+ ٥ ويذهب إلى قائمة الأسماء ويأخذ اسما يحمل تسلسل رقم ١٣ ليتمثل في عينة بحثه فيكون المجموع ٢١ أي ٨+١٣ ٢١= وبعدها يذهب إلى قائمة الأصل ويبحث عن الاسم الذي يحمل تسلسل رقم ٢١ ليتمثل في عينة بحثه وهكذا إلي أن يتم سحب ٤٠٠ وحدة اجتماعية ويستمر علي هذه العملية علي أن لا يزيد الرقم المسحوب علي الرقم ٤٠٠٠ الذي يمثل حجم مجتمع الأصل.**

**في الحقيقة أن هذه العملية أكثر انتظاما وأكثر دقة وموضوعية وتفيد الباحث عندما يكون مجتمع بحثه كبيرا لأنه سوف يستغني عن استخدام الجدول العشوائي كل مرة يذهب لسحب وحدات عينة بحثه وبهذه الطريقة يقل جهد الباحث ويختصر وقته.**

**أما مساوئ هذه العينة فإنها توقع الباحث في أخطاء متكررة ومستمرة عندما يستخدم قائمة الوحدات الاجتماعية فعلي سبيل المثال لا الحصر تكون الوحدات الاجتماعية التي تبدأ أسماؤها بالحرف ألف أو التي تبدأ بالحرف ميم مثل محمد تكون لديهم فرصا أكثر من الأفراد الذين يحملون أسماء تبدأ بالحرف ياء مثل ياسين كذلك الأسماء التي تبدأ بالحرف واو مثل وليد الأمر الذي يؤثر على موضوعية سحب عينة بحثه.**

**ج العينة الطبقية :**

**لا يوجد مجتمع متجانس في فئاته الاجتماعية أو جماعاته العرقية أو الطائفية أو طبقاته الاقتصادية بل متباينة في حجومها ومواقعها داخله، بل حتى سكان المدن والتقسيمات الإدارية للأقاليم داخل البلد الواحد لا تكون منسجمة لكن على الرغم من عدم التجانس الذي يتضمنه المجتمع فإن كل جماعة أو فئة أو طبقة تكون مرتبة بشكل متناسق ومتراتب مثل جماعة الأساتذة في المجتمع الجامعي إذ هناك تراتب تسلسلي متناسق لمواقعهم الأكاديمية وهي كالآتي: أستاذ، أستاذ مساعد ،مدرس، مدرس مساعد،معيد**

**وهنا يواجه الباحث الذي يريد أن يدرس إحدي الظواهر أو المشكلات الاجتماعية في المجتمع أشكالية سحب عينة تمثل عدم التجانس والتجانس في خواص وصفات المجتمع، وإزاء هذه الحالة يذهب الباحث إلي تطبيق نوع جديد من العينات يتناسب مع هذه الخصوصية الاجتماعية وهو العينة الطبقية**

**بدءا بذلك يعمد الباحث إلي تصنيف صفات مجتمع البحث إلي جماعات أو فئات أو طبقات لكل جماعة تمثل صفة اجتماعية تختلف عن الجماعة الأخري في صفاتها أو خواصها أي تكون كل جماعة مستقلة عن الثانية بشرط أن لا يتكرر أحد أفراد جماعة معينة عند جماعة ثانية لأن ذلك يسيء إلي موضوعية البحث ودقة النتائج.**

**مثال : يوضح كيفية سحب العينة الطبقية : –**

**إذا أراد أحد الباحثين دراسة أثر التخصص العلمي علي أنشطة طلبة الآداب وكان مجموع عدد الطلبة (٣٠٠٠) ويريد الباحث أن يأخذ ١٠% من كل قسم علمي من أقسام الكلية ) فإن الجدول التالي يوضح عدد الطلاب في كل قسم وكيفية أخذ العينة ):**

| التخصص الجامعي | المجموع العام | النسبة المئوية | حجم عينة البحث |
|---|---|---|---|
| عربي | ٦٠٠ | ١٠% | ٦٠ |
| انجليزى | ٤٦٠ | ١٠% | ٤٦ |
| اجتماع | ٣٥٠ | ١٠% | ٣٥ |
| تاريخ | ٣٩٠ | ١٠% | ٩ |
| جغرافيا | ٣٢٠ | ١٠% | ٣٢ |
| فلسفة | ٤١٠ | ١٠% | ٤١ |
| آثار | ٢٤٠ | ١٠% | ٢٤ |
| اعلام | ٢٣٠ | ١٠% | ٢٣ |
| المجموع | ٣٠٠٠ | ١٠% | ٣٠٠ |

**الخلاصة :**

**تستخدم هذه العينة عندما يكون مجتمع الأصل غير متجانس في صفاته الاجتماعية ولا في أحجامه العددية. يعمد الباحث هنا إلي تقسيم مجتمع البحث إلى صفاته الأساسية وحجومه العددية ثم يسحب عينة من كل جماعة أو فئة تحمل صفة واحدة و يحدد نسبة ثابتة يسحبها من جميع الفئات الاجتماعية**

**التي تمثل مجتمع الأصل. إنها عينة تحقق مزيدا من الدقة والتمثيل والمعرفة لخواص وجماعات مجتمع البحث**

**د العينة المركبة (العنقودية) أو المتعددة المراحل:**

**يستخدم هذا النوع من العينات عندما يكون مجتمع البحث غير متجانس اجتماعيا أو عندما تتوزع عناصر المجتمع علي مساحات جغرافية متباعدة المسافات وبشكل غير متكافيء (عددا أو حجما) وتستخدم أيضا في دراسة الموضوعات الاجتماعية التي لا يمكن دراستها بشكل عملي أو دراسة الحالات الاجتماعية العسيرة التطبيق . وهذا يعني أن العينة المتعنقدة تعتمد علي التجمعات السكانية غير المرتبة أو المنظمة في توزيعها الجغرافي مثل دراسة العضوية الكنسية في المجتمع الأمريكي فلا تتوفر هنا قائمة الأسماء المبحوثين في مثل هذا الموضوع (عقبة أولي) وتوزيعهم السكاني والجغرافي منتشر ومبعثر علي مساحات جغرافية شاسعة (عقبة ثانية) والتنقل بينهم من أجل جمع المعلومات يستغرق وقتا طويلا (عقبة ثالثة) ويتطلب مالا وفيرا (عقبة رابعة) وعدد كبير من الباحثين أو جامعي المعلومات (عقبة خامسة).**

**وإذا قارنا هذا النوع من العينات مع العينة الطبقية نجدهما لا يتشابهان إذ يتطلب في العينة الثانية سحب عينة عشوائية أو منتظمة) من كل جماعة أو فئة اجتماعية يتضمنها مجتمع البحث. بينما يتطلب في العينة المركبة ( المتعنقده ) سحب عينة من بين الجماعات المتعاقدة ، لكن هذا النوع من العينات يشبه العينة المساحية من حيث الشكل العام.**

**إجراءات سحب العينة المركبة :**

**يتم تحديد هذه الجماعات المنتشرة والمتعددة خطوة أولى ثم يتم سحب عينة لجماعة واحدة من بين الجماعات التي تم تحديدها ( خطوة ثانية ) بعدها تسحب عينة من ذات العينة الثانية التي تم سحبها في المرة الثانية ( خطوة ثالثة ) ثم سحب عينة من العينة التي تسحب في الخطوة الثالثة وهكذا**

**مثال على ذلك : إذا أراد باحث أن يسحب عينة من الفتيات من مدينة ( س ) لدراسة كيفية استغلال أوقات فراغهن ففي الخطوة الأولي وحسب تقسيم المدينة الإقليمي يتم سحب عينة لحى واحد من جملة أحيائها ( خطوة أولي ) ثم تسحب عينه حسب الطريقة العشوائية لشوارع الحي الذي تم سحبه في**

**الخطوة الأولي ( خطوة ثانية ) ثم سحب عينة عشوائية لبلوكات الشارع الذي تم سحبه في الخطوة الثانية ) خطوة ثالثة ) بعدها يتم جمع المعلومات من الفتيات اللواتي يسكن في البلوك الذي ظهر في الشارع المسحوب من الحي الذي ظهر في السحب الأول**

**هذه الطريقة توضح أن الباحث لم يدرس الفتيات اللواتي يسكن أحياء أو شوارع المدينة بل حسب خطوات مرحلية .**

**في الواقع أن هذا النوع من العينات لا يمثل عينة منفردة بل عدة عينات الأمر الذي يزيد من احتمال وقوع الباحث في عدة أخطاء عند سحبه المتكرر للعينات وهذا بدوره يضعف من تمثيل العينة لكافة صفات وخواص مجتمع البحث لأنه إذا كانت العينة الأولي التي سحبت في الخطوة الأولي ممثلة لصفات مجتمع البحث فإنه من المحتمل أن تكون العينة الثانية غير ممثلة وهذه الحالة تتطلب من الباحث أن يتنبه إلى حجم العينة في كل مرحلة وأن يكون دقيقاً في سحبها (وهذه سلبيات في العينة المركبة ) .**

**هـ – <u>العينة المساحية</u>**

**تعتبر العينة المساحية من النوع الاحتمالي لأنها تسحب وحداتها ولا تأخذها ، والصفة المميزة لهذا النوع من العينات هو أن وحداتها الاجتماعية تكون علي شكل مساحات جغرافية وليس أفراداً أو جماعات اجتماعية .**

**في الواقع تستخدم هذه العينة عندما تكون المنطقة الجغرافية لمجتمع البحث واسعة جداً أولاً ، وعندما يتعذر علي الباحث أن يحصل علي قائمة أسماء المبحوثين ثانياً ، أي يكون اختيار المبحوثين استناداً إلى مناطق سكناهم وليس استناداً إلى قائمة خاصة بهم ، لذلك يطلب من الباحث – منذ البداية – وصف الوحدات السكنية للمنطقة بشكل عام ومن الذي يجب أن تجمع منه المعلومات ؟ هل الفرد الذي يفتح الباب عندما يأتي الباحث لجمع المعلومات أو رب الأسرة أو أكبر فرد من الذكور في الأسرة. كذلك على الباحث أن يقرر من أين يبدأ بجمع المعلومات من كل مساحة جغرافية ) أي هل يبدأ من اليسار إلى اليمين أو بالعكس ويستثني المنازل الواقعة في الزوايا) وماذا يفعل عندما لا يجد الفرد الذي يجب أن يأخذ منه المعلومات هل يرجع إليه ثانية أو يستعيض عنه بفرد أخر من نفس المنزل؟**

**نستدل من هذه الإجراءات أن هذا النوع من العينات يأخذ وقتا طويلا في جمع المعلومات ويتطلب مالا وفيرا لأنه يحتاج إلى وسائط نقل من منطقة إلى أخرى ويحتاج أيضا إلي عدد كبير من الباحثين لتغطية المنطقة الجغرافية المشمولة بالدراسة، إلا أن هذه العينة مفيدة عندما يريد الباحث دراسة النمو السريع الذي يحدث لإحدى المناطق السكنية ، والشيء المميز لهذا النوع من العينات هو عدم احتياجها إلي قائمة أسماء المبحوثين بل يحتاج إلى خريطة جغرافية لمجتمع البحث ثم تسحب عينة البحث حسب الطريقة العشوائية) من المناطق أو المساحات التابعة للمنطقة الجغرافية لمجتمع البحث.**

**<u>طريقة سحب العينة حسب شروط العينة المساحية :</u>**

**وتكون كالآتي : تقسم المنطقة الجغرافية المشمولة بالدراسة العامة إلى أقسامها . الإدارية الكبيرة ثم تقسم هذه الأقسام إلى وحدات إدارية أصغر ثم أصغر وتسحب منطقة إدارية واحدة (مثلا) حسب الطريقة العشوائية ثم تجمع المعلومات من جميع أفراد تلك المنطقة الجغرافية المسحوبة بواسطة الطريقة العشوائية. نلاحظ علي هذه الاجراءات إنها تشبه إجراء سحب العينة المركبة ذات المراحل المتعددة إلا أن الفرق الوحيد بينهما هو أن الوحدة الاجتماعية في العينة المساحية تكون المنطقة الجغرافية بينما تكون الوحدة الاجتماعية في العينة المركبة أفرادا أوجماعات.**

**مثال علي ذلك : إذا أراد أحد الباحثين دراسة كمية استهلاك البن في الأسرة لمدينة (س) فإنه من الصعب علي الباحث أن يحصل علي قوائم أسماء جميع السكان لمدينة (س) لكن بإمكانه أن يقسم المدينة حسب أقسامها الإدارية ومن ثم يقسم هذه الأقسام إلي مساحات أصغر ثم إلي بلوكات وبعدها يقوم بتقسيم هذه البلوكات إلى أقسام جزئية ثم يضع أرقاما لأقسام كل جزء وبعدها يسحب العينة حسب الطريقة العشوائيةمن العائلات من الأقسام المطلوبة من المدينة ويقوم بمسح عام لجميع .**

**الموجودة داخل هذا القسم**

**<u>مميزات العينة المساحية:</u>**

**أهم مزايا هذه العينة إنها تغطي مساحة جغرافية واسعة من مناطق الدراسة كذلك تختصر وقت الدراسة وتقلل من حركة وتنقل الباحث أو الباحثين داخل ميدان دراستهم وتغني الباحث عن متاعب الحصول علي قائمة الأسماء .**

**٢ – العينات غير الاحتمالية :**

**أ– العينة القصدية:**

**تعني هذه العينة اختيار كيفي من قبل الباحث للمسحوبين(أو للمستجيبين) استنادا إلي أهداف بحثه ولا يتم اختيار المبحوثين من خلال الجدول العشوائي أو القرعة، وهذا يعني أن هذه العينة لا تعطي الفرص المتكافئة لكل وحدة اجتماعية لأن تكون ضمنها. مثال على ذلك : إذا أراد أحد الباحثين دراسة المواقف السياسية للجمهور في حالة تظاهرة فإنه يتعذر عليه الحصول على قائمة أسمائهم وسحب عينة منه بل يمكن أن يستعيض عن ذلك بالذهاب إلي منظمي أو قادة التظاهرة لكي يتصل بهم ويجمع المعلومات منهم باعتبار أن الجمهور خاضع لتوجيهاتهم في قيادة تظاهرتهم، وفي هذا النوع من العينات لا يعرف حجم العينة الأمر الذي يضعف تعميم نتائج البحث ويجعلها بعيدة عن الموضوعية.**

**ب – العينة الغرضية**

**يكون أفراد هذه العينة من المتطوعين في إعطاء المعلومات المتعلقة بالبحث ولم يسحبوا من مجتمع البحث حسب الطريقة العشوائية ولا توجد هناك قائمة بأسماء المبحوثين أو توفر خريطة جغرافية لمجتمع البحث ولا يعرف حجم مجتمع البحث. مثال علي ذلك: إذا أراد أحد الباحثين دراسة أراء المصوتين في عملية الانتخاب لصالح مرشح معين فإنه يذهب إلى المصوتين الذين جاءوا طواعية للانتخاب فيجمع المعلومات منهم حول موضوع البحث فهي إذن – العينة الغرضية– تشبه القصدية من حيث كونهما يمثلان العينات غير الاحتمالية لكنهما تختلفان من حيث العضوية في العينة إذ أن أعضاء العينة الغرضية يكونوا من المتطوعين لأن يتمثلوا في عينة دراسة الباحث دون تدخل رغبة الباحث أو تدخل الطرق الاحتمالية في اختيارهم، أي إنهم يمثلون العينة الجاهزة بكاملها دون استخدام أية عمليات رياضية في اختيارهم بيد إنها لا تمثل درجة عالية من الثقة في تعميم نتائج بحثها لأن أعضائها لم يمثلوا فيها حسب الطرق الاحتمالية (العشوائية أو القرعة) الأمر الذي تكون فيه اجاباتهم غير محايدة بل متحيزة أو متعصبة.**

**ج عينة الكرة الثلجية المتدحرجة :**

**أخذ عنوان هذه العينة من حالة الكتلة الثلجية التي تتدحرج من أعالي التلال أو الجبال إلى السطوح فتجمع (الكتلة الثلجية) حولها أو تلف حولها المزيد من الثلج فيزداد حجمها عبر تدحرجها من الأعلى إلى الأسفل ،صاحب هذه التسمية وإبتكار هذا النوع من العينات هو تينهوتن الذي قدمه إلى المناهج في علم الاجتماعي عام ١٩٧١ في أمريكا وتم تطبيقه في الدراسات التي تهتم بمشكلات وظواهر المجتمعات المحلية (Communities) وبالذات التي تعتمد في جمع معلوماتها على آلية الملاحظة.**

**إن طبيعة هذه العينة مرحلية : تطبق علي شكل مراحل يتم في المرحلة الأولي جمع معلومات من مبحوثين قليلي العدد يمثلون موضوع البحث أو لهم علاقة به يستخدم الباحث هؤلاء كمخبرين أو مصادر**

**للمعلومات حول موضوع البحث وبالوقت ذاته يسألهم عن أسماء أشخاص آخرين لهم علاقة بذات الموضوع أو لهم إلمام به أو عندهم معلومات إضافية يمكن الاستفادة منها في بحثه**

**في المرحلة الثانية : يذهب الباحث إلى هؤلاء المبحوثين الذين تم الاستدلال عليهم من الأشخاص الأوائل ويجمع المعلومات منهم، بذات الوقت يسألهم عن أفراد أخرين لهم علاقة بالموضوع المدروس أو عندهم معلومات أخرى تضيف إلي الدراسة معلومات مفيدة أوجوهرية.**

**وفي المرحلة الثالثة: يذهب إلى الأفراد الذين حصل علي أسمائهم من الأشخاص الذين قابلهم في المرحلة الثانية ويجمع المعلومات منهم وبالوقت ذاته يسألهم عن أسماء أخرى لها صلة بموضوع البحث أو لديهم معلومات أخرى تفيد البحث، وهكذا. فالأدلاء هنا يمثلون المبحوثين وجميعهم يكونون عينة تتزايد عبر مبحوثيها فلا توجد قائمة بأسماء المبحوثين ولا يسحبون حسب الطريقة العشوائية فهي إذن عينة غير احتمالية.**

## الفصل السابع

# نماذج لبحوث علمية

# (١)

# المسئولية الاجتماعية نحو تيتيم الأطفال ضحية الطلاق

**"دراسة سوسيواقتصادية لأبعاد تطبيق قانون الرؤية"**

**مشكلة الدارسة وأهميتها :**

**تعتبر الأسرة المتكاملة البناء هى اللبنة الأولى فى بناء المجتمع ، لذا حثنا الدين الاسلامى على الزواج لتكوين الأسرة للحفاظ على المجتمع وتدعيم وحدته وتماسكه ، وبما أن الثمرة الطبيعية لهذا الزواج هم الأبناء الذين أوصانا عليهم ديننا الحنيف وبحسن رعايتهم وتنشئتهم فكان لزاماً علينا العمل بتلك التوصية وحسن الرعاية .**

**ولكن فى تلك الآونة نجد أن مجتمعنا انتابه بعض التغيرات المستحدثة كمشاركة بعض المؤسسات الحديثة للأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية بما تنشره بين الشباب من اتجاهات وانتماءات**

**حديثة مخالفة لاتجهات الأسرة الشرقية الاسلامية " كوسائل الاتصال الحديثة" وكذلك انتشغال بعض الأسر عن أبنائهم وبناتهم لأسباب العمل وجمع المادة وغيرها) مما أثر على الأبناء وربما جعلهم غير قادرين على تحمل مسؤلية الزواج وتكوين الأسرة ، كذلك أصبحت دعامة قيام الأسرة هى دعائم تقوم على المادة أكثر من الإلتزام الدينى ، وأيضاً تحرر بعض الشباب أكثر من الازم فى عملية الاختيار الزواجى وتجاهل رأى الوالدين الذى يكون دائما أكثر عقلانية ، ربما لتلك الأسباب وغيرها ازدادت معدلات الطلاق فى المجتمع حيث نجد أن اشهارات الطلاق على مستوى الجمهورية كانت ( ٧٧٨٧٨ حالة) سنة ٢٠٠٧ زادت لتصل إلى(٨٤٤٣٠ حالة) سنة ٢٠٠٨ بينما فى مدينة قنا كانت (٧٤ حالة) سنة ٢٠٠٧ زادت لتصل إلى (١٦٣ حالة )سنة ٢٠٠٨ وإجمالى المحافظة ( ٢٥٥٠ حالة) سنة ٢٠٠٧ زادت لتصل إلى ( ٣٠٢٦ حالة) سنة ٢٠٠٨ وفى مدينة الأقصر كانت ( ١٠٦ حالة) سنة ٢٠٠٧ زادت لتصل إلى ( ١٣١ حالة) سنة ٢٠٠٨ واجمالى مراكز الأقصر كانت( ٣٨٧ حالة ) سنة ٢٠٠٧ زادت لتصل إلى(٤٢٣ حالة ) سنة ٢٠٠٨ (١ )**

**ومن الإحصاءات الحيوية يتضح لنا مدى تفاقم وزيادة مشكلة الطلاق فى المجتمع وبخاصة بين الوالدين صغار السن .**

**وهذه المشكلة هى السبب فى وجود المشكلة التى تم تناولها بالدراسة فمع تزايد معدلات الطلاق زاد عدد الأطفال الذين تأثروا به من جميع النواحى والدراسة تنصب على معرفة مدى تأثرهم الناتج عن حرمانهم من أحد أبويهم بعد الانفصال حيث يتم ضمهم إلى أحد الأبوين والذى يتعنت أحياناً فى موضوع رؤية الطرف الآخر لأبنائه متوهما أنه بذلك ينتقم من هذا الطرف ، لكن فى حقيقة الأمر الإنتقام يكون من الأبناء الذين ليس لهم أى ذنب سوى أن قدرهم جعلهم يكونوا أطفال حصيلة أسرة مقوضة بيدى طرفين لم يحسنوا مسؤليتهم تجاه زينة الحياة الدنيا كما وصفهم القرآن الكريم " المال والبنون زينة الحياة الدنيا "**

**ولتقنين مشكلة الرؤية للأبناء نجد هناك نصوص قانونية فى قانون الأحوال الشخصية تحدد ذلك وتتابعه متمثلة فى( قانون الرؤية) الذى ينص علي وجوب رؤية غير الحاضن لأطفاله في مدة زمنية محددة وفى مكان محدد، ولكن الملاحظ فى الآونة الأخيرة معاناة الكثير من الأطفال نتاج هذه الأسر عند**

---

[1] ) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : نشرة إحصاءات الزواج والطلاق السنوية .

**الرؤية وأيضا بعض الأطراف غير الحاضنة فما أسباب ذلك هل تنحصر الأسباب فى ثغرات فى القانون أم تعنت بعض الأطراف والأسر ؟ من المسئول عن تيتيم هؤلاء الأطفال بالرغم من وجود والديهم على قيد الحياة ؟ وكيف يمكن الحفاظ على أطفالنا من التأثيرات السلبية لذلك ؟ – وهم لا حول ولا قوة لهم فيما يحدث – .**

**إن هذه المشكلة هى حقاً مشكلة غاية فى الأهمية من الناحية التطبيقية كما ذكرنا فى السطور السابقة وأيضاً نظرياً حيث التوصل إلى مزيد من الرؤى لأطراف المشكلة التى لم تنل القدرالكافى من الاهتمام فجاءت الدراسة لإثراء المكتبة العربية والمعرفة العلمية بأبعاد تلك المشكلة اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً ومحاولة التوصل إلى آليات الحل .**

**<u>أهداف الدراسة:</u>**

**١) التعرف علي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لتطبيق قانون الرؤية**
**٢) التعرف على من تقع مسئولية تيتيم الأطفال ضحية الطلاق . . الحاضن أم غير الحاضن أم هناك مسئولية على أسرتيهما أم قصور في القانون نفسه.**

**<u>تساؤلات الدراسة :</u>**

**١) ما الأبعاد الاجتماعية لتطبيق قانون الرؤية ؟**

**٢ ) ما الأبعاد الاقتصادية لتطبيق قانون الرؤية ؟**

**٣ ) ما الأبعاد النفسية لتطبيق قانون الرؤية ؟**

**٤ ) من المسئول عن تيتيم الأطفال ضحية الطلاق ؟**

**<u>منهج الدارسة :</u>**

**استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة .**

**أدوات الدراسة :**

**المقابلة غير المقننة ، الملاحظة.**

**ولقد احتوت المقابلة غير المقننة على عدد من المحاور أهمها :**

- **<u>فى البعد الاجتماعى</u> : التعرف على تاريخ الحالة لمعرفة مسببات الانفصال بالطلاق ومدى تأثير الصراع بينهما على تيتيم الطفل – معرفة كيف تسير الأمور الحياتية للطفل مع أسرته الحاضنة – مدى معرفة غير الحاضن لمشكلات المحضون ومدى مساهمته فى حلها – شكل العلاقة بين غير الحاضن وبين أسرة الحاضنة (الحاضن) .**

- **<u>فى البعد الاقتصادى</u> : مدى رضا الحاضنة بالنفقة الخاصة بها وبمحضونها – مدى المواظبة فى النفقة من الطرف غير الحاضن للحاضنة– مدى إلزام أو التزام الطرف غير الحاضن بشراء احتياجات أساسية أو ترفيهية للمحضون باعتبار ذلك شرطاً لتسهيل عملية الرؤية للمحضون من قبل الحاضن .**

- **<u>فى البعد النفسى</u> : مدى شعورغير الحاضن بحرمانه من المحضون والعكس وتأثير هذا الحرمان على نفسية المحضون ، مدى مناسبة مكان وزمان الرؤية على نفسية المحضون وغير الحاضن .**

- **<u>المسؤلية عن التيتيم</u> : مدى التعنت من كل طرف وأسرته للآخر فى تشويه صورته أمام المحضون – مدى الالتزام بالنسبة للطرفين لتنفيذ حكم الرؤية فى المكان والزمان المحددين – ثغرات قانون الرؤية نفسه والتى تساهم فى التيتيم ( مثل تحديد زمن الرؤية بثلاث ساعات أسبوعياً ، المكان المحدد للرؤية ، مدى السماح لسفر المحضون مع غير الحاضن للترفيه )**
- **<u>وبالنسبة لأداة الملاحظة</u> : فقد انصبت على ملاحظة موقف الرؤية وكيفية مقابلة المحضون لغير الحاضن ومدى استجابة عواطف كل منهما للآخر ومدى اشباع عواطف كل منهما تجاه الآخر خلال الثلاث ساعات المقررة للرؤية .**

**ملاحظة المواظبة على الحضور فى المكان والزمان المحدد للرؤية من الطرفين حيث يتم معرفتها من المحكمة والنادى مسبقاً وذلك لتحديد مدى الالتزام بتنفيذ الحكم .**

**ملاحظة الطفل فى المدرسة بمساعدة الاخصائى الاجتماعى لمعرفة تأثير حرمانه من الطرف غير الحاضن ومدى شعوره بالتيتيم .**

**مجالات الدراسة:**

**المجال البشري : الوالدين المنفصلين الذين تم تطبيق قانون الرؤية عليهم وأطفالهم**

**المجال الجغرافي : مركزى قنا والأقصر.**

**المجال الزمني : تم تطبيق الدراسة الميدانية ممنذ بداية شهر ابريل ٢٠٠٩حتى نهاية شهر مايو فى نفس السنة .**

**عينة الدراسة :**

**تم حصر عدد دعاوى الرؤية المرفوعة أمام محكمتى الأسرة بقنا والأقصر منذ بداية سنة ٢٠٠٥ إلى نهاية سنة ٢٠٠٨ فكانت فى مركز قنا ٢٢ دعوى رؤية وفى مركزالأقصر ٥٠ دعوى أى إثنان وسبعون دعوى ( [٢] ) تم أخذ ٢٨ % منهم تقريباً كعينة للدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة أى ٢٠ حالة ( الحالة تمثل بالحاضن وغير الحاضن وطفل يتراوح عمره بين ٧ – ١٢ سنة ) ، والحالات التى يتم التطبيق عليها تنفذ حكم الرؤية لفترة تتراوح بين سنة والنصف إلى أربع سنوات حتى يتثنى للباحثة قياس تأثير أبعاد الرؤية .**

**نوع الدراسة وانتمائها :**

**الدراسة الحالية وصفية تحليلية وتنتمي إلى" علم الاجتماع العائلي " وأيضاً " علم الاجتماع القانوني " .**

[٢] محكمتى الأسرة بقنا والأقصر : سجلات تسجيل دعاوى الرؤية . ( قنا : ٢٠٠٥ ثلاث دعاوى ، ٢٠٠٦ ثمانى دعاوى ، ٢٠٠٧ خمس دعاوى ، ٢٠٠٨ ستة دعاوى ) ( الأقصر : ٢٠٠٥ تسع عشرة دعوى ، ٢٠٠٦ خمس دعاوى ، ٢٠٠٧ إحدى عشرة دعوى ، ٢٠٠٨ خمس عشرة دعوى ) .

**مفاهيم الدراســة :**

**المسئولية الاجتماعية : Social Responsibility**

**إن كلمة المسئولية عموماً في قاموس "ويبستر" تعنى واجباً معيناً على الفرد أداءه مثل مسئولية المدير فى منصبه ، أو شخصاً ما يكون مسئولاً عن شخص آخر كمسئولية الأب عن ابنه .([٣] )**

**والمسئولية الاجتماعية هى مسئولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها. (٤)**

**كما أن المسئولية الاجتماعية هي مجموعة استجابات الفرد علي مقياس المسئولية الاجتماعية تلك الاستجابات النابعة من ذاته والدالة علي حرصه علي جماعته وعلي تماسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها وتدعيم تقدمها في شتي النواحي وعلي تفهمه للمشكلات والظروف التي تتعرض لها في حاضرها ومستقبلها.(٥)**

**إن المسئولية التى نتحدث عنها فى الدراسة ترتبط بتقسيم علماء القانون للمسئولية فهى أدبية لا تدخل فى إطار القانون ولا يترتب عليها جزاء قانونى أى موكولة إلى الضمير ، وقانونية مصدرها القانون وقواعده وتشمل جميع المسئوليات المستمدة من الدساتير والقوانين التى يحتذيها المجتمع وتترتب عليها جزاءات مادية أو معنوية . ([٦] )**

**كما ترتبط بتقسيم علماء الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى وعلماء الأخلاق فى إطار الفهم الاسلامى للمسئولية إلى المسئولية الدينية ومصدر الإلهام فيها الوحى الإلهى وتشمل جميع التكاليف التى التزم بها الانسان من قبل الله تعالى ، والمسئولية الأخلاقية ومصدرها الإلزام النفسى وتشمل جميع**

---

[٣] ( Webster' s Encylopedic Unabridged Dictionary of the English Languag , Responsibility , N. Y . Rotland House, 1984 p 1222.

٤) محمد حسام الدين : المسئولية الاجتماعية للصحافة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٨

٥ ) محمد عابد : التوافق النفسي والمسئولية الاجتماعية لدي المجرمين ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٩ م ، ص ٤٢ .

٦ ) ناهد أحمد فؤاد : تقويم التجربة المصرية فى الإعداد الأكاديمى والتدريب المهنى للصحفيين : رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ١٥١ .

**الأخلاق والآداب التى تنشأ من النفس ، والمسئولية الاجتماعية ومصدرها الإلزامى قوة الضغط الاجتماعى وتشمل جميع النظم والتقاليد التى يلتزم بها الإنسان من قبل المجتمع [٧] .**

**فإذا ما تأصلت فى الإنسان المسئولية الدينية استمد منها التزامه بالنوعين الآخرين ، وفى دراستنا الحالية يحتاج الإنسان أن تتأصل فى نفسه كل تلك الأنواع لعظم هذه المسئولية وعظم تأثيرها على الطفل والأسرة والمجتمع .**

**المفهوم الإجرائي للمسئولية الاجتماعية:**

**هي مقدرة الوالدين علي تحمل تبعات انفصالهما بالطلاق والتزامهما بواجبهم تجاه حقوق أبنائهم فى رؤية الطرف غير الحاضن لأبنائه دون ضغوط نفسية على الطفل من الطرفين أو وضع العراقيل التى تعطل اتمام هذه الرؤية فى جو نفسى مناسب للطفل حتى يستشعر وجوده فى أسرة متكاملة ولا يحرم حنان الأمومة ورعاية الأبوة .**

**قانون الرؤية :**

**هو قانون يندرج تحت قوانين الأحوال الشخصية وهو ينظم عملية رؤية غير الحاضن سواء كان الأب في حالة حضانة أو الأم بعد انتهاء الحضانة لابنه أو ابنته في حالة عدم اتفاق المطلقين بتحديد ميعاد الرؤية**

[٧] ) محمد ابراهيم الشافعى : المسئولية والجزاء فى القرآن الكريم ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٨٢ ، ص٣٣

**أو مكانها ويكلف من عنده الولد بإحضاره ليراه الأخر وإذا امتنع عن إحضاره أجبر عليه "(٨) ، وذلك تطبيقاً لأحكام المادتين (٦٧-٦٩) من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ (٩)**

**<u>الرؤية :-</u> هى حق الوالدين غير الحاضنين فى رؤية أبنائهما فى حالة انفصالهما بالطلاق و حق الأبناء أيضاً فى رؤية الوالدين للتمتع بالاحساس بحنانهما ورعايتهما، وكذلك حق الأجداد فى رؤية أحفادهما وعدم حرمان الأبناء منهما .**

**<u>اليتم : -</u> هو شعور الطفل بالحرمان النفسى والاجتماعى والحرمان من الرعاية عند فقده لأحد والديه أو كليهما بالوفاة وهو فى سن صغيرة .**

**<u>المفهوم الإجرائي للتيتيم : -</u>**

**هو حرمان الطفل من حنان ورعاية وتوجيه وإرشاد أحد والديه رغم وجوده على قيد الحياة وذلك بسبب انفصال الوالدين بالطلاق ووجود مشكلات فى مسألة الرؤية للطرفين.**

**<u>الطفل : -</u>**

**الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر ، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه ( قانون بلدته ) (١٠) .**

---

٨ ) - أحمد فرج حسن : أحكام الأسرة في الإسلام والطلاق ، الخلع ، النقض، وفق التشريعات القانونية ، القاهرة ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٤٩.

٩ ) حسن حسن منصور : شرح إجراءات محكمة الأسرة على ضوء القانون رقم ١٠ لستة ٢٠٠٤ ، القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ، آراء الفقهاء وأحكام القضاء ، أحدث أحكام محكمة النقض ، القاهرة ، بدون دار نشر ، دت ، ص ٢١٤

١٠) اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الإضافيين : السودان ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ص ٩

**ويري علماء الاجتماع أن الطفولة هي تلك المرحلة المبكرة في حياة الإنسان الذي يعتمد فيها الفرد علي المحيطين به في المأكل والملبس والمأوي والتعليم والصحة (١١ )**

**المفهوم الإجرائي للطفل :**

**هو إنسان فى مرحلة عمرية مبكرة له والدين منفصلين بالطلاق وهو فى حاجة إليهما لتلبية احتياجاته النفسية والاجتماعية والمادية .**

**الرؤية وتيتيم الأطفال : تحليل اجتماعى اقتصادى :**

**إن حق الرؤية للطفل الصغير هو حق لكلا الأبوين فإذا انفصل الزوجان وانضم الطفل إلى حاضنته أو انضم بعد انتهاء مدة الحضانة إلى أبيه وجب لكل منهما الحق فى رؤية طفله خلال انضمامه للطرف الآخر فى فترات دورية متقاربة .**

**وقد تقرر حق الرؤية للطفل فى رؤية والديه، فهو حق للصغيركما هو حق لأبويه لما لمردود تلك الرؤية على الصغير عاطفياً ونفسياً ، إذن فالرؤية حق متبادل بين الطفل وأبويه وربما كانت حق للطفل فى المقام الأول ويقوم النزاع عليه من قبل الأبوين .**

**والملاحظ أن حكم الرؤية ينفذ دون مراعاة لنفسية الطفل وهنا ينفذ الحكم كما لو كان ضده حيث يتم اصطحابه إلى مكان الرؤية مهما كان ينفر منه شعور الطفل فتضيع بين ثنايا هذا الشعور أى شعور آخر بالفرحة للقاء أمه أو أبيه وهذا التأثير ضد حق تمتع الطفل بوجوده فى كنف والديه وشعوره بالأمان والفرحة .**

١١) سحر عبدالغني : الأطفال وتعاطي المخدرات ، الإسكندرية ، المكتبة المصرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٩

**إن الأصل فى مسألة الرؤية أن يتم تنظيمها اتفاقاً بين الوالدين بعد الإنفصال فيحددان الزمان والمكان لرؤية كل منهما صغيره فإذا تعذر ذلك نظم القاضى هذا الحق بناء على الدعوى المرفوعة من غير الحاضن .**

**ربما كان هناك بعداً اقتصادياً فى مسألة الرؤية والنزاع الدائر بضراوة بين الطرفين بخصوص تلك المسألة والذى يضار فيها الطفل فى المقام الأول حيث إن الجانب الاقتصادى يتمثل حينما يكون الطرف الحاضن هى الأم فإذا كان الوالد يدفع النفقة للأم والأطفال بدون مشاكل تساهلت معه فى الرؤية وإذا كان العكس ترد المعاملة بالمثل فى التعنت والمراوغة فى الرؤية للأبناء ، إن الكارت الذى تستخدمه الحاضنة مع غير الحاضن لتنفيذ رغباتها المادية هو رؤيته لأطفاله دون مشاكل .**

**إن هذا البعد الاقتصادى نجده يتوافق مع مقولة "بيتر بلاو" فى نظرية التبادل الاجتماعى ( كلما ازداد انتهاك التزامات التبادل أثناء علاقات التبادل ، ازداد اتجاه الأطراف المحرومة بفرض عقوبات سلبية على هؤلاء الذين ينتهكون معايير التبادل ) (١٢)**

**يرتبط ذلك أيضاً بنظرية الصراع حيث نجد (جولس هنرى) يرجع الصراع إلى قلق الانسان وسعيه إلى اشباع احتياجاته المادية متناسياً النواحى العاطفية التى تربط الزوج بالزوجة والوالدين بالأطفال . (١٣ ) وإذا كان قد حدث انفصال هنا بين الزوج والزوجة وانتهت المشاعر العاطفية بالنسبة لهم لكن هذه العواطف بين الوالدين والأبناء باقية ولابد من الحفاظ عليها من الطرفين وذلك ما لا يحدث بكثرة فى هذه القضية .**

**وربما ارتبط ذلك الموضوع أيضاً بوجهة نظر" داهرندروف" عند تناوله للصراع قائلاً أنه ينتج عن قهر الجماعات كما أن العنف يعتمد على أوضاع الحرمان المطلق والنسبى .([١٤] )**

---

١٢ ) جوناثان تيرنر : بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة / محمد سعيد فرح ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ط٢ ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٥٨

١٣ ) سامية مصطفى الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٣،ص١٦٧ ،

[14] ) عبد الله محمد عبد الرحمن ، النظرية في علم الاجتماع ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٥

**إن هذا الصراع على مسألة رؤية الأبناء بين الوالدين المنفصلين والذى من الممكن أن يتسبب فى تيتيم الأبناء ربما ترجع أسبابه إلى القهر الذى سببه أى من الطرفين للآخر أثناء الحياة الزوجية وكان نتيجته الإنفصال ، هذا الصراع أيضا بين الطرفين لحرمان أياً منهما من مشاعر الأبوة أو مشاعر الأمومة ربما يرجع إلى تسبب أحد الطرفين فى حرمان الآخر من احتياجاته سواء أثناء الحياة الزوجية أو بعد انتهائها بالإنفصال متمثلة فى الصراع بينهما داخل أروقة المحاكم والحرمان من الأمان والسعادة .**

**ومن جهة أخرى نجد أن " كوزر " في دراسة عن الصراع الاجتماعي تحدث عن الدور الذي تلعبه عواطف الناس في حدوث الصراع الاجتماعي حيث أكد أراء "سيمل" حول مدي تأثير عواطف الناس علي ظهور الصراع العدائي وخاصة بين الأفراد الذين تجمعهم علاقات اجتماعية قوية حيث تظهر مظاهر الحب أوالكراهية بصورة واضحة ضمن إطار هذه العلاقات والتي تنتج عن نوعية العواطف وتأثيرها علي طبيعة علاقاتهم الحياتية (١٥)**

**وبتحليل هذه المقولة النظرية نجدها تنطبق على ظروف الأطراف المنفصلة بالطلاق و التي تطبق قانون الرؤية فنتيجة لوجود الصراع العدائى والذى وقع بناء عليه الطلاق ، أصبحت تحكمهم مجموعة من عواطف الكراهية الناتجة عما حدث من تجاوزات أو أخطاء قبل وأثناء تطبيق الحكم سواء من جهة الحاضن أو غير الحاضن والمشاكل الناتجة سواء في عدم الاتفاق علي ميعاد أو مكان أو عدم رغبة الحاضن في أن يري غير الحاضن أبنائه أو العكس عدم الشعور بالمسئولية من غير الحاضن في الاطمئنان علي طفله مما يؤدي إلي تولد مشاعر الكره لدي الطفل تجاه غير الحاضن وذلك يعكس ظهور مشاعر الإحساس باليتم لدى الأطفال .**

**إن حق الحضانة للأطفال وحق الرؤية الهدف منها هو الوفاء من الطرفين بعملية التنشئة الاجتماعية للأبناء كما حثنا عليها الدين الإسلامى ، فالتنشئة الاجتماعية للأبناء من قبل الوالدين هى حق لهم كما جاء فى القرآن والسنة .**

---

[15])- عبد الله محمد عبد الرحمن ، النظرية في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ١٠٢

**فالله يفرض للمولود على أمه أن ترضعه حولين كاملين لأنه سبحانه يعلم ما لهذه الفترة من أهمية فى حياة الصغير ، واليوم تثبت الدراسات العلمية الصحية والنفسية أن فترة عامين ضرورية لينمو الطفل نمواً سليماً (١٦ )**

**وبعد ذلك يتعين للطفل حقوقاً على والديه أولها حق الحضانة والمراد بحضانة الصغير تربيته ورعايته والقيام بأمر طعامه ولباسه ونظافته فى المرحلة الأولى من عمره ، وإذا ما انتهت الحضانة وهى ولاية التربية ، جاء الدور الثانى وهو الولاية على النفس وتشمل ولاية التربية والتهذيب وهذه الولاية تثبت للرجال لأن الطفل ذكراً كان أو أنثى بعد انتهاء سن الحضانة يكون فى حاجة إلى دور الرجال فى التوجيه لشئون الحياة وأول من يستحق ذلك هو الأب ، ثم تأتى بعد ذلك الولاية على المال وهذه تثبت على الأولاد بالنسبة لأموالهم إذا كانت لهم أموال وتستمر إلى أن يصبح الصغير رشيداً . ( ١٧ )**

**إن حضانة الطفل جزء من الولاية على نفسه تختص بها الأم وهى حق للطفل إلى أن يبلغ السن التى يستغنى فيها عنها وهى تمثل مرحلة زمنية هى عمر حضانة الطفل سواء خلال قيام الزوجية أو بعد انتهائها ، كما أنها حق مزدوج للطفل وللحاضنة بالنسبة للأم ولا يجوز التنازل عنها وإنما يجوز سلبه منها إذا لم تتوافر فيه الشروط المطلوبة فى الحضانة ، فهى وإن كانت حقاً للحاضنة فهى فى نفس الوقت التزام وواجب تلتزم به ولو جبراً عنها . (١٨ )**

**إن التفوق الحضارى الذى نرنو إليه يحتاج إلى بناء مواطنين صالحين أسوياء ولا نستطيع أن نصل إلى ذلك إلا بالإستعانة بالمنهاج التربوى الإسلامى حيث يقدم لنا رؤية تربوية كاملة صالحة لتربية وتهذيب أبنائنا الذين يمثلون المستقبل إن أردناه أن يكون مشرقاً فبأيدينا ، وإن أردناه أن يكون عكس ذلك بأيدينا أيضاً .**

---

16 ) سيد قطب : فى ظلال القرآن ، جدة ، دار العلم ، مج١ ، ط١٢ ، ١٩٨٦ ، ص٢٤٨ .

17) زينب رضوان : حقوق الطفل فى الإسلام ، المجلة الاجتماعية القومية ،مج ١٦ ، ع١-٣ ، ١٩٧٩ ، ص ٨٩

18 ) سمير عبد السميع الأودن : التعليق على قانون تنظيم إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية الجديد ( قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ) ، الاسكندرية ، الإشعاع الفنية ، ٢٠٠١ ، ص ١٧٦ .

**وإذا تأملنا منهاج غير المسلمين فى قوانينهم الوضعية الخاصة بتلك القضية نجدهم يذكرون أن القضايا الأساسية فى طلاق الوالدين تكون بتحديد أى منهما سوف يتولى حضانة الطفل والتى تفترض المسئولية الأولية فى رعاية هؤلاء الأطفال وأيضاً اتخاذ القرارات الخاصة بتربية الأطفال ورعايتهم ، ولقد اتضح من خلال القوانين المنظمة لعملية الطلاق أن حضانة الطفل هى امتداد لأدوار النوع التقليدية ، فعادة ما يكون الآباء المطلقين لديهم مسئولية قانونية وشرعية للدعم المالى لأطفالهم بينما الأمهات المطلقات يظلون بطبيعتهم الحنونة فى رعاية أطفالهم والعناية بهم يوماً بعد يوم ، ([١٩] )**

**وفى هذا الصدد تشير إخر الإحصاءات الخاصة بذلك أن هناك حوالى ٨٣% من الحاضنين من الأمهات بينما ١٧% فقط من الآباء ([٢٠] )**

**إن ما يحدث فى قضية الحضانة والرؤية من نزاعات وصراعات فيها تعدى من طرف على حق الآخر الذى كفله له الدين الإسلامى لأنه يضمن مدى استفادة الطفل منه بناء على المرحلة العمرية التى يمر بها حتى نخلق جيلاً سويا شرب من حنان الأم فلا يخرج للدنيا محروماً معقداً ، وتعلم وتربى وتهذب وتم توجيهه توجيه الرجال فتتكون له شخصيته الثابتة القوية .**

**إن الظواهر الاجتماعية غير السوية التى يعانى منها مجتمعنا اليوم مثل الإنحراف والبلطجة وأطفال الشوارع ليست أسبابها التدنى الاقتصادى فقط الذى تعيشه الدولة الآن، ولكن التفكك الأسرى المصحوب بالصراعات وعدم الاحساس بالمسئولية تجاه رعايتنا لأبنائنا وتربيتهم بطريقة سليمة ، إن حل مشكلات الأسرة هى السبيل لاستقرار المجتمع ، فالقاعدة العامة هى الأسرة المتحابة القائمة على المودة والرحمة والاستثناء الذى لا يجوز التوسع فيه مثلما يحدث الآن هو الانفصال الذى انتشر نتيجة التخلى عن تراثنا الأخلاقى والاخذ بالمبادىء العولمية الحديثة السلبية .**

---

[١٩] ( MaryAnn Lamanna and Agnes Riedmann : Marriages and Families , United States, Thomson, Tenth Edition , 2009, p434 .

[٢٠] ( Ibid, 435

**وربما نجد تصديقاً على ذلك فى قول " جيدنز " ان المجتمعات المحلية وتقاليدها الراسخة تبلى تماماً بفعل الحداثة ، ويحدث ذلك بسبب العولمة ، فوسائل الاعلام الحديثة المسموعة والمرئية لديها المقدرة على اختراق كل بيت وكل مجتمع محلى فى العالم وتتولى عملية العولمة تفريغ المجتمعات المحلية من تراثها الراسخ .([٢١] )**

**إذن للعولمة القدرة على محاولة اختراق تقاليدنا الراسخة التى تمجد النظام الأسرى والحفاظ عليه ، هذه التقاليد التى لديها المقدرة على ارساء دعائم التضامن والتماسك الاجتماعى والأسرة بل إنها تلعب دوراً كبيراً فى تدعيم هوية الفرد والأسرة .**

**<u>قانون الرؤية .. تحليل اجتماعى نقدى :</u>**

**عندما نتناول نص القانون نجده فى( المادة ٥ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ) يقرر أن لا تقل مدة الرؤية عن ثلاث ساعات أسبوعياً ، تلك الفترة تعتبر قليلة جداً بالنسبة للطرف الذى يريد أن يرى ابنه ويألفه ويحرص على اقامة علاقة حنونة حميمية بينهما ويقوم بدور التوجيه والنصح والارشاد والتهذيب وايضاً اللعب معه ويعرف كيف تسير أمور حياته وما يفرحه وما يحزنه ويؤرقه .. كيف يقوم هذا الطرف بكل تلك الأمور فى هذا الوقت الوجيز ؟**

**وإن كان القانون قد قرر ( أن لا تقل مدة الرؤية عن ثلاث ساعات أسبوعياً ) أى أنها من الممكن أن تزيد عن هذا الحد فالقانون لم يحدد عدد مرات الرؤية واقتصر بتحديد عدد الساعات أن لا تقل عن ثلاث ساعات فى الاسبوع فهناك إذن جواز زيادة عدد المرات فى الأسبوع بما لا يتعارض مع مصلحة الصغير إذا طلب ذلك صاحب الشأن .**

---

٢١ ) مصطفى خلف عبد الجواد : قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الاداب جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٠

**ولكن ما يحدث فى الواقع أنها تفهم وتنفذ على أنها ثلاث ساعات فقط ، ومعنى ذلك أن المجتمع فى إحتياج إلى الإلزام القانونى بتعدد مرات الرؤية كنص صريح فى القانون .**

**وفى هذا الصدد أيضاً لا نجد فى نصوص القانون ما يحول دون اتفاق الطرفين على بقاء المحضون طرف غير الحاضن فترة طويلة خلال الأجازات والأعياد ، وفى نفس الوقت لا نجد نصاً يلزمهم بذلك ، وعليه فلا يوجد هذا الإتفاق بتأثير النزاعات والمشاحنات التى بين الطرفين بعد انتهاء الحياة الزوجية .**

**كذلك نجد أنه طبقاً للقواعد الموضوعية التى حددتها المادة ٢٠ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بقولها فى فقراتها ٢، ٣ ، ٤ " ولكل من الأبوين الحق فى رؤية الصغير أو الصغيرة وللأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين " ([٢٢])**

**إذن أوضح القانون من له حق الرؤية وهم الوالدين وللأجداد حق الرؤية عند غياب الوالدين ولكن أين حق القرابة وصلة الرحم والتضامن الأسرى وهى موجودة بمنهاج المعاملات الانسانية فى الشريعة الاسلامية ، فالإبن فى هذه الحالة يخرج غريباً تماماً عن الأسرة القرابية الكبيرة أسرة غير الحاضن ، وهذا ما يلحق الضرر بالابن وما يزيد هذا الضرر أنه عندما تنتهى فترة الحضانة وينتقل الابن إلى الطرف الآخر ويحاول الاندماج داخل أسرته يجد صعوبة بالغة لأنه لم يتعود عليهم فى سن صغيرة فيجد نفسه منعزلاً غريباً وكثيراً ما يصاب بالإكتئاب ، إذن ماذا جنى الطرفان المتنازعان سوى ضياع أطفالهما نتيجة ثغرات قانونية وأساليب انتقامية صادرة عنهم عمداً .**

**ومن ناحية أخرى نجد أن التعديل الذى ورد على المادة ٢٠ فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٥ أن حق الحضانة للنساء ينتهى ببلوغ الصغير والصغيرة سن**

[٢٢] ) أحمد محمود موافى : حضانة الصغير ورؤيته والحق فى إستضافته ومسكن حضانته ، القاهرة ، دار البراءة ، ط٢ ، ٢٠٠٩، ص ١٢١

**الخامسة عشر ويخير القاضى الصغير أوالصغيرة بعد بلوغ هذه السن فى البقاء فى يد الحاضنة دون أجر حضانة وذلك حتى يبلغ الصغير سن الرشد وحتى تتزوج الصغيرة . ([٢٣] )**

**وكما نرى أنه بمقتضى هذه المادة تم رفع سن الحضانة الذى ترتب عليه طول مدة الطفولة حيث إنه من المتعارف عليه أن فترة الحضانة هى مرحلة الطفولة ، وإن كانت تلك الإطالة فى ظاهرها مصلحة المحضون إلا أ نها تؤدى إلى نتائج غير مرغوب فيها وتنعكس على المجتمع بالسلب ، ففى السنوات الأولى من تنشئة الطفل يحتاج إلى رعاية الأم التى تتضمن احتضانه والحنو عليه ورعاية مأكله وملبسه وتهذيبه ، حتى إذا ما اشتد ساعده كانت مصلحته فى الاختلاط بالرجال إن كان ذكراً والتخلق بأخلاقهم فى شتى المناحى بدءً من ملبسهم ومروراً بطريقة حديثهم واعتمادهم على ذاتهم وقدرتهم على تحمل القيادة والثقة بالنفس ، كما فى احتياج الأنثى لأبيها من الرعاية والملاحظة وغرس القيم الدينية فى نفسها بما يجعلها بمنأى عن الإنحراف وراء مغريات الدنيا والتى درج مجتمعنا على استيرادها من الخارج ، ربما تسببت تلك الإطالة فى تفشى الظواهر السلبية فى المجتمع من انحراف وعنف وعدم تحمل المسئولية والامبالاة .**

**ومن ناحية أخرى بعد هذه السن الطويلة من الحضانة يخيرالقاضى الصغير أو الصغيرة فى استمرارية البقاء مع الام أو الانتقال إلى حضانة الأب ، ومن الطبيعى أن الصغير غالبا ليست لديه القدرة على تقدير مصلحته ولكنه عاش حياته مع الأم وارتبط بها أكثر ولو بحكم طيلة مدة الإقامة بالتالى سوف يختارها الصغير أو الصغيرة وبذلك تكون الحياة كلها مع أحد الطرفين ويحرم الثانى من أبنائه كما يحرمون هم من آبائهم ولو بعدم الحكمة فى الاختيار لعدم تقديرهم للمصلحة فلم يلتفت القانون لهذه القضية رغم أهميتها البالغة.**

---

٢٣ ) أحمد محمود موافى: حضانة الصغير ورؤيته والحق فى إستضافته ومسكن حضانته ، مرجع سابق، ص٩

## التحليل السوسيولوجى للمادة الميدانية

### تحليل المقابلة غير المقننة :

### البعد الاجتماعي :

**ذكرت المبحوثة رقم (١) حاضنة لطفلين " إن أطفالى لا يعرفان أبوهما أصلاً ويرفضان رؤيته في أي مكان لأنه دايماً يعمل مشكلات معانا "– ربما تأكد ذلك من الحالة رقم (٢) حاضنة لطفل واحد " أن الزوج يهتم بأطفاله من زوجته الجديدة ومقصر في حق ابنه الأول حتى فى عدد مرات الرؤية ".**

**إن حدة المشكلات بين الطرفين يؤثر بشكل كبير على مسألة الرؤية للأبناء كما فى حالة المبحوثة رقم (٣) فهى حاضنة لطفلة و مطلقه بالخلع من الزوج ، ومن الواضح أن خلع الزوجة لزوجها يؤثر بدرجة كبيرة على زيادة المشكلات التى تنشب بين الطرفين فهى تتشدد في تحديد مكان الرؤية لتعجيز غير الحاضن على رؤية ابنته ، وهو بدوره يتشدد معها ثأراً لكرامته والضحية هم الأبناء وشعورهم باليتم من الأب ، وإيضاً فى الحالة رقم ( ٥ ) حاضنة لطفلتين حيث إن حدة المشكلات بينها وبين غير الحاض تجعلها تماطل في حضور الجلسات فى المحكمة سواء للصلح في مكتب فض النزاعات الأسرية ثم بعدها أمام القاضى فى المحكمة، من ناحية أخرى فإن غير الحاضن لم يطلب نقل الحضانة منها لزواجها من آخر والاطفال يعيشون معها وزوجها الجديد. وهي لم تواظب في الحضور ببناتها للرؤية نكاية في الزوج الذي لم يطلب حضانة بناته لإنشغاله بأبنائه وزوجته الجديدة.**

**أما الحالة رقم (١٤ ) حاضنة لطفلة ذكرت " الزوج موجود بالقاهرة بصفة مستمرة وأنا أقيم مع أسرته فى قنا وأتعرض للضرب والإهانة من اخواته الرجالة وهو لا يدافع عنى فسبت البيت وأنا حامل فى بنتى ودلوقتى عندها ٧ سنين شافها أول مرة لما تمت ٦ سنين ، أنا لما طلبت منهم هدومى حرقوها بمية النار وبعتوهالى ، بعد كل ده أخليه يتهنى ببنته ويشوفها زى الناس ؟ طبعا لأ وكمان عمره ما صرف علينا ) .**

**وهنا نجد أن الرغبة فى الانتقام من الزوج واضحة وصريحة والنتيجة تيتيم الطفلة من أبيها فقد حكمت له المحكمة بالرؤية ثلاث ساعات أسبوعياً ولكنه ذكر أنها لا تنفذ بسهولة أو استمرارية من جهة الحاضنة .**

**ومن ناحية أخرى نجد التعنت بين الطرف الحاضن فى تنفيذ حكم الرؤية كما فى الحالات ( ١٧ ، ١٨ ) حيث إنهما تتخذان من تسهيل رؤية الأب لأبنائه وسيلة للضغط عليه للحصول على الطلاق .**

**يتضح في البعد الاجتماعي أيضا أن غير الحاضن لم يتمكن من معرفة مشكلات أطفاله لمحاولة حلها أو التخفيف من تأثيرها على الطفل وذلك كما جاء علي لسان الحالة رقم (٦) غير حاضن لطفل " أحاول معرفة مشكلات ابني لكن أمه وأهلها لا يعطوني الفرصة للحديث معه في مشاكله أثناء الرؤية لأن خاله يتدخل في كلامى معاه، وأمه توصيه قبل مجيئه بعدم التصريح لي بمشاكله حتى لا تغضب منه).**

**وأيضا كما جاء في ( الحالة رقم (٧) غير حاضنة لطفل ومتزوجة بآخر ) (والحالة رقم( ١٩) غير حاضنة لطفل و متزوجة بآخر) " لا أستطيع التدخل في حل مشاكل إبني لأن زوجي لا يسمح لي برؤيته كثيراً ويعتبر ذلك احتكاك بطليقي وينكد عليّ لذا أمتنع رغم أن ذلك يؤثر على ويجعلني غير راضية عن نفسي".**

**أوضحت دراسة الحالات ان العلاقة بين الطرفين الحاضن وغير الحاضن وأسرتيهما علاقة مليئة بالمشاحنات والكره والنزاع، وإنعكس ذلك بالفعل علي الأبناء ورؤية الطرف غير الحاضن لأبنائه .**

**ولكن جاءت الحالة رقم (٨) حاضنة لطفلة وغير متزوجة والأب حاضن لطفلين وغير متزوج) لتكون إلى حد كبير مثالية ومختلفة عن الحالات السابقة حيث إنفصل الطرفان منذ ثلاث سنوات ولديهم ولدين وبنت والطلاق بينهما للمرة الثالثة أي بائن ولكن اتفقا على أن يكون الولدين في حضانة الأب والبنت في حضانة الأم رغم أن سن الولدين ١٠ سنوات، ١٢ سنة أي في سن الحضانة ولم يتزوج أى منهما ثانية ، ولكن كان التفاهم علي أن مصلحة الولدين مع أبيهما في التعليم والتربية ومصلحة البنت**

مع الأم والرؤية أيضا تتم بالاتفاق ، ولكن الأم تعيش في طنطا والأب في الأقصر فلا يري كل منهما محضون الأخر إلا في الأجازات الصيفية وهذا بالاتفاق دون مشاحنات ولا يستخدم أي منهما أبنائه في النكاية والكره للأخر ، والأبناء متفهمين طبيعية العلاقة بين الأب والأم إنها إنتهت وهذا قدرها.

وجاءت الحالة ( ٢٠ ) متشابهة مع سابقتها فالحاضنة لطفلين و ما زالت فى عصمة زوجها وغير الحاضن غير متزوج بأخرى والطرفان منفصلين والأم تعمل فى الأقصر والأب فى القاهرة ولا يرى الأطفال أبيهم إلا فى الاجازة الصيفية لعدة أيام .

ربما بعدت هاتان الحالتان عن المشكلات وتعامل الطرفان مع مشكلاتهم بأسلوب حضارى للحفاظ على أبنائهم ، ولكن تباعد فترات الرؤية لتكون مرة واحدة فى السنة خلال الإجازة الصيفية أى كأن الرؤية تحولت إلى استضافة حتى وإن كانت تصل إلى عدة أيام لتعويض الرؤية فى العام كله ولكنها أوجدت فى الحالة الأولى حرمان من الطرفين لأبنائهما والعكس والذى يشكل تيتيم الأطفال من الوالدين ، وحرمان الأبناء من والدهم فى الحالة الثانية وذلك لبعد المسافة بين اقامة الطرفين المنفصلين فى الحالتين ، فيتأصل الحرمان من عاطفة الأبوة وأيضاً عاطفة البنوة .

ومن ناحية أخرى أوضحت المقابلة مع الصغار أن ٩٠% منهم ليست لهم أي علاقة مع أسرة غير الحاضن أي الأجداد والأعمام والعمات وأبنائهم وهكذا فهم يغتربون عنهم تماماً ، لا يرون إلا والدهم غير الحاضن في مكان وميعاد الرؤية لكنهم لا يعرفون أقاربهم .

وهذا ما يسبب الاغتراب عند إنتقال الحضانة، فإن القانون لا يلزم الطرفين بالاستضافة للتعرف علي الأهل كما أن الصراعات بين الطرفين تجعلهم لا يفكرون في تعريف الأبناء بالأهل بل علي العكس حرمانهم منهم.

وقد ذكر حوالى ٦٠ % من الصغار أنهم يشعرون باليتم من الأب لأنه متزوج من أخرى وله أولاد غيرنا والأم لا تسمح بالذهاب إلى الأب للرؤية فى منزله لوجود زوجته الغريبة عنا . أما ١٥ % منهم فقد

**ذكروا أن الحرمان واليتم من الوالدين لزواجهما والحاضنة هنا هى الجدة والرؤية لكلاهما على فترات متباعدة جداً .**

**البعد الاقتصادي :**

**ذكرت الحالة رقم (١) حاضنة لطفلين "أن غيرالحاضن لا ينفق علي الصغيرين وهو مقصر في طلباتهم" ، كما ذكرت الحالة رقم (٣) حاضنة لطفلة واحدة " أن طليقى غير الحاضن لا يصرف علىى ولا علي الطفلة و أعيش مع إخوتى وهم يتولون مصاريفنا".**

**وعليه فهي ترفض وتجادل في رؤية الأب لإبنته بدعوى إنه ليس له الحق فى رؤيتها لأنه لا يصرف عليها، مع أن هذه الحالة وكما ذكر غير الحاضن أنها خلعته فليس من حقها أن يصرف عليها وإنما يصرف علي ابنته فقط ولكنه يتعلل بضيق ذات اليد لمجابهة طلباتها ولديه أسرة أخرى يتولى الانفاق عليها .**

**اتضح من المقابلة أن ٦٠% من الآباء غير الحاضنين يشترون هدايا ويعطون لأبنائهم نقود أثناء الرؤية والسبب (علشان نكسب ود الأبناء لأن الحاضنة تحاول أن تزرع مشاعر الكره في نفس الابن جهة الأب وربما الهدايا والنقود تقرب ما بيننا ) .**

**وقد ذكرت ١٣ حالة من الحاضنات بواقع ٦٥ % من المبحوثات أن غير الحاضن يماطل في دفع النفقة وتقوم بينهم المشكلات والنزاعات بهذا الخصوص.**

**يتوافق ذلك مع مقولة "بيتر بلاو" فى نظرية التبادل الاجتماعى ( كلما ازداد انتهاك التزامات التبادل أثناء علاقات التبادل ، ازداد اتجاه الأطراف المحرومة بفرض عقوبات سلبية على هؤلاء الذين ينتهكون معايير التبادل ) والعقوبة الشرسة هنا هى الحرمان من الأطفال للطرف غير الحاضن بسبب انتهاكهم للإلتزامات .**

كما ذكرت خمس حاضنات بواقع ٢٥% أن غير الحاضن لا يصرف علي علاج أبنائه الذين يعانون من بعض الأمراض .

أيضاً ذكرت ٣٠ % من الحاضنات اللاتى ما زلن فى عصمة أزواجهن أنهن يطلبن مشغولاتهن الذهبية من الزوج وأغراضهن التى تركوها فى منزل الزوجية دون فائدة ، ويرفضون الإنفاق عليهن مما يعرض عائلاتهن اللائى يعشن فيها للعوز لأن مستوى معيشتهن متدنى للغاية ، ومن هنا يأتى ردهن فى النكاية لهم فى رؤيتهم لأبنائهم حيث يصر البعض منهن على أن تكون الرؤية مرتين فى الشهر فقط لأعذار مختلفة لمرض الطفل أو لأن عنده دروس خصوصية أو لبعد مكان اقامة الطرفين عن بعضهما وغيرها .

يرتبط ذلك بشكل كبير بمقولة " داهرندروف" عند تناوله للصراع قائلاً أنه ينتج عن قهر الجماعات كما أن العنف يعتمد على أوضاع الحرمان المطلق والنسبى .

<u>البعد النفسي :</u>

لقد ذكرت الحاضنة ( رقم ١) أن أطفالها هم أنفسهم يرفضون رؤية والدهم غير الحاضن وذلك لأنه متزوج بأخرى ولا يهتم بهم ، ومن ناحية أخرى اتهم الأب الحاضنة بأنها السبب في رفض أبنائه لرؤيته نظرا لما تقوله عليه للأطفال فهي تسيء له ولشخصيته أمامهم . ولذلك تجسدت مشاعر الكره في نفس الطفلين لوالدهم وهو ما تأثر به بشكل كبير نفسياً إذ أنه لا يشعر بأبوته لأبنائه وهما لا يتقبلانه، ربما تسبب هو أيضا في ذلك عندما قصر في طلب رؤيتهم منذ الصغر فتكونت فجوة بين الولدين ووالدهم فأعمار الأطفال ٨ سنوات ، ١٠ سنوات ولم يهتم بطلب رؤيتهم إلا منذ ثلاث سنوات فقط.

كما جاء في الحالات (٤) ، ( ١٣ ) أن غير الحاضن يعمل خارج مصر والحالة ( ١٤) يعمل فى القاهرة والرؤية للأجداد ، والبعض يطلب الرؤية لمدة ساعتين فقط فى الأسبوع فالطفل هنا يري جده في فترات متباعدة نظرا لكبر سنه ومرضه فلا يواظب علي الحضور إلي النادي للرؤية مكان تنفيذ الحكم مما يتعب الطفل نفسياً حيث يكون مهيئا لرؤية جده والحديث معه غير إنه يتخلف عن الحضور ، فضلاً عن

**إنه لا يري والده إلا كل سنة أوسنتين ، وهذا ما أثر بالسلب علي نفسية الأطفال حيث يشعرون بالضيق من أسرة والدهم سواء الوالد أو الجد ويشعرون إنهم غير مرغوب فيهم و لا يحرص الأب أو الجد على لقائهم مثلهم ، لأنهم لو مرغوبين علي حد قول الأطفال كان يحرص الآباء والأجداد علي رؤيتهم ويفرحوا للقائهم مثلهم ، وهنا ذكرت الحاضنات الثلاث أنه عندما يرجع أبنائهن من ميعاد الرؤية يكونوا في حالة نفسية سيئة لأن الجد لا يحضر في الميعاد وإن حضر لا يجلس معهم أكثر من ساعة ، حتى إن الأطفال هم الذين ينوون عدم الذهاب فى ميعاد الرؤية القادم .**

**ربما نجد ارتباط بين هذا الموقف ومقولة " كوزر " عن الدور الذي تلعبه عواطف الناس في حدوث الصراع الاجتماعي حيث أكد أراء "سيمل" حول مدي تأثير عواطف الناس علي ظهور الصراع العدائي وخاصة بين الأفراد الذين تجمعهم علاقات اجتماعية قوية حيث تظهر مظاهر الحب أوالكراهية بصورة واضحة ضمن إطار هذه العلاقات والتي تنتج عن نوعية العواطف وتأثيرها علي طبيعة علاقاتهم الحياتية .**

**وقد اشتركت الحالة رقم ( ٩ ) مع تلك الحالات فى الشعور بالحرمان والضيق والاحباط حيث إن مكان الرؤية يبعد تقريباً ٤٠ كم عن مكان إقامة غير الحاضن فكثيراً مالا يذهب لرؤية الابن متعللاً بالتعب وطول المسافة .**

**أما في الحالة (٥) فإن الطفلتان تعيشان بصحبة أمهما الحاضنة وزوجها الغريب عليهم ولم يطلب والدهما حضانتهما فهما يتعرضان لمعاملة قاسية من جانب زوج الأم التى تتمنى أن يطلب الأب حضانتهم ولكنه متزوج من أخرى ولا يريد إلا رؤيتهم للاطمئنان عليهم فقط كل أسبوع وهذا ما أثر علي نفسية البنات وجعلهم يكنون مشاعر الكره لوالدهم الذى تخلى عنهم ، وفى نفس الوقت تتعنت الأم فى رؤيته لهن ، فتطول مدة الرؤية لتصل إلى مرة أو مرتان فى الشهر . لقد تعبت الطفلتان نفسياً لدرجة أنهما تمنيا الموت للخلاص من حياتهما بعيدا عن الأب البعيد وزوج الأم القاسي – وأم لا حول لها ولا قوة في تغيير الوضع سوي النكاية في والدهن .**

**وفي الحالة رقم (٨) هناك حرمان الأبناء من بعضهم حيث اتفق الطرفان علي وجود البنت مع الأم والولدين مع الأب فحرم الأبناء من رؤية بعضهم للبعض مما يشعرهم بالاغتراب عن بعضهم وكما ذكر الطفلين " نحب أن نلعب ونحكى مع أختنا لكنها تحرج منا ، وهى بدورها تذكر**

**" أنا بحب اخواتى لكنى مش واخدة عليهم "، فهناك مشاعر الاغتراب بين الأخوة منذ الصغر بسبب انفصالهم عن بعض وتباعد الفترات التى يري كل منهم فيها الأخر ( في الأجازات الصيفية وأحيانا المناسبات ) .**

**ومن ناحية أخرى وجد أن فى بعض الحالات ( ١٦ ، ١٧ ) أى ١٠ % من العينة يتأذى الأطفال نفسياً من المكان الذى تنفذ فيه الرؤية وهو الوحدة الصحية لعدم وجود نادى رياضى قريب من مكان إقامة الأطفال ، فالمكان مزدحم بالمرضى والمناظر التى تؤذى الطفل وتؤثر فى نفسيته الصغيرة فكل من حوله يتألمون من المرض وهو الذى يأتى إلى هذا المكان لرؤية والده بفرحة يتم قتلها بسبب طبيعة المكان .**

**<u>المسئولية عن التيتم :</u>**

**يجعل ٨٠% من المبحوثين غير الحاضنين تحديد القانون مدة الرؤية بألا تقل عن ثلاث ساعات أسبوعيا إنها مسئولة مسئولية كبيرة عن تيتيم الأطفال من أبويهم لأنها لا تكفي لإشباع كل منهم من الأخر إشباع عاطفة الأبوة من جهة و البنوة من جهة أخرى.**

**وقد ذكر ٣٠% من الحالات غير الحاضنة (إن الفترة أحيانا تزيد عن ثلاث ساعات يعنى تمتد أحياناً نصف ساعة أو ساعة زيادة لما الشخص الذي يحضر معه الأبناء يوافق إنه ينتظر الفترة الزيادة ولكني أشعر إنه يتفضل علي بالدقايق الزيادة لكن لا أملك غير أنى أشكره ) .**

**بينما ذكر ٥٠% من المبحوثين إنهم لا يمكثوا مع أبنائهم سوي الثلاث ساعات فقط وأحيانا أقل.**

**يتضح من ذلك أن معظم المبحوثين ليس لديهم الوعي بأن القانون من الممكن أن يصرح لهم بعدد أكثر من المرات وكل مرة ثلاث ساعات فهم لم يطلبوا ذلك وجميع دعاوى الرؤية المطلوب فيها حق رؤية الأبناء ثلاث ساعات أسبوعياً وأحيانا ساعتين ربما لأنهم يواجهون الرفض والنزاعات البشعة حتى يصلوا إلي الرؤية لهذه المرة الواحدة ، أو لأن القانون لا يلزم صراحة بعدد أكثر من المرات بل والاستضافة بالنسبة لغير الحاضن.**

**ومن جهة أخرى نجد أنه كثيراً ما تكون المسافة بين مكان إقامة الحاضنة بالصغار وإقامة غيرالحاضن مسئولة عن التيتم ، كما جاء في الحالة رقم (١ ) حيث يبعد أقرب مركز شباب كمكان فيه الرؤية عن مكان الصغار بأربعة كيلو متر وترفض الحاضنة هذا المكان وتطلب الرؤية في منزل والدها ويرفضه غير الحاضن ويصر علي مركز الشباب الذي من الممكن أن يتعب الأطفال، لذا يظل الأبناء فترات طويلة دون رؤية والدهم وتتفاقم المشكلات بين الطرفين الحاضن وغير الحاضن . وكذلك الحالة رقم (٩) المسافة بين الطرفين ( ٤٠ كم ) ، وايضاً في الحالة رقم (٨) مكان إقامة الأب في الصعيد والأم فى مدينة طنطا وجه بحري ، و في الحالة رقم (٣) تقيم الحاضنة بأطفالها في إحدي قري قنا وغير الحاضن يقيم في سفاجا ولبعد المسافة فإنه لا يري إبنته إلا في فترات متباعدة وبعد أن نشب خلاف كبير بين الطرفين علي مكان الرؤية وبعد الاتفاق علي المكان ليس هناك المواظبة علي الرؤية من قبل الطرف غير الحاضن لبعد المسافة.**

**إذن حوالى ٢٠ % من العينة مسئولية التيتيم تقع على بعد المسافة بين الطرفين حيث عدم الإنتظام فى تنفيذ حكم الرؤية .**

**أيضا تقع مسئولية التيتيم علي غير الحاضنين كما في الحالات رقم (٤) ، (١٤ ) ، (١٥ ) حيث لم يري غير الحاضن أبنائه إلا عدد من المرات لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة ودعوى الرؤية للجد**

**الذى لا يقوي علي الانتقال إلي أحد النوادي الرياضية مكان تنفيذ حكم الرؤية لذلك فهو يتخلف عن ميعاد الرؤية ، فالطفل لا يعرف أبوه وعلاقته سطحية بجده ، فالمسئول عن التيتيم هنا هو غير الحاضن .**

**وقد ذكرت كل من الحالات رقم (١٠) (غير الحاضن لثلاث أطفال) والحالة رقم (١١ ) (غير حاضن لطفلين) والحالة رقم (١٢) (غير حاضن لطفل) أن المسئول عن تيتيم أطفالهم منهم ليست الأم الحاضنة وحدها ولكن هناك دور كبير لأسرة الحاضنة أي الأم والأب والإخوة حيث إنهم مسئولين عن المشاحنات بين الطرفين فى مسألة الرؤية وكان لهم دور كبير فى تصعيدها للمحكمة وعدم قبول الحلول الودية كما أنهم يتحدثون بشكل غير لائق عن الأب أمام الأبناء ليكرهون والدهم ويرفضون رؤيته .**

**إذن ١٥ % من عينة الدراسة أقروا بأن مسئولية التيتيم تقع على أسرة الحاضنة ، بينما صرح ٥٠ % منهم بأن مسئولية تيتيم أبنائهم منهم هى مسئولية الأم الحاضنة .**

**ومن ناحية أخرى لم يتمثل السماح للمحضون بالسفر مع غير الحاضن إلا فى حالتين فقط بنسبة ١٠ % وهذا الانتقال هو للرؤية حيث يرى الأبناء غير الحاضن فى الأجازة الصيفية لبعد المسافة بين الطرفين ففى الحالة الأولى تقيم الأم كما ذكرنا فى طنطا والأب فى الأقصر والثانية يقيم غير الحاضن فى القاهرة والحاضنة فى الأقصر .**

**إذن يخلو قانون الرؤية من نص صريح يسمح لغير الحاضن بصحبة محضونه بالسفر أو الإستضافة لعدة أيام وهذا ما يسهم فى تيتيم الأطفال من والديهم غير الحاضنين .**

**<u>تحليل موقف الملاحظة :</u>**

**لقد أوضحت ملاحظة موقف الرؤية أن ٧٠% من غير الحاضنين يحاولون التدخل فى مشكلات أبنائهم بسؤالهم عن مشكلاتهم لحلها لكن استجابة الأبناء لا تتعدي ٤٠% منهم حيث يتحرجون في الحديث معهم ومصارحتهم، ربما لأنهم يتعرضون لضغوط من الأم الحاضنة بعدم السماح لغير الحاضن بالتدخل فى شئونهم وأيضاً لشعورهم بالاغتراب عن غير الحاضن وعدم الشعور بالمشاعر الودودة**

**والحميمة التي تؤهلهم للحكي والراحة النفسية. والشعور بالبنوة، وهذا ما يؤرق بطبيعة الحال الأطراف غير الحاضنة ، فضلا عن أن ضيق وقت الرؤية يكون عاملا مساعداً لعدم تكملة الحوار الحادث بين الصغير ووالده ، وكثيرا ما يتدخل مندوب غير الحاضنة بقطع الحديث، كما أسفرت ملاحظة موقف الرؤية أيضا أن مشاركة الوالد باللعب مع أبناءه للتقرب منهم كانت ٣٠% ولا يتعدي ربع ساعة مع الأطفال أعمار ٧ سنوات و٨ سنوات وتتمثل في تجربة لعبة معينة يكون الوالد قد اشتراها للطفل كهدية منه .**

**إذن يفتقد موقف الرؤية من سلوكيات هي غاية في الأهمية بالنسبة لخلق الود والحب بين الطرفين وهما اللعب والحكي وهما عاملان مساعدان علي الإندماج والألفة ، وهكذا هناك فجوة بين الأبناء ووالديهم تساعد علي شعورهم بالتيتم .**

**كما أسفرت ملاحظة موقف الرؤية أن ٣٠ % من غير الحاضنين يتأخرون عن ميعاد الرؤية وأحياناً يتخلفوا عن الحضور نهائياً وذلك ما يحزن الطفل ويحبطه ويجعله يردد " مش هاجى المرة الجاية ".**

**إن ٦٠ % من جلسات الرؤية بين الصغير وغير الحاضن تختلف تماماً عن الجلسة بين الوالد وصغيره عادة في المنزل والتي تتميز بالألفة والود والحكي والمرح وتجاذب أطراف الحديث، أما جلسة الرؤية فى المكان المحدد لها فتفتقد إلي الخصوصية حيث يأتي الصغير مع مندوب من الحاضنة يجلس دائماً معه و يكون الخال أو الجد أو العم للأم، وكثيراً ما يوقع الأب علي الحضور في دفتر مع المسئول الإداري في النادي أو مركز الشباب لتأخذ الجلسة صفة الرسمية أو قضاء مهمة رسمية تفتقد إلي العطف والود والأمان والألفة المطلوبة لوجود علاقة سوية بين الوالد وابنه.**

**أما ملاحظة الصغار في المدرسة أوضحت أن ٢٠% منهم يتغيبون كثيرا عن المدرسة بسبب معاناتهم من المرض ودائماً الأم تذهب بهم إلي التأمين الصحي بتصريح من المدرسة ولكن علاج التأمين لا يكفيهم ويحتاجون إلي علاج خاص و الأمهات غير قادرات عليه وهذا ما يؤكد كلام الحاضنات في المقابلة معهن .**

**بالإضافة إلى أن ٣٠% من الصغيرات فى العينة يعانين من الأنطواء داخل المدرسة فهم غير مشاركات للزملاء في اللعب أو في الأنشطة المدرسية ، بينما ٤٠ % من الصغار من الذكور سلوكهم عدواني فهم عادة ما يعتدون بالضرب علي زملائهم ويقوموا بسلوك تخريبى لبعض لوحات الحائط والكراسى وغيرها ، و٣٠% منهم عاديين، وهذه النسبة الأخيرة اتضح أنها لوالدين خفت حدة الصراع بينهما وتتم الرؤية لأبنائهم بشكل هاديء ومتفق عليه دون تأجيج لمشاعر الأطفال من طرف ضد الطرف الأخر– حتى وإن كانت الرؤية تتم علي فترات متباعدة جدا ولكنها بشكل عام يسودها الهدوء والألفة بين الأطراف كلها.**

**كما لوحظ أن ٨٠% من هؤلاء الأطفال لا يصرفون علي شراء الحلوى وغيرها من السلع الترفيهية – كأمثالهم من الصغار– وإنما ينظرون إلى نظرائهم من هؤلاء الأطفال نظرة الحرمان من شيء كم تمنوه ولكنه ليس بيدهم، يعطي ذلك دلالة عن المعاناة الاقتصادية التي تعاني منها الكثيرات من الحاضنات حيث إن النفقة لا تكفي ومعظمهن غير عاملات ومعظم غير الحاضنين تزوجوا مرة أخرى فهم ينفقون على أسرتين يقتسمان دخل غير الحاضن فضلاً عن إنه في الصعيد عموماً فإن الدخول متوسطة أوهي ضعيفة بالنسبة لحجم الإعالة ومن هنا يعاني الأطفال اقتصادياً المعاناة التي تؤثر علي نفسياتهم الصغيرة وتشعرهم بالحرمان مما يتمتع به نظرائهم من الصغار.**

**أما المستوي التعليمي للصغار فكان فوق المتوسط ٣٠ % و المتوسط (٣٠%) والضعيف (٦٠%) ، من هذه النسب يتضح التأثير السلبى على مستوى تحصيل الصغارمن جراء المشكلات التى يعانى منها الصغار عند الإنفصال ومهاترات حق الرؤية.**

**وقد استجاب ٤٠% من الصغار بالبكاء فى موقف سؤال والدهم في المدرسة عن مستواهم التعليمي ومدي المواظبة ، ثم اتهامه للأم بالتقصير في المتابعة والرعاية وطلبه من المدرسة إعطائه ورقة تثبت مستواهم الضعيف أو تغيب بعضهم لتقديمها ضد الأم في المحكمة ونقل الحضانة للحفاظ علي الأبناء.**

**هذا الموقف بالطبع صعب للغاية علي الطفل والذي يستجيب له بالحزن والبكاء ورفض الطعام أحياناً وهذا ما يؤثر علي نفسيته الصغيرة ويجعله يكره والده ويرفض رؤيته في وقت الرؤية .**

**يشعر الصغار الذين ينفذون حكم الرؤية لغير الحاضن إنهم مختلفون عن نظرائهم أو إنهم أقل منهم شأناً ، وقد عبر ٧٠% منهم لبعضهم البعض إنهم يتمنون أن يعيشون في أسر مثل زملائهم تضم الأب والأم معاً يحبون بعض ويحبونهم مثل باقي الأولاد في المدرسة .**

**<u>نتائج الدراسة :</u>**

**<u>فيما يتعلق بالبيانات الأولية للمبحوثين :</u>**

**فقد اتضح أن أعمار المبحوثات تتراوح بين ٢٢ – ٤٠ سنة وأعمار المبحوثين تتراوح بين ٢٨ – ٤٥ سنة ، أى بصفة عامة فإن الإنفصال والطلاق يقع فى فئة عمرية صغيرة إلى حد كبير بالنسبة للجنسين ، مما يثبت عدم مقدرة تلك الفئة على تحمل مسئولية الزواج ورعاية الأطفال.**

**بالنسبة للمستوى الإقتصادى للمبحوثين فقد تراوح الدخل بين ٢٥٠ – ٦٠٠ جنيهاً وهذا الدخل يعتبر ضعيف للغاية بالنسبة لحجم الإعالة حيث إن معظم المبحوثين ٨٠% منهم تزوجوا للمرة الثانية ولديهم أطفال .**

**ثبت من الدراسة أن عدد الأطفال المحضونين فى كل أسرة يتراوح بين طفل إلى ثلاثة أطفال ، حيث إن سنوات الزواج كانت قصيرة تراوحت بين سنة واحدة إلى سبع سنوات .**

**اتضح أن المستوى التعليمى للمبحوثات معظمهن أميات ٦٠% والباقى ما بين الشهادة الإعدادية والدبلوم ، وربما كان لهذا المستوى التعليمى المتدنى تأثيراً سلبياً على مقدرة المبحوثات على احتواء مشكلاتهن الأسرية والبعد بالأسرة عن الوقوع فى براثن مشكلات الطلاق والإنفصال وحق الرؤية وغيرها ، أما المستوى التعليمى للمبحوثين فقد كان أفضل قليلاً من المبحوثات حيث حصل حوالى ٤٠% منهم على مؤهل عالى والباقى بين المؤهل المتوسط والأمى .**

**<u>وفيما يلى نتائج الدراسة بالنسة للتساؤلات :</u>**

**<u>اولاً : فيما يخص التساؤل الأول الخاص بالبعد الاجتماعى لتطبيق قانون الرؤية :</u>**

- **أثبت التحليل للمادة الميدانية أن ٣٥ % من حالات العينة تسود بينهم العلاقات السيئة مما ينعكس على تنفيذ الحاضنة لحكم الرؤية لغير الحاضن وذلك ما يسبب تيتيم الأطفال من الطرف غير الحاضن .**
- **أثبتت الدراسة أن ١٠ % فقط من العينة تتسم علاقاتهم بالتفاهم بشكل حضارى فيما يخص مصلحة صغارهم ، وانعكس ذلك بالتأثير الإيجابى على سلوك ونفسية الصغار ، إلا أنه رغم ذلك يشعر أطفالهم بالتيتيم نتيجة الاتفاق على الرؤية فى المناسبات والأجازة الصيفية وقد كانت تأخذ شكل الاستضافة لعدة أيام لتعويض الرؤية الأسبوعية خلال العام كله .**
- **أثبتت الدراسة أن ٥٠ % من عينة غير الحاضنين لا يعرفون شيئاً عن حياة وخصوصيات ومشكلات أبنائهم بسبب تدخل الحاضنة وأسرتها ورفضهم تدخل غير الحاضن فى حياة أبنائه ، مما يؤثر بالسلب على المحضون ويشعره باليتم من أبيه ، هذا السلوك من الحاضنة وأسرتها يثبت أن فهمهم للرؤية فهماً خاطئاً على أساس أن يرى غير الحاضن صغيره حى يرزق فقط دون التدخل فى حياته أو الحياة معه فى موقف الرؤية حياة عائلية ودودة فهذا ليس من حقه على حد غهمهم الخاطىء لحق الرؤية .**
- **كما ثبت بالملاحظة أن ٤٠ % فقط من الأطفال يستجيبون لغير الحاضن عند الحديث عن مشكلاتهم ، ٦٠ % من مواقف الرؤية بين غير الحاضن والصغار هى رسمية تفتقد إلى مشاعر الود والعاطفة المتبادلة .**

- **أثبتت الدراسة أن ٩٠ % من الأطفال الذين ينفذ معهم حكم الرؤية غرباء عن أسرة غير الحاضن فحق الرؤية للوالدين فقط وفى حالة عدم وجودهم يكون الحق للأجداد وبالتالى فهم لا يرون أعمامهم أوعماتهم وأبنائهم وباقى الأهل فهم لا يعرفون شيئاً عن صلة الرحم التى أوصى بها الدين الاسلامى فى منهاج المعاملات الإنسانية .**

- **أثبتت الدراسة أن ٢٠ % من الأطفال المحضونين يتغيبون عن المدرسة بسبب معاناتهم من بعض الأمراض ، والمستوى التعليمى لهم يتراوح بين ٣٠ % فوق المتوسط ، ٣٠ % متوسط ، ٦٠ % ضعيف . إذن فإن التفكك الأسرى والمشكلات الاجتماعية التى تلازم تنفيذ حكم الرؤية تؤثر بشكل واضح على حالة الأطفال الصحية والتعليمية .**

**مما سبق يتضح تأثير البعد الاجتماعى بصوره المختلفة فى تطبيق قانون الرؤية .**

**<u>ثانيا : فيما يخص التساؤل الثانى الخاص بالبعد الاقتصادى لتطبيق قانون الرؤية :</u>**

- **أثبتت الدراسة أن ٦٥ % من المبحوثات الحاضنات تتعرضن للتعنت من قبل غير الحاضن فى الإنفاق عليهن وأطفالهن ويكون إنتقامهن فى التقاعس فى تنفيذ حكم الرؤية لأبنائه .**

- **أثبت التحليل أن ٦٠% من غير الحاضنين يجلبون الهدايا لأبنائهم وقت الرؤية ويعطونهم أيضاً نقود وذلك لكسب ودهم لأنهم على يقين بأن الحاضنة تحاول زرع كره أبيهم فى نفوسهم فيستخدم تلك الطريقة ليبطل محاولات الحاضنة .**

- **إن ٢٠% من غير الحاضنين لا ينفقون على علاج أبنائهم وهذا ما يثير غضب الحاضنات فيكون الرد بالتعنت فى رؤية الحاضن لأطفاله والذى بدوره يزيد من تيتيم الأطفال .**

- **أثبتت الدراسة أن ٣٠% من الحاضنات مازلن فى عصمة الزوج ويطلبن متعلقاتهن من مشغولات ذهبية وغيرها كما يطلبن الطلاق ونفقة مستديمة لهن وأطفالهن ويرفض الزوج الإذعان لتلك المطالب المادية والطلاق وهذا ما يؤثر بالسلب على تنفيذ الحاضنة لحكم الرؤية بانتظام .**

- **أثبتت الدراسة أن ٨٠% من الأطفال لا يصرفون على شراء الحلوى والسلع الرفاهية كقرنائهم فى المدرسة وهذا ما يشعرهم بالحرمان الاقتصادى والذى يؤثر فى نفسياتهم الصغيرة ويشعرهم بالنقص والدونية عن زملائهم .**

**إذن للبعد الاقتصادى تأثير واضح فى تطبيق قانون الرؤية إذ أنه يتحكم فى مدى تطبيقه والالتزام به طبقاً لرضى الطرف الحاضن عن الاقتصاديات التى يقدمها له الطرف غير الحاضن .**

**ثالثاً : فيما يخص التساؤل الثالث الخاص بالبعد النفسى لتطبيق قانون الرؤية :**

- **أثبتت الدراسة أن ١٠% من أطفال العينة يتأذون نفسياً من جراء المكان الذى ينفذ فيه حكم الرؤية ( وحدة صحية ) حيث إنه لا يدعو إلى البهجة والسرور والفرح وهى المشاعر الطبيعية التى ينتظر أن يشعر بها الطفل عند لقاء غير الحاضن .**

- **أثبت التحليل أن ١٠% من الأطفال الأخوة يشعرون بالإغتراب عن بعضهم البعض وذلك لاتفاق الطرفان على اقتسام حضانة الأطفال بينهما منذ نعومة أظافرهم ، وهذا البعد يحرمهم من مشاعر الأخوة حيث أنهم لا يلتقون إلا فى الأجازة الصيفية أو المناسبات .**

- **أثبتت الدراسة أن ١٥% من غير الحاضنين يعملون خارج جمهورية مصر العربية ودعوى الرؤية من حق الأجداد والتى يتأذى فيها نفسياً الأطفال أولاً لعدم رؤية الآباء ، ثانياً لأن الأجداد كثيراً ما يتخلفون عن ميعاد الرؤية بعد التهيئة النفسية للأطفال لرؤية غير الحاضن ، فضلاً عن تخلف ٢٠% من غير الحاضنين من الآباء لبعد المسافة بين إقامة الطرفين مما يشعر الأطفال بالضيق النفسى ويجعلهم يشعرون أنهم غير مرغوب فيهم .**

- **أثبتت الدراسة أن ٣٠% من الصغيرات المحضونات يعانين من الأنطواء فى المدرسة وعدم الإندماج مع الأقران فى الأنشطة واللعب وغيرها ، كما ثبت أن ٤٠% من الصغار الذكور يتسم سلوكهم بالعدوانية ، ٣٠% منهم عاديين وهذه النسبة الأخيرة اتضح أنها لوالدين تخلوا عن النزاعات بينهما لصالح أبنائهم .**

- **أثبتت الدراسة أن ٤٠% من الأطفال تأصلت فيهم مشاعر الخوف وعدم الشعور بالأمان الاجتماعى والنفسى .**

- **يشعر ٧٠% من الأطفال الذين ينفذون حكم الرؤية أنهم مختلفون عن قرنائهم ويتمنون لو أنهم يعيشون فى أسرة متكاملة متحابة مثل باقى زملائهم .**

**إذن يتأثر أطراف الرؤية نفسياً بطريقة سلبية عندما تكون هناك مشكلات معينة فى حدوث هذا الموقف .**

**<u>رابعاً : فيما يخص التساؤل الرابع الخاص بالمسئولية عن تيتيم الأطفال فى تطبيق قانون الرؤية :</u>**

- **يلقى ٨٠% من غير الحاضنين مسئولية تيتيم الأطفال على تحديد قانون الرؤية لفترة الرؤية بثلاث ساعات أسبوعياً حيث يقرون بأنها فترة قليلة للغاية، ربما لا ينتبهون إلى أن النص القانونى يحدد " ألا تقل مدة الرؤية عن ثلاث ساعات أسبوعياُ " أى من الممكن أن تزيد ، ولكن معظم دعاوى الرؤية يطلب فيها غير الحاضن الحق فى رؤية صغيره مرة واحدة أسبوعياً لمدة ثلاث ساعات .**

- **أثبتت الدراسة أن ٥٠% من غير الحاضنين ألقوا مسئولية تيتيم أطفالهم منهم على الحاضنات اللاتى يزرعن مشاعر الكره فى نفسية الأطفال ضد والدهم ، ١٥% ألقوا المسئولية على أسرة الحاضنة .**

- **أثنتت الدراسة أن ٧٠% من عينة الدراسة غير الحاضنين يلقوا بمسئولية التيتيم على عدم وجود نظام الاستضافة فى قانون الرؤية .**

- **أثبتت الدراسة أن ٣٥% من الحاضنات يلقوا بالمسئولية على غير الحاضن بسبب سفر البعض للعمل خارج مصر وتقصير البعض الآخر متعللاً ببعد المسافات بين إقامة الطرفين. إذن فإن مسئولية تيتيم الأطفال من الطرف غير الحاضن تقع على أكثر من طرف أولهم على الحاضنة وأسرتها ثم على بعض الثغرات فى قانون الرؤية ثم على غيرالحاضن وأيضاً على طبيعة المكان الذى ينفذ فيه الحكم .**

## توصيات الدراسة :

١ – إن مشكلة الحضانة وحق الرؤية للأبناء هى مشكلة لاحقة لمشكلة سابقة عليها هى الإنفصال بالطلاق بين الوالدين ، فلابد أن نحد من وقوع الطلاق فى المجتمع وذلك منذ بداية تربية الأبناء بأن يكون الوالدين قدوة لهم يمثلون الأسرة المتحابة المترابطة وأن يتم حل المشكلات الأسرية بعيداً عن مسمع ومرئى الأطفال .

٢– للأبناء حقوق فى الإسلام فعلي الزوجين إذا أقدما علي الطلاق أن يلتزما بها حتى نحافظ على الأبناء من التيتيم رغم وجود والديهم على قيد الحياة .

٣– ضرورة أن تكثف مكاتب فض النزاع الأسرى فى محاكم الأسرة جهودها لحل الخلافات الزوجية قبل أن تصل إلى مرحلة الطلاق فمن الملاحظ أنه رغم استحداث دور هذه المكاتب إلا أن إشهارات الطلاق مازالت فى زيادة ، وإذا ما وقع الطلاق فلابد أن تأخذ على عاتقها مسئولية تثقيف الطرفين عن حقوق كل منهما وحقوق الأبناء وكيف يمكنهم اجتياز تلك المرحلة العصيبة بأقل الخسائر لهم ولأبنائهم .

٤ – من الأفضل بالنسبة للأطفال أن يتحول قانون الرؤية إلى قانون للرعاية المشتركة بين الطرفين ليشعر الأبناء أنهم يعيشون فى أسر شبه متكاملة ولا يشعرون أنهم مختلفون عن باقى زملائهم ويشعرون بالدونية ، ففى الفترة الأولى من عمر الطفل يعيش فى حضانة أمه وفى نفس الوقت يعطى القانون للوالد حق رعاية ابنه ورؤيته بصفة مستمرة غير محددة بثلاث ساعات أسبوعياً ولكنه يقضى معه عطلة نهاية الأسبوع مثلا وجزء من اجازات الأعياد وعطلة نصف العام ونهاية العام ويندمج مع أسرة الطرف الآخر وهكذا ، وعندما تنتهى تلك الفترة من الحضانة للأم وتنتقل

**للأب تكون للأم نفس الحقوق ، ربما يأتى ذلك بثمار طيبة إذا ما كف الطرفان عن إدخال الأبناء فى الصراع القائم بينهما لأنه من المفترض أنه انتهى بالإنفصال ولم يتبقى إلا مصلحة الأبناء .**

**صعوبات الدراسة :**

- **هناك صعوبات واجهت الباحثة فى الجانب النظرى حيث قلة المراجع فى هذا الموضوع وقلة الدراسات السابقة .**
- **أيضاً الصعوبة فى عملية جمع البيانات والاحصاءات من المحكمة حيث يعتبر الموظفون أن هذه البيانات سرية ولا يمكن تداولها حتى وإن كان لغرض الدراسة العلمية ، فضلاً عن عدم وجود قاعدة بيانات فى المحكمة للتعرف على مجرد الإحصاءات للقضايا بسهولة ولكن الأمر يستدعى البحث من خلال الدفاتر الموجودة على رفوف المحكمة .**
- **الصعوبة فى جمع البيانات من المبحوثين أنفسهم حيث إنهم يتناولون هذا الموضوع بحساسية شديدة وأحيانا يرفضون التحدث فيه .**

# ( ٢ )

# التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتقلد المرأة العربية مراكز اتخاذ القرار "مصر نموذجاً"

**مقدمة :**

**تأثرت المرأة مثل الرجل بالتحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين سواء فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أوبالسلام والأمن ، بل إنها كثيراُ ما تكون أشد تأثراً بهذه التحديات ومن ثم يجب أن تشترك في عملية اتخاذ القرار في جميع المجالات بنفس القوة والعدد دونما تمييز ، وقد شهدت الآونة الأخيرة بعض التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات العربية والتى من الممكن أن تعمل على تغيير الواقع الاجتماعى للمرأة أو زيادة الحراك الاجتماعى بالنسبة لها ، فهل كانت هذه**

**التحولات سبباً فى أخذ خطوات سريعة ناحية تفعيل أدوارهن فى اتخاذ القرار، ولتكن مصر نموذجاً لمعرفة ما آل إليه ذاك الحراك فى وظائف المرأة بعد الثورة التى تبناها الشعب للإصلاح والتغيير.**

**ولذا نعرض فى تلك المقدمة تحليل بسيط للتحول السياسى في مصر إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م والذى كان سبباً فى حدوث التحولات بكافة أنواعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، والتى ربما أثرت سلباً أو إيجاباً في تغير مكانة المرأة وتقلدها مراكز اتخاذ القرار، حيث قام الشعب بثورته فى ذلك اليوم للمطالبة بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة ، سقط على إثرها نظام الرئيس الأسبق والذى أعقبه ظهور قوى سياسية مختلفة سواء أحزاب سياسية أو تيارات دينية ، حيث ساد التخبط السياسى والفكرى فى المجتمع ، وبما أن المرأة جزءَ لا يتجزأ من المجتمع فقد تأثرت بهذه البيئة المضطربة ، وجدير بالذكر أن الدراسة الراهنة لا تهتم بتحليل المستجدات السياسية بقدر اهتمامها بمعرفة مراحل تلك الفترة من ٢٠١١ م إلى ٢٠١٧ م سياسياً للوقوف على ما نتج عنها من تحولات اجتماعية واقتصادية أثرت على تغير مكانة المرأة واتخاذها لمكانها فى مواقع اتخاذ القرار فى بعض هيئات الخدمة المدنية .**

**لقد أعقب سقوط النظام القديم الفترة الانتقالية التى تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد من فبراير ٢٠١١م إلى يونيو ٢٠١٢م ، وفى تلك المرحلة ظهرت بقوة التيارات الإسلامية مثلها مثل باقى التيارات السياسية الأخرى ، ثم انتهت هذه الفترة بعد إجراء الانتخابات وتسليم السلطة للرئيس المنتخب السابق والمنتمى للتيار الإسلامى فى يونيو ٢٠١٢م ، ومكث هذا النظام لمدة عام واحد حتى ثورة يونيو ٢٠١٣م وانتهاء حكم الإسلاميين ، ربما تأثر الحراك الاجتماعى للمرأة بالسلب فى تلك الفترة نتيجة لسيادة الأفكار الإسلامية المتشددة ووجود الصراعات بينها وبين الأفكار الليبرالية والديموقراطية ، أعقبها الانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة إلى الرئيس الحالى وتراجع التيار الإسلامى وانتشرت فكرة الديموقراطية مع الحكم الجديد ، كل فترة من هذه الفترات المتعاقبة من المؤكد أنها تركت مردودا على حراك المرأة فى مصر .**

**إشكالية البحث:**

**لقد أدرك العالم مؤخراً أنه لا توجد أي سياسة أكثر فاعلية في تعزيز التنمية بأنواعها سياسياً واقتصادياً وتعليمياً وغيرها من مجالات التنمية إلا بتمكين المرأة ، فتبوأت المرأة العربية مكانة مرموقة فى مجالات شتى ، و على الرغم من ذلك فإنها مازالت تمثل نسبة ضئيلة في المراتب العليا والقيادية التي**

**تساعد في التأثير على عملية سن القوانين والتشريعات في صالح المرأة ومساواتها في المجتمع وتحملها مسئولية اتخاذ القرار فى الوظائف المختلفة بوضعها فى المراكز القيادية بها ، حيث إن فضاء الإرتقاء بالمكانة الاجتماعية والوصول إلى مراكز اتخاذ القرار فى كافة التخصصات هو حق لكل مواطن فى المجتمع يجد فى نفسه الإمكانيات التى تؤهله لذلك بغض النظرعن نوعه ، كما أن واقع المرأة العربية بوجه عام والمرأة المصرية على وجه التحديد يوضح أنها لا تألوا جهداً فى محاولة الإرتقاء بمكانتها الاجتماعية ومحاولاتها الجادة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار ، رغم ما تلقاه من عراقيل ، ربما أسرية لأنها منوطة بمتطلبات مهمة بداخلها ، أو مشكلات تتصل بالزوج وعدم السماح لها بالقيام بأدوار قيادية معينة خوفاًعليها مرة وخوفاً منها مرات ، أو مشكلات خاصة بنظرة المجتمع لتلك المواقع على أنها ملائمة للذكور أكثر منها للإناث ، حتى لدى بعض النساء .**

**ولكن ماذا بعد عام ٢٠١١ فى مصر ؟ هل زادت هذه المشكلات أم استحدثت أسباب أخرى عرقلت مسيرتها وطموحها فى الإرتقاء بمكانتها الاجتماعية عن طريق صعودها إلى تلك المراكز الوظيفية المرموقة ؟ أم استحدثت نظم وظروف تدعمها ؟**

**لقد شهدت بعض الدول العربية ومنها مصر تحولات سياسية بعد ثوراتها بما انطوت عليه هذه الثورات السياسية من تأثيرات اجتماعية واقتصادية تأثرت بها كافة الفئات ومن ضمنها المرأة فهل كان ذلك التأثير يمثل ربيعاً فعلياً لمستقبل المرأة وتغير المكانة والدور الذى تقوم به حتى تصل إلى مراكز اتخاذ القرار ؟**

**، وهنا تتناول مشكلة الدراسة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى انتابت مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث الفوضى السياسية بما ارتبط بها من فوضى اجتماعية اقتصادية ثم حكم الإخوان المسلمين وما تبعه من ظهور جانبين فى المجتمع المصرى الرافض والمؤيد ثم ثورة يونية ٢٠١٣م وسقوط النظام الإسلامى ثم الانتخابات الرئاسية وتولى الرئيس الحالى فى ٢٠١٣م ، اجتاح البلاد خلالها الأزمات بكافة أشكالها ، ربما كان لهذه الظروف المتغيرة تأثيراً بالسلب أو بالإيجاب على المرأة فى محاولاتها الدائمة للإرتقاء بمكانتها الاجتماعية لوصولها إلى مراكز اتخاذ القرار ، لقد جاء شعار الثورة المصرية (عيش – حرية – عدالة اجتماعية) ورغم ما وصلت إليه المرأة قبلها من بعض المشاركات فى المجالات المختلفة فى العمل والقيادة إلا أن ذلك ما زال لا يرضي طموحها أو يشعرها بالعدالة داخل**

**المجتمع فمازالت الفجوة واسعة بين ما تحقق وما يجب تحقيقه بالمقارنة بنسبة تواجدها فى المجتمع ، بسبب المعوقات الاجتماعية والثقافية المتمثلة بالأعراف والتقاليد والممارسات الإدارية والموروثات الثقافية.**

**والجدير بالذكر أننا نجد مشاركات المرأة فى اتخاذ القرار على مستوى الدول العربية بنسب متفاوتة ، لكن السؤال الذى يُطرح هل المرأة عندما تترك لها الفرصة أن تتقلد تلك المواقع تقوم فعلاَ باتخاذ القرارات التى تنبع منها دونما تدخل من النصف الأقوى فى المجتمع .**

**ومن ثم جاء الهدف الرئيس للبحث في التعرف على تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها مصر بعد الثورة على مدى ما حققته المرأة من تقدم وصعودها إلى مراكز اتخاذ القرار بين صفوة المجتمع فى المجالات المختلفة ، والتعرف على العوائق التى واجهتها .**

**وقد تفرع من الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية متمثلة فى :**

- **التعرف على دور التنشئة الأسرية والمجتمعية في إعداد الفتاة للأدوار القيادية**
- **الكشف عن تأثير الأفكار الدينية والتقليدية بعد الثورة على الإرتقاء بمكانة المرأة ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار.**
- **محاولة التعرف على تأثير الأزمات الاقتصادية – التى تعرض لها المجتمع المصرى بعد الثورة– على الإرتقاء بمكانة المرأة ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار.**
- **الكشف عن تأثير التغير القيمى بعد الثورة على وجود الصراع بين المرأة و مرؤسيها من الرجال**
- **التعرف على المعوقات التي تواجه المرأة عند ارتقائها إلى مراكز اتخاذ القرار ومدى معرفتها للوائح الإدارية في قانون الخدمة المدنية .**

**أما عن أهمية البحث نظرياً فتكمن فى تناوله موضوعاً يمس النصف الآخر والفاعل من المجتمع ألا وهوالمرأة وقضية تمكينها وارتقائها بمكانتها الاجتماعية فى المجالات المختلفة فوصول المرأة إلى تلك المراكز القيادية يعتبر أساس عملية التنمية وأهم عناصر الديمقراطية التى تنشدها الدولة بعد الثورة الأخيرة ، وكذلك يعتبر أسلوباَ حضارياَ تشعر المرأة فيه بذاتها كونها ممثلة فى صفوة المجتمع المشاركة فى اتخاذ القرارات فى المؤسسات المجتمعية المختلفة ، حيث يوسع ذلك من القاعدة الشرعية لها ويجعلها تستند إلى الاتجاه الديموقراطى الذى تتطلع إليه الدول فى تلك الآونة ، وعلى جانب آخر فإن معظم الدراسات**

**التى تناولت قضايا المرأة وحقوقها تنظر إليها من منظور المشاركة السياسية وحصتها فى البرلمان والمجالس المحلية والأحزاب السياسية، ولكن ليست هذه المكانات فقط التى تتمثل المرأة بداخلها فالشريحة الأوسع انتشاراَ وأكثر تأثيراَ هى تقلدها المراكز القيادية فى الهيئات المحلية فى المحافظات .**

**وفى هذا السياق نجد إحصائيات المرأة فى وظائف الإدارة العليا طبقاَ لإحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٨٨م كانت النسبة ٧.٣% زادت إلى ١٦.٢% عام٢٠٠٥(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٠م )، ورغم ذلك فإن نصيب المرأة فى هذه المواقع المؤثرة فى صنع القرار مازال أقل من خُمس الوظائف (قنديل،أمانى،٢٠١٤، ٢٢٠)**

**وليس أدل على أهمية الموضوع من اختيار الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م ، وفي احتفالها باليوم العالمي للمرأة موضوع مشاركة المرأة في عملية صنع القرار شعاراً لاحتفالها بهذا اليوم على أساس أن ذلك يمثل فرصة لتقييم الدرجة التي أصبح بها صوت المرأة مسموعاً في قاعات مجالس الإدارات والبرلمانات وغيرها ( هيئة الأمم المتحدة ، ٢٠٠٦م) ، وعلى جانب آخر نجد أن قضايا المرأة قد حظيت بأهمية خاصة فى الحديث عن الإصلاح السياسى والاجتماعى ، فقد اتجهت حركة الإصلاح نحو ربط نفسها بمبادىء الألفية والتى وضعت تنمية المرأة وزيادة قدرتها على المشاركة أحد الأهداف الرئيسة التى تسعى إلى دعمها حيث نص الهدف الثالث منها على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (زايد ،٢٠١٠ ،١٨) ، وأهم مشاركة للمرأة هى تقلدها مراكز اتخاذ القرار ودعمها للوصول إليها.**

**أما الأهمية التطبيقية فتتمثل من خلال النتائج النهائية فى وضع مجموعة من الآليات التى تساعد على تلافي معوقات ارتقائها بمكانتها من قبل الجهات المنوطة بالأمر والعمل على تعزيز قدراتها بكافة الطرق المتاحة.**

**الفروض: وقد استندت الدراسة إلى الفروض الآتية :**

- **هناك دور فاعل للتنشئة الأسرية و المجتمعية للمرأة لتمكينها من مراكز اتخاذ القرار.**
- **هناك تأثير سلبي لوجود الاتجاهات الفكرية الدينية المتشددة والتقليدية بعد ثورة ٢٠١١على الإرتقاء بمكانة المرأة لتصل إلى مراكز اتخاذ القرار .**
- **هناك تأثير سلبي للأزمات الإقتصادية بعد الثورة على وصول المرأة إلى مكانة عليا تمكنها من اتخاذ القرار.**

- هناك تأثير سلبي للتغير القيمى بعد الثورة على وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار .
- هناك معوقات تواجه المرأة عند ارتقائها إلى مراكز اتخاذ القرار .

أما عن التوجه النظرى للبحث فقد انطلق من بعض قضايا نظرية الصفوة والنظرية النسوية :

نظرية الصفوة : تعتبر الصفوة جماعة من الأشخاص يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة فى مجتمع معين ويُستخدم المصطلح للإشارة إلى النفوذ الذي تمارسه هذه الجماعة وبخاصة القلة الحاكمة في مجال محدد ؛ فهي تلك الجماعة المعروفة اجتماعياً وذات خصائص لها قيمة محددة كالمقدرة العقلية أو القوة الأخلاقية التي تؤدى إلى درجة عالية من الهيبة والنفوذ ، وتشير كلمة الصفوة إلى الأقلية أو القيادات في الميادين المختلفة وهى تلك الجماعات التي لها سلطة اتخاذ القرار في تلك المجالات ( غيث،١٥٤،٢٠٠٦) ، كما أن الفكرة الرئيسة لأصحاب نظرية الصفوة هي أن جميع الناس الموجودين داخل المجتمع يتم حكمهم والتحكم فيهم بواسطة الصفوة ( Parry ,2005,24 ) ، فالنظرية الصفوية عند "باريتو" تستند إلى أبعاد سيكولوجية خالصة ، والصفوة لديه ليست نتاجاً لقوى اقتصادية كما يقول ماركس ، ولكنها نتاج لما أسماه بـ "الخصائص الإنسانية الثابتة عبر التاريخ ( Marshall ,2007,10)، أى أن هناك صفات للشخصية التى تعد من جماعة الصفوة تؤهلها أن تكون فى مواقع اتخاذ القرار ويتناول البحث بالدراسة المرأة فى تلك المراكز القيادية ومدى امتلاكها لهذه الصفات الشخصية وتعمل على صقلها سواء بنفسها أو عن طريق المجتمع لتقوم بدورها القيادى.

لقد قسم باريتو المجتمع من خلال نظرية الصفوة إلى فئتين ، فئة العامة ويسميها "اللاصفوة وفئة عليا وهى الصفوة وهى صغيرة نسبياً و يعمل أعضاؤها بالسياسة وأمور الحكم ويؤثرون بدرجة مباشرة أو غير مباشرة على تسيير إدارة شئون المجتمع وهؤلاء يشكلون صفوة حاكمة ويعمل بعضها الآخر في مجالات وأنشطة غير سياسية ولكنها مجالات مرموقة، أي أن الصفوة عند باريتو تنقسم إلى صفوة حاكمة تتألف من الذين يلعبون دوراً بارزاً ومباشراً في تشكيل سياسة المجتمع ، وصفوة غير حاكمة تتألف من الذين لديهم قدرات ومواهب خاصة ، ولكنهم ليسوا في مراكز القوة ( ليلة ، ١٩٩١،٥١٠) ، وهنا نجد الدراسة الراهنة تنطلق من خلال قضايا باريتو وتضم المرأة فى مواقع اتخاذ القرار التى تمثل الصفوة التى لها دور فى تنمية وتغيير المجتمع فى مجالات وأنشطة غير سياسية ( تعليمية- اجتماعية - صحية ) .

بالإضافة إلى ذلك أشار باريتو إلى أنه ليس من الضروري أن يكون الإنتماء إلى الصفوة وراثياً ، ولهذا تحل صفوة جديدة من مختلف فئات المجتمع محل القديمة وذلك يضفى نوعاً من التوازن في النسق الاجتماعي وهذه الحركة المستمرة تساعد على وجود التغير الاجتماعي ، ويتضح ذلك جلياً من خلال نظريته عن (دورة الصفوة Circulation of elite) ((Pareto,2003,3 ، وقد يتماثل ذلك مع اتجاه تمثل الديموقراطية كتوجه سياسى ضمن متطلبات ثورة يناير والتى تعد ضمن التحولات الاجتماعية بعد الثورة.

وعلى جانب آخر نجد مفهوم الصفوة في الصياغة التي قدمها "موسكا" يستند إلى ركائز ذاتية مثل القدرة التنظيمية(Udehn ,2003,45 )، وبناء عليه فالصفات الأساسية التى تؤهل المرأة لتكون فى مواقع اتخاذ القرار هى قدرتها على التنظيم ومؤهلاتها العقلية الرشيدة.

أما مكانة الصفوة لدى "رايت ميلز" فلا تتوقف على قدرات الأفراد وخصائصهم السيكولوجية كما جاء فى مقولات "باريتو" ولكنها تتحدد أيضاَ في ضوء البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ، وارتباط الدراسة بمقولة ميلز تتضح فى مدى تحديد البناء الاجتماعى والاقتصادى (Mills1974,279) للمجتمع بعد الثورة لمكانة المرأة فى مواقع اتخاذ القرار وربما يؤثر فى مستوى الأداء الفعلى لديها.

النظرية النسوية: يشير مصطلح الجندر إلى أن الاختلافات بين الجنسين والتمييز الجنوسى يرجعان للتركيبة الاجتماعية الثقافية لا إلى الطبيعة البيولوجية القائمة على الجنس ‘فمفاهيم الذكورة والأنوثة هى صناعة اجتماعية ثقافية ( الجهنى، ٢٠١٥، ١٢٩) ، فالفكرة الأساسية فى الاتجاهات النسوية عامة تتمثل فى أن المرأة كياناً وشخصاً له مكانته التى تتماثل مع مكانة الرجل، لذلك لابد وأن تكون معاملة كل من المرأة والرجل مبنية على أساس احترامها بنفس القدر، ويرى الليبراليون حرية الفرد ومكانته باعتبارها مستقلة عن علاقته بالآخرين فى المجتمع كما ينظرون إلى استقلالية الفرد باعتبارها شيئاً فطرياً وأن النظام الاجتماعى المثالى هو النظام الذى تتحقق من خلاله تلك القيمة من خلال عاملين هما :أحكام المساواة فى الحقوق المدنية والالتزام بهذه الحقوق بصورة تمنح الأفراد قدراً من الحرية يستطيعون من خلالها اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم ، وتوفير مجموعة من الضوابط أو الحقوق السياسية التى تمكن الأفراد من حماية وتأكيد الحقوق المدنية ، فالهدف الأساسى للاتجاه النسوى الليبرالى هو المطالبة

بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة فى إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور مزيداً من الحرية والديموقراطية ( عبد الرحمن ، ٣٨-٣٩ ، ٢٠٠٢م)

وطبقا لمقولات النسوية الليبرالية فإن المرأة فى مراكز اتخاذ القرار لابد أن تكون مستقلة تستشعر حريتها الفطرية فى ظل نظام اجتماعى يوفر لها المساواة فى الحقوق حتى تكون قادرة على اتخاذ القرار فى مركزها الاجتماعى ، وعلى جانب آخر يوفر لها المجتمع ضوابط تساعدها فى تحقيق حقها فى اتخاذ القرار ، ربما يتمثل ذلك فى بعض القرارات التشريعية "حيث إن حقوق المرأة قد ضمنها لها دستور الدولة سواء فى دستور ١٩٧١ والمعدل سنة ١٩٨٠ فى المادة (٤٠) وما تلاه من دستور ٢٠١٤ ، حيث نصت المادة ١١ على أن الدولة تكفل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" وفقا لأحكام الدستور كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة دون تمييز ضدها (دستور جمهورية مصر العربية ،٢٠١٤، ٥ ) ، وذلك يعنى إقراراَ لحقوق المرأة ومنها تقلدها مراكز اتخاذ القرار، وفى نفس الوقت جاء فى تلك الآونة إعلان الدولة بأن عام ٢٠١٧ هو عام المرأة فكيف تحقق عام المرأة على مستوى الوظائف الإدارية العليا فى بعض المؤسسات الرسمية المؤثرة فى الدولة فى مجالاتها الصحية وعلى مستوى إدارات التعليم الجامعى والمجال الاجتماعى وهى تمثل الطبقة المتوسطة وليست الرموز الساطعة المعروفة سياسياَ فكيف تأثرت القيادات هنا بالتغيير وهل كان عوناَ لها على تولى المراكز القيادية فى الهيئات الحكومية ؟

ولقد جاء فى توجه "جانيت راد كليف ريتشاردز " المعبرة عن النسوية الليبرالية بأن السبب الوحيد لعدم قوة ونشاط النساء كمواطنات هو أنهن لم يبذلن جهداً كافياً للحصول على حقوقهن فى المجتمع( ريان ،٢٠٠٥ ، ٦٢)، ولكننا نجد مع الثورة أن هناك مطالبة من النساء بحقوقهن المختلفة وجاءت بناء عليه بعض التشريعات فهل هى كافية لهن ؟ وهل عبرت عن حقهن الفعلى فى اتخاذ القرار ؟ يرتبط ذلك بدعوة أصحاب الاتجاه النسوى الماركسى إلى تبنى فكرة "تنمية الوعى" ويقصد بها ضرورة وجود وعى نسوى يحرر طرفى العلاقة من المفاهيم والتقاليد المتوارثة ( المصلى،٢٠١٣، ٢٠١) وعلى جانب آخر نجد اتفاق منظرى النسوية "جون ستيوارت مل" و"هاريت تايلور" فى الدفاع عن عقلانية النساء وفسرا العقلانية بأنها القدرة على اتخاذ قرار مستقل لتحقيق الذات ( العزيزى ، ٢٠٠٥ ،١٥٥) ، ومن هنا اهتمت الدراسة بمدى تحقق عقلانية المرأة مع التحولات المختلفة إبان الثورة وتمكنها من تصاعدها فى مراكز اتخاذ القرار فى المؤسسات المختلفة وتحقيقها لذاتها.

**وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها النظرية النسوية الليبرالية فى دعم المرأة على الدخول لسوق العمل، وهو إنجاز ساعد في النيل من هيمنة الرجال وتحكمهم في فرص العمل المتاحة، إلا أنها كانت أقل نجاحاً في القضاء على أشكال التمييز الأخرى غير المعلنة في مؤسسات العمل، التي تمنع المرأة من تقدمها وارتقائها مناصب أعلى أسوة بالرجل ، فهناك سقف زجاجي غير مرئي يمنع المرأة من الترقي والحصول على مناصب أعلى في مؤسسات العمل التي تلتحق بها ( عبد العظيم،٦٤١،٢٠١٤) ، وهذا ما تركز عليه الدراسة الراهنة فى التحقق من المعوقات التي تعرقل المرأة فى مؤسسات العمل لتحد من نجاحاتها وتقلل من فرصها للترقي .**

**المفاهيم : مفهوم التحولات الاجتماعية : هى المظهر الديناميكي للمجتمع الإنساني، والحركة الإطرادية المستمرة المتتابعة التي تتم من خلال التفاعل الاجتماعي عبر الزمن ( رشوان،٢٠٠٨، ٢٣) ، أيضاً هى نمط من العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضع معين يطرأ عليها التغير أو الاختلاف خلال فترة محددة من الزمن (أبو طاحون ،٣،١٩٩٧).**

**أما المفهوم الإجرائي للتحولات الاجتماعية فنعني به المظهر الديناميكى فى المجتمع المصرى فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية التى أفرزتها التفاعلات الاجتماعية المختلفة خلال الفترة من ٢٠١١ حتى نهاية ٢٠١٧ بما نتج عنها من تأثير على مدى ارتقاء المرأة بمكانتها الاجتماعية.**

**مفهوم اتخاذ القرار: هو أسلوب الاختيار الرشيد بين البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين(الأشهب،١٥،٢٠١٥) ، وعلى جانب آخر يحدد القرار بالزمن فهناك مفهوم يركز على أن القرار هو اختيار أنسب البدائل القابلة للتنفيذ فى زمن اتخاذ القرار تجاه مشكلة معينة ويتوقف على مدى خبرة متخذ القرار فى حسم الاختيار (العنزى ،٧٢،٢٠١٣) .**

**ونعني بتقلد المرأة مراكز اتخاذ القرار ، الجهد الذى تبذله للإرتقاء بمكانتها الاجتماعية وترسيخ حقوقها بعدم الاستبعاد من خيارات الحياة والقرارات المجتمعية بفضل استخدام عقلانيتها الرشيدة ومن ثم وصولها إلى قمة الهيئات فى المجتمع والتى تمكنها من التواجد فى مكان السلطة لاتخاذ القرار سواء فى المجال الصحى أو الاجتماعي أو التعليمي .**

**وليس حق المرأة فى تقلد مراكز اتخاذ القرار كما يتراءى لدى البعض بالنظرة التقليدية أو الأكثر شيوعاً التى ترى حقها فى الانتخاب والترشح فقط ، ولكن اتخاذ القرار يشتمل على ممارساتها الفعلية فى المجالات المختلفة ، وليس الإكتفاء بأنها تكون على رأس العمل كوظيفة من وظائف قمة الهرم الوظيفى ، لكن تفعيل هذه الوظيفة القيادية ، لأنها من الممكن أن تعانى من التهميش فى اتخاذ القرار فعندما يحين الوقت لاتخاذ القرارات الحاسمة كثيراً ما تُنحى جانباً .**

**وفى ضوء هذا الموضوع تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة على المستوى العالمى و العربى والمحلى ذات العلاقة بالبحث الراهن ، جاءت الدراسة الأولى بعنوان دور المرأة في الحياة السياسية "دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل(٢٠٠٠– ٢٠١٥) تبلورت فى عدد من التساؤلات أهمها: ما وضع كلاً من المرأة المصرية داخل المجتمع المصرى والمرأة البرازيلية داخل المجتمع البرازيلى من الناحية السياسية ؟ ، ما أهم المعوقات التى تقف أمام تمكين المرأة فى الحياة السياسية مقارنة بين مصر و البرازيل ؟ واستخدمت المنهج المقارن ، ومن أهم النتائج أن القانون فى الحياة التشريعية فى البرازيل ينص على أن جميع الأحزاب السياسية يجب أن يكون٣٠٪ من مرشحيهم من النساء، ويقترح مشروع قانون مجلس الشيوخ زيادة هذه النسبة إلى ٥٠٪ ، أما فى مصر نسبة تمثيل المرأة فى الحياة البرلمانية تفاوتت صعوداً وهبوطاً، وإن كانت بشكل عام تمثل نسبة ضئيلة لا تتناسب مع حجم النساء ، كما أن عضوية المرأة فى الأحزاب المختلفة لاتزيد عن ٣ % في بعض المحافظات، ولا تزيد عن ١٥% في أكثر المحافظات، ولا يوجد تمثيلاً مناسباً للمرأة فى المستويات القيادية للأحزاب ، وقد يرجع ذلك إلى عدم اهتمام الأحزاب بمشاركة المرأة، وكذلك إلى عدم إيمان المرأة بجدوى هذه المشاركة ، أما عن المعوقات فى البرازيل فتكمن فى ارتفاع نسبة البطالة بين النساء وعدم التكافؤ بين دخل المرأة والرجل ، بينما فى مصر يعتبر الموروث الثقافى من أهم المعوقات ويتمثل فى رفض الدور السياسى للمرأة حيث يقتصر عملها على العمل الخاص بينما إدارة الدولة جزء أصيل من عمل الرجل ، وكلك ضعف الدعم الحزبى للمرأة ( عجلان ،٢٠١٥).**

**إذن أوضحت هذه الدراسة الفرق الكبير فى إنجازات المرأة ووضعها الاجتماعى بين الدولتين فمازال الموروث الثقافى يلعب دوراً كبيراً فى تعطيل النساء عن العمل السياسى فى مصر، فقد اهتمت هذه الدراسة بالمرأة فى مراكز صنع القرار السياسى فقط ولكن البحث الراهن يهتم بإمكاناتها فى اتخاذ القرار فى**

**المؤسسات المختلفة للدولة وليست قصراً على المجال السياسى ، وربما يدل ذلك على أن معظم الدراسات السابقة التى تتناول إنجازات المرأة تهتم بالمجال السياسى على أساس أنه يمثل قمة الأداء فى الدولة .**

**وجاءت الدراسة الثانية بعنوان : مدخل لدراسة دورالمرأة في مستويات الإدارة العليا في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ، هدفت إلى قياس مشاركة المرأة الفلسطينية في شغل الوظائف العامة في فلسطين، وبخاصة الوظائف العليا منها ، وكذلك البحث في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بما يكفل للمرأة ذات الحقوق التي يتمتع بها الرجل، وذلك من خلال استعراض النصوص القانونية الخاصة بمعايير التوظيف والتقييم والترقية، والاستفادة من العلاوات والحوافز والتأكد من عدم انطوائها على أي تمييز ضد المرأة ، واعتمدت الدراسة على إجراء مسح ميداني لعدد من العاملين والعاملات في المؤسسات العامة المختلفة ، كذلك عمل مناقشات مع مجموعة مختارة من النساء العاملات في مؤسسات السلطة العامة، مع التركيز على موظفات الفئة الأولى والعليا، وقدخلصت الدراسة إلى أن نسبة النساء العاملات فى الخدمة المدنية متدنية للغاية ، وعدم العدالة في توزيع النساء على الدرجات الوظيفية المختلفة أى يوجد تمييز ضد المرأة في تفسير قانون الخدمة المدنية وتطبيقه، ويعتمد التقييم الوظيفى بشكل كبير على العلاقات الشخصية بين الموظف ورئيسه (فارس،٢٠٠٥).**

**وإذا ما تناولنا هذه الدراسة بالتحليل نجدها وثيقة الصلة بالبحث الراهن حيث الاهتمام بالنساء فى مؤسسات الخدمة المدنية ، وقد جاءت النتائج غير مُرضية إلى حد كبير ، ربما دولة فلسطين لها ظروف سياسية خاصة ، نظراً لوجود الاحتلال الإسرائيلى ، لكن فى حقيقة الأمر إن تلك المؤسسات هى تابعة للدولة الفلسطينية ولا حماية عليها من الاحتلال ، فما يزال التمييز ضد المرأة فى تفسيرهم للقانون الإدارى ووجود التمييز الناشىء عن العلاقات الشخصية وليس التقييم الموضوعى ، وسوف يتناول البحث الراهن مدى تأثير هذه العلاقات الشخصية والوساطة على وجود التمييز من عدمه فى وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار فى المؤسسات المصرية .**

**وهناك دراسة أخرى فى المجتمع الفلسطينى اهتمت بالمرأة فى مراكز صنع القرار السياسى ، بعنوان دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ( ١٩٩٥-٢٠١٠) هدفت إلى معرفة المُعيقات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحد من تولي المرأة مراكز عليا لصنع القرار في القطاع الحكومي ، واستعانت بالمنهج التاريخى والمقارن ومن الأدوات الاستبيان والمقابلة، ومن أهم**

**نتائجها أن تواجد المرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار وفي المناصب الحكومية العليا مازال ضعيفًا، مما يعيق دمج النساء في عملية التنمية، ومن أهم العقبات لوصول المرأة للمناصب القيادية المفاهيم والأعراف وعدم وعي المرأة بحقوقها، وغياب المؤسسات الديمقراطية. (القطب ، ٢٠١٢ )**

**وقد تناولت دراسة أخرى المرأة فى مواقع صنع القرار وكانت بعنوان: المرأة والتمكين من السلطة واتخاذ القرار " دراسة على بعض القيادات النسائية فى المجتمع المصرى ، هدفت إلى محاولة التعرف على واقع المرأة داخل المجتمع المصري، ومدى تمكينها من ممارسة وصناعة القرار والوصول إلى السلطة والمناصب القيادية ، ووضعت عدة تساؤلات أهمها ، ما أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحول دون وصول المرأة إلى مراكز السلطة واتخاذ القرار؟ وخلصت إلى أن الأعباء الأسرية تلعب دوراً هاماً في وصول المرأة المصرية إلى مواقع السلطة حيث إن الأعباء الأسرية فى مصر مازالت من اختصاص المرأة وحدها، أيضاً سيادة القيم الذكورية داخل المجتمع المصري، فمازالت النظرة إلى الرجل والمرأة على أساس التكوين الفيزيقي وليس على أساس القدرات والمهارات، مما أدى إلى اعتبار المرأة مخلوق ضعيف مقارنة بالرجل ( الملاح ،٢٠١٤ ) .**

**إن المناصب السياسية ليست كل ما يهم المرأة كما أن النسبة التى تهتم بالسياسة تعتبر قليلة نسبة إلى تواجد المرأة العاملة فى المؤسسات الخدمية بالدولة وحقها فى أن تصل إلى المناصب القيادية فيها بالنسبة إلى قدراتها العقلية وعملها وتقييمها الوظيفى الموضوعى بعيداً عن العلاقات الشخصية والنظر إليها على أنها المخلوق الأكثر ضعفاً ، فيتم استبعادها من مراكز اتخاذ القرار التى من الممكن أن تبدع فيها مثل الرجل وربما أفضل في بعض الحالات .**

**وعن التمييز النوعى فى العمل أجرت "ليندامازين" دراسة تتبعية للكشف عن تأثير النوع والمؤهلات الدراسية على التمييز الوظيفى ، وقد كشفت نتائج المقارنة خلال عقدين عن تحسن فرص دخول المرأة للعمل قى الوظائف العليا خاصة عند حصولها على شهادات وخبرات ما بعد مرحلة البكالوريوس ، على حين فقدانها لهذه الفرص إذا لم تحصل على دورات تدريبية وشهادات أعلى ،وبالمقارنة بأوضاع الرجل فهناك استمرارية التمييز بين المرأة والرجل فى مجال الوظائف العليا (عثمان،٢٠٠٢، ١٦٢)**

والجدير بالذكر أن الحقوق لا تتجزأ فلابد أن تحصل المرأة على جميع حقوقها المادية والمعنوية لتقوم بأداء أدوارها على أكمل وجه وفى ذلك ذكر "ساروج باتشورى" Saroj Pachauri " مدير التنظيم الدولى غير الحكومى لمجلس السكان بجنوب وجنوب شرق آسيا " أن الدراسات أثبتت أنه عندما تمتلك النساء وسائل الثروات فإن ذلك يحسن من قدرتهن على صنع القرارات (Ranjit,2005) ، فلابد أن تهتم الدول بتنمية المرأة من جميع الجوانب كى تبدع فى مجال اتخاذ القرار .

وهناك دراسة ترتبط بشكل كبير بالدراسة الراهنة وهي بعنوان "نجاح و دافعية القيادات النسائية في إدارة التعليم العالي في أمريكا" ، هدفت إلى فهم التجارب التي أثرت على النساء و دفعتهم إلى السعي نحو تقلد الأدوار القيادية العليا في التعليم العالي ، و التعرف على أبرز التحديات التي تواجههن و كذلك التعرف على الاستراتيجيات التي تساهم في تطوير القيادة المهنية النسائية ، و اعتمدت الدراسة على استخدام الملاحظة و المقابلة و تحليل الوثائق ، وتم التطبيق على (١١) إمرأة تعملن في المناصب القيادية و التنفيذية في إدارة التعليم العالي ، وتمثلت أهم النتائج في : الرغبة الشديدة لدى القياديات في إحداث فروق إيجابية في مساعدتهن للآخرين لتحقيق نموهن الشخصي ، رؤيتهن بأن القيادة تكون ناجحة حين تتوفر العوامل التحفيزية الخارجية مثل : التدريب ، الأجور التحفيزية ، القدوة ، التقدير ، و الحوافز الداخلية مثل : الثقة بالذات ، أيضاً من أهم متطلبات القيادة القدرة على ممارسة استراتيجية التواصل الفعال مع الآخرين و النظرة الإيجابية لسير الأمور العملية ، و القدرة على التغلب على الصراعات. ( Nakitenede, 2012 ) ، إذن من أهم المجالات التى تتمثل فيها القيادات النسائية في مراكز اتخاذ القرار مجال التعليم الجامعي ، وقد تمثل كأحد مجالات التطبيق في الدراسة الحالية مع اختلاف درجات الثقافة والإمكانات المادية بين المجتمعين .

المرأة ومواقع اتخاذ القرار فى التشريعات الدولية (رؤية تاريخية ):إن تقلد المرأة للمناصب العليا ذات الشأن فى بلدتها كى يكون لها الحق فى رسم سياساتها على اختلافها السياسية والاقتصادية والتعليمية وغيرها هو ضمن حقوقها التى نصت عليها المواثيق الدولية من عشرات السنين، إذ يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨من خلال المادة (٢١) منه إن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده مباشرة أو بواسطة ممثلين يتم اختيارهم بحرية كما أن لكل شخص وعلى قدم المساواة مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده ( الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ) ، كما اتضح ذلك فى اتفاقية الحقوق السياسية التى أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٠ ديسمبر وبدأ تنفيذها اعتباراً من

يوليو ١٩٥٤ ، حيث نصت المادة الثالثة على أن للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطنى بشروط تساوى بينهن وبين الرجال دون تمييز، كما بوصفها تشريعاً شاملاً لحقوق CEDAW) اهتمت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ( المرأة لتقرير مساواتها بالرجل بالنص فى المادة (٧) على أن توفر الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فى الحياة السياسية والعامة للبلد، بوجه خاص تكفل للمرأة الوقوف على قدم المساواة مع الرجل بالمشاركة فى صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفى شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة فى جميع المستويات الحكومية ( إسماعيل ، ٢٠٠٣، ٣٣) ، ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بالشأن السياسى الخاص بإقرار التشريعات المحلية على حق المرأة فى اتخاذ القرار يتمثل على سبيل المثال "فى إقرار قانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب المساواة بين الرجل والمرأة فى حق الترشيح ( إسماعيل ،٢٠٠٣، ٣٥) ، كما نص الإعلان العالمى بشأن الديموقراطية فى فقرته الرابعة على أن تحقيق الديموقراطية يقتضى شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة فى إدارة شئون المجتمع الذى يعملان فيه على نحو متكامل ( الاتحاد البرلمانى الدولى ،١٩٩٧) ، ومن ناحية أخرى كان موضوع المرأة فى صنع القرار أحد أهم محاور مؤتمر بكين ١٩٩٥ ، كما أوضح التقرير السنوى للبنك الدولى عام ٢٠٠٣ أن تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة ويعد واحداً من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة .(أبو خفيلة ٢٠١٦،٤٦٢)

إن كل هذه التشريعات لو طبقت واقعياً لنالت المرأة حقها في مراكز اتخاذ القرار وتوليها المناصب العليا وما كانت هناك مشكلة ولكن في حقيقة الأمر أن التشريعات والقرارات تعد كثيرة أما إذا اتجهنا إلى عنصر التنفيذ نجده أقل فاعلية على مستوى المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر، فتتولد المشكلات من جراء ذلك .

متطلبات مشاركة المرأة فى مواقع اتخاذ القرار : إن ربط حركة وأداء المرأة العربية فى المواقع القيادية باستراتيجية التنمية الشاملة من جهة وضرورة توسيع هوامش الديموقراطية من جهة أخرى يعطيان دورها القيادى كثيراً من الجدية والمرونة ويتيحان لها آفاقاً واسعة للتطور ، والمرأة فى هذا السياق هى فى أمس الحاجة لتأدية دورها على أساس برنامج محدد لتبنى اتجاه جدى فى التطوير والتنمية ، حيث تتحسن إمكانات نجاحها كلما تواصلت مع المؤسسات الاجتماعية والوطنية واشتركت فى صنع القرار (أبو علبة ،٢٠٠٤،٢٣)، ونظراً إلى أن هناك قناعة لدى البعض فى المجتمع بأن مستوى أداء المرأة وكفاءتها فى

**مواقع اتخاذ القرار أقل من مستوى الرجل ، وحتى تتلافى تلك الاتهامات تحتاج إلى صقل قدراتها بشكل جيد لتفادى كثيراً من المعوقات المجتمعية والذكورية ، حيث تطوير مهاراتها التدريبية واستخدامها لشبكة الإنترنت والتى تعتبر لغة العصر ودخولها فى الروابط المتخصصة للمرأة لتوسيع ثقافتها فى هذا المجال ، أيضاً إلمامها بكل المعلومات التى تخص القيادة والتخطيط والإدارة الجيدة حتى إن لم تكن متخصصة فى هذا المجال ، لتكون جديرة بتلك المواقع التى تمنحها حقها فى اتخاذ القرار .**

**وعلى جانب آخر ففى مواجهة الظروف الديناميكية المتغيرة وغير المستقرة فعليها أن تكون ملمة بكل القوانين التى تخصها تحديداً فى عملها، وكذلك القوانين المجتمعية الأخرى حتى تكون على علم بكل المستجدات عند اتخاذ قرارها فى الوقت المناسب بعيداً عن القرارات العشوائية غير المدروسة كى لا تضع نفسها فى موضع اتهامات ممن يعرقلون مسيرتها القيادية ، وكذلك صقل مواهبها العامة وفي مجال التخصص عن طريق التدريب رفيع المستوى .**

**حق المرأة فى تولي مواقع اتخاذ القرار : لقد عهدنا فى المرأة أنها تقوم فى صمت بأعمال لا تتقاضى عليها أجراً بل هى تستمتع بها وترتضي ، والغريب أنه عندما يسأل الآخرون عن عملها يقال أنها لا تعمل رغم أنها تقوم بتربية أولادها وتدبير شئون منزلها فهى المنتجة فى الأصل للقوة البشرية العاملة ، بناء على ذلك فعندما تفكر المرأة فى العمل خارج المنزل فلابد أن تؤجر قدر عملها وعندما تتجه إلى الإرتقاء بمكانتها لتصل إلى مراكز اتخاذ القرار فى موقعها فلا يُسلب منها.**

**والدليل على ما تتمتع به المرأة من إمكانات فى قوة العمل ومساهماتها الكبيرة ، ما قالت به الكاتبة الألمانية " ماريا ميز" فى مؤلفها " الأبوية والتراكم على نطاق العالم" ، إن ثلثى مجموع العمل المبذول على نطاق العالم يقوم به النساء، أما الثلث الآخر فيقوم به الرجال .(شحاتة ، ١٩٩٩،٢٤١).**

**وفي ثورات الربيع العربي نجدها وقد وقفت جنباً إلى جنب الرجل ، حيث اكتسبت الناشطات شعبية فى جميع أنحاء العالم بسبب نشاطهن غير المسبوق ، وقد أدت هذه النجاحات إلى تطلع المرأة لحتمية المساواة فى ظل الديموقراطية الجديدة ولكن تبددت هذه المساواة بسبب الأبوية الراسخة ، لذا وجدت المرأة نفسها خارج نطاق دوائر اتخاذ القرار (Kassem,2013, 240 )**

**إن المرأة تعتبر أكثر إلماماً بالمشكلات الموجودة فى مجتمعاتنا العربية مع وجود التحولات الاجتماعية الشاملة حيث الأزمات السياسية والاقتصادية والتحديات التى تواجه مجتمعاتنا ، فهى أكثر**

**المتعاملين مع الأزمة وعلى المجتمع أن يتيح لها فرصة الاشتراك فى تحمل المسئولية بارتقائها إلى مواقع اتخاذ القرار.**

**وفى حقيقة الأمر إن المعايير الموجودة فى الدول العربية لا تأخذ فى الاعتبار الأسباب الجذرية لانعدام حصول المرأة على مكتسباتها ووضع الخيارات البسيطة فقط أمامها وعدم إمكانية وصولها إلى المكتسبات الفردية المحظورة عليها ، فينبغى أن لا تتوقف التدخلات الفعالة لمساندة المرأة بمجرد حصولها على بعض مقاعد فى البرلمان مثلاَ فهى تعالج أعراض وليس مسببات جذرية ، وحتى هذه القرارات بمكتسبات للمرأة يتخذها الرجال كيفما يتراءى لهم ، فلابد أن يكون التدخل لتحقيق المرأة مستويات عالية من الوظائف العليا والمستدامة (Abadeer,2015,128)**

**وجدير بالذكر أن هناك قيماً نسائية مميزة تجعل النساء قادرات على اتخاذ قرارتهن بجدارة ربما أكثر من الرجل ، إذ أثبتت بعض الدراسات عن نشاط المرأة فى السياسة أن تجارب السيدات خاصة الأمهات اللاتى تقمن بالأدوار الأسرية التقليدية يصبحن أكثر وعياَ من الرجال باحتياجات الآخرين، وبالتالى يصبحن أكثر قدرة على الاهتمام فى عملهن بحاجات وحقوق المرأة والأطفال والمسنين والمعوقين والأقليات وكافة الفئات المستضعفة فى المجتمع، وهى أكثر رغبة فى العمل الجماعى وأكثر حرصاً على مراعاة تأثير قراراتها على الآخرين ( كارل ،٢٠٠٢،٢٦٢)**

**فمن تعمل من النساء بعقلية رشيدة وتبذل جهداً فى موقعها لابد أن تترقى إلى مراكز اتخاذ القرار ولا تُستضعف نسبة إلى جنسها بكونها إمرأة ، ولابد أن تقف الدولة بقوانينها معها ولا تقتصر على التشدق بوجود عدد من النساء فى مجلس الوزراء أو فى مجلس النواب ، فإن المؤسسات الخدمية الأصغر فى الدولة هى الأكثر إتساعاً والأدق فى مستوى الحكم على مدى منح الدولة للديموقراطية للشعب .**

**وكثيراً ما نسمع تشدق الدول العربية فى الشرق الأوسط بترك المجال للمرأة لتأخذ مكانها فى تلك المراكز وحصولها على حقوقها ، على حين أن المشاركة الحقيقية للمرأة فى مراكز اتخاذ القرار لابد أن تأخذ فى الاعتبار نسبة المشاركات إلى نسبة وجود النساء فى مجموع السكان حتى نتحدث عن تمثل الاتجاه الديموقراطى على حق فى الدول العربية ، وهذا ما لا يحدث واقعياً.**

**حتى فى المجال السياسي والذى يأخذ مكان الصدارة فى البحوث باستقراء القوانين نجد القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بزيادة عدد الدوائر البرلمانية وتخصيص (٦٤) مقعداً للمرأة يعتبر انطلاقة**

**بالنسبة للمرأة فى مسيرتها السياسية ، ثم جاءت الثورة ورغم مطالبة المرأة بالتمتع بالحقوق على مستوى أكبر فقد تم إلغاء الكوته فى البرلمان ولم يبق لها وجود يذكر فى الأجهزة التنفيذية (المعمورى ،٢٠١٣، ٨٧) ، ومع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ٢٠١١ تدنى وضع المرأة فى ظل وجود الإسلاميين فى الحكم فلم يعد لها تمثيل يذكر فى البرلمان (٢%) ، حيث إن هذا التيار يؤمن بدور المرأة ضمن حدود الأسرة فلا يدرك أن للمرأة مهمات ومسئوليات متعددة بعضها داخل الأسرة والأخرى خارجها (المعمورى ، ٢٠١٣ ،١٤٩) ومع انتخابات ٢٠١٤ وتولى الرئيس الحالى تحسنت وضعية المرأة قليلاً ولكنها لم تُرضي النساء لأنها لا تتسق مع القوة العددية لهن والتى تقارب نصف الشعب المصرى ، ففي ديسمبر ٢٠١٥ بلغ تعداد النساء فى الجمهورية ٤٤.١ مليون ، بينما عدد الذكور ٤٦ مليون ( الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، يناير٢٠١٦، ٣٠) .**

**واقع تواجد المرأة العربية فى مواقع اتخاذ القرار: وفي هذا الصدد يمكننا القول إن المرأة المصرية هى التى ساهمت بأعلى المساهمات في كل من ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، وهى التى كان لها الكلمة المسموعة خلال الاستفتاء على الدستور، فنضالها مرئي للجميع ورغم ذلك فإن تواجدها فى وظائف الدولة لا يتوافق مع مجهوداتها التى بذلت خلال الثورة ، تدلل على ذلك إحصائيات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ففى عام ٢٠١٠-٢٠١١ بلغ عدد شاغلى الوظائف من النساء (١٥٦٩٩٨٢) من مجموع (٥٥٩٩٨٦٢) بنسبة ٢٨.٠٣% ، على حين عام ٢٠١٢-٢٠١٣ بلغ عدد النساء فى الوظائف الحكومية (١٥٢٤٠٦٦) من مجموع (٥٥٤٥٣٢٠) بنسبة ٢٧.٥٠% أى هناك تناقص فى شغل السيدات للوظائف الحكومية وقد بلغ هذا النقص درجة كبيرة عندما توضح لنا الإحصاءات فى عام (٢٠١٤-٢٠١٥) وبعد مرور الثورة بثلاث سنوات تقريباً ، وفى الوقت الذى تتطلع فيه المرأة إلى جني ثمار النضال ، نجدها تشغل عدد(١٣٥٠٨٠٤) من مجموع (٥٨٨٨٠٦٨) بنسبة ٢٣% أى أن التناقص فى زيادة كبيرة (تقارير الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ٢٠١٥ ) ، على حين بلغ حجم قوة العمل فى مصر فى الربع الثالث من ٢٠١٧ ( ٢٩.٥ مليون) ، نصيب الذكور منها ( ٢٢.٧مليون) بينما نصيب الإناث (٦.٨ مليون) ( الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٨ ، ٣٠) ، يتضح لنا بشكل جلي الفروق في قوة العمل بين الذكور والإناث في التقارير الإحصائية الرسمية في السنوات المتتالية ، ولم توضح الإحصاءات الرسمية مستوى الترقي والفروقات بين الجنسين فى مراكز اتخاذ القرار .**

**أما الموقف التونسي للمرأة فيتضح وفقاً لدراسة رسمية فى تونس عن"تواجد المرأة بالوظيفة العمومية ونفاذها إلى مواقع القرار" أثبتت إحصائياً أن النساء بالوظائف الحكومية بلغت نسبتهن ٣٥.٨% من مجموع القوة الوظيفية عام ٢٠١٦ ، ولكن ذلك لا يخفي النسبة الضئيلة لتقلد المرأة لمناصب عليا حيث لا تتعدى نسبة المرأة فى وظيفة مدير عام ٢٥% ، ووظيفة مدير ٣٠.١% ، ووظيفة مدير مصلحة ٤٠% ، ( الحكومة التونسية ،٢٠١٦) ، هذا بالنسبة لتواجد المرأة فى مراكز اتخاذ القرار، أما بالنسبة لتواجدها سياسياً فى مراكز صنع القرار والذى شكل بدوره داعماً لها فى مراكز اتخاذ القرار ، فقد ارتفعت نسبة تمثيلها فى البرلمان من ٣١% عام ٢٠١٥ إلى ٣٥% عام ٢٠١٧ ' مما جعل تونس فى المرتبة (٢٧) عالمياً من حيث نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان ، وعلى جانب آخر لم تعين فى وظيفة محافظ إلا واحدة فقط من مجموع (٢٤) محافظ ( الحكومة التونسية ،٢٠١٦)**

**وإذا ما انتقلنا إلى رصد حالة المرأة السعودية فى وظائف الخدمة المدنية و مراكز اتخاذ القرار نجد التقرير الإحصائى للخدمة المدنية يوضح أن المرأة السعودية مثلت نسبة ٣٨.٥٩% من قوة العمل عام ٢٠١٤ ، وقد أوضح التقرير صورة رقمية من الترقيات إلى الوظائف الأعلى فكان مجموع من تم ترقيتهم (٣٠٤٣١) ، بينما بلغ عدد الإناث (٢٧٩٧) بنسبة ٩.١٩% ( الخدمة المدنية بالأرقام للعام المالى ١٤٣٥-١٤٣٦ ،٢٦ :٣٣)، وإذا ما استعرضنا الحالة الوظيفية للمرأة فى تقرير ٢٠١٥ نجدها تمثل ٤٠.٣٦% من المجموع الكلى ،أى هناك زيادة طفيفة عن العام السابق، بينما العدد الكلى لمن تم ترقيتهن إلى المناصب العليا من نفس العام (٢٦٨٦١) منهم (١٨١٦) سيدة فقط لاغير بنسبة ٦.٨% تقريباً (الخدمة المدنية بالأرقام للعام المالى ١٤٣٦-١٤٣٧، ٢٦ : ٣٣) أى أقل من العام السابق، و بوجه عام هذه النسب ضعيفة للغاية ، ربما تمثل المملكة العربية السعودية حالة خاصة لأنها حديثة العهد بالاهتمام بالمرأة والسماح لها بالإنخراط فى بعض الوظائف وليست جميعها حيث يمثل عدم الاختلاط معوق كبير يحد من تواجدها فى كثير من المؤسسات ، وهذه النسبة من المرأة العاملة معظمها فى قطاع التعليم لأنه غيرمختلط ، فمازالت المملكة رغم ما سمحت به فى الوقت الحالى من تواجد للمرأة فى مجلس الشورى وتعيين وكلاء كليات بل وصلت إلى التعيين مديرة للجامعة(جامعة الأميرة نورة بالرياض) إلا أن تواجدها فى مراكز اتخاذ القرار فى الخدمة المدنية مازال ضعيفاً .**

**أما عن واقع المرأة السودانية فى المواقع القيادية فقد أثبتت نتائج دراسة عن " دور المرأة السودانية في المشاركة السياسية والاجتماعية " من خلال دراسة تجربة مشاركة المرأة في الحكومات**

**المتعاقبة (١٩٥٦ – ٢٠١٠)،أنه علي الرغم من التطور النوعي و الاجتماعي للمرأة منذ الاستقلال، و الذي كان نتاجاً للتعليم من جانب وما كفله لها القانون من حقوق وواجبات، و إعطائها أولوية خاصة من خلال التمييز الإيجابي في قانون الإنتخابات لعام ٢٠٠٨م لم يحدث تغيير في إتخاذ قرار إدماج النوع و تمثيله تمثيلاً عادلاً في كافة النشاط المجتمعي والسياسي، أو تغيير الثقافة الذكورية .( دفع الله ، ٢٠١٤)**

**بعض معوقات وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار: عندما نتناول هذه القضية الخاصة بالمرأة وشغلها مراكز اتخاذ القرار لابد من التطرق إلى بعض ما يعوقها عن استكمال مسيرتها ، فنجد العوائق الاجتماعية والتنظيمية التى تنظم سوق العمل من خلال التنظيم القائم على النوع والممارسات الثقافية بالإضافة إلى القيود التى توضع على حركة وتنقل المرأة والتى تحد من فرصها فى التدريب وفى حرية الإختيار من الوظائف الموجودة (Metcalfe,2008) ، تتمثل أيضاً فى سيطرة النظام الأبوى القائم على سيطرة الرجال واحتكارهم لمراكز اتخاذ القرار وعدم الإعتراف بالنساء فى تولى المناصب العليا ، أيضاً النظرة السلبية من المجتمع إلى النساء اللاتى يتحملن مسئولية سياسية أو اجتماعية حيث يحملهن مسئولية الأزمات العائلية والاجتماعية مثل تدهور الأخلاق وتفاقم العنف( السن ، ٢٠١٠ ،٢٢٨ ) ، كذلك سيادة النظام القبلى ووجود العصبية القبيلية والتى ينظر إليها كمعوق حقيقى للمرأة عند ارتقائها فى السلم الاجتماعى لتصل إلى مراكز اتخاذ القرار حيث الاعتماد على النفوذ العائلى أكثر من الاعتماد على المهارات والقدرات المؤهلة ، وربما يتمثل ذلك بقوة فى مجتمع البحث.**

**من العوائق أيضاَ أن انتشرت مع التحولات الاجتماعية قوى الإسلام السياسى والتى تفرض دائماً على المرأة الأدوار التقليدية وتشن الحرب الضارية على من هن فى مراكز اتخاذ القرار وعرقلة سير المرأة التى تحاول الوصول إلى تلك المناصب، كذلك عدم وعي المرأة نفسها بأهمية مشاركتها فى تقلد المناصب العليا ورضوخها للسيطرة الرجالية.**

**الإجراءات المنهجية : يعتبر هذا البحث من الدراسات الوصفية التحليلية ، استخدم منهج المسح الاجتماعى بوصفه منهجا علميا ومن الأدوات المقابلة المتعمقة عن طريق تصميم دليل المقابلة وتطبيقه على (٨) مجموعات من المبحوثات ، وتمثل المجال البشرى للبحث بالسيدات فى مراكز اتخاذ القرار فى الهيئات الخدمية الحكومية التى يعملن بها واللاتى يمثلن صفوة فى مجال عملهن ، وقد تم التطبيق فى**

مديريات التربية والتعليم والصحة وكذلك إدارة الجامعة فى سوهاج وقنا والمجلس القومى للمرأة بالمحافظتين ، أيضاً التضامن الاجتماعى والشباب والرياضة في سوهاج بعد رفض مثيلتهما في قنا التطبيق بداخلها ، وقد تم التطبيق فى تلك المحافظتين نظراً للصعوبة التى من الممكن أن تواجه المرأة فى تصاعدها الوظيفى ربما لوجود العقلية الذكورية أو ما يعرف بالموروث الاجتماعى بصورة أكبر من وجودها فى مناطق أخرى ، وأحياناً صعوبة الانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل ، كذلك اهتمام الدولة بمحافظات الوجه القبلى كان ولا يزال ضئيلاً من النواحى السياسية والاقتصادية والثقافية وذلك ما يجعل دور المرأة فى الارتقاء بمكانتها أكثر صعوبة ،وهنا يأتى قياس نتائج تغيرات الثورة هل كان لها التأثير الفاعل وتغير الحال الوظيفى للمرأة أم لا؟.

قامت الباحثة أولا بعمل مسح لحصر أعداد القيادات فى تلك المناطق لتحديد عدد أفراد العينة وذلك فى شهر سبتمبر ٢٠١٧ وقت إجراء التطبيق الميدانى للبحث وقد جاءت الأعداد كما فى الجدول (أ) :

جدول (أ) يوضح أسماء المؤسسات وأعداد القيادات النسائية بها

| م | اسم المؤسسة | العدد |
|---|---|---|
| ١ | مديرية الصحة بسوهاج | ٩ |
| ٢ | مديرية التضامن الاجتماعى بسوهاج | ٣ |
| ٣ | مديرية التربية والتعليم بسوهاج | ٧ |
| ٤ | مديرية الشباب والرياضة بسوهاج – | ١ |
| ٥ | إدارة الجامعة بسوهاج | ٨ |
| ٦ | مجمع إعلام سوهاج | ١ |
| ٧ | المجلس القومي للمرأة بسوهاج | ١ |
| ٨ | مديرية التربية والتعليم بقنا | ١٠ |
| ٩ | إدارة الجامعة بقنا | ١٢ |
| ١٠ | مجمع إعلام قنا | ١ |
| ١١ | المجلس القومى للمرأة بقنا | ١ |
| | المجموع | ٥٤ |

**أوضح الجدول السابق أعداد القيادات فى المؤسسات التى طُبقت عليها الدراسة ، و جاء مجموع القيادات (٥٤) سيدة طبقت الباحثة على (٢٣) سيدة منهن بنسبة ٤٣% تقريباً وجاء التمثيل (٣) من كل مؤسسة تم سحبهن بالطريقة العشوائية ، وباقي القيادات النسائية بمديرية الشباب والرياضة بسوهاج بالإضافة إلى قيادات الإعلام والمجلس القومي للمرأة تم اختيارهن بطريقة العينة القصدية لأن القيادة واحدة فقط في المؤسسة ، وجاءت الدرجة الوظيفية للمبحوثات بدرجة مدير عام ومدير إدارة ، فيما عدا مبحوثة واحدة فقط في مديرية الصحة بسوهاج بدرجة وكيل وزارة ، وهي الوحيدة التي تتمتع بتلك الدرجة الوظيفية العالية من مجموع القيادات في مجتمعي البحث وقت إجراء التطبيق (أغسطس ٢٠١٧)، أما قيادات المجلس القومي للمرأة فهن من عضوات هيئة التدريس بالجامعة .**

**وتمت المقابلات الجماعية بحسب المؤسسات كل حالات مؤسسة تكون مجموعة بالإضافة إلى مجموعة قيادات المجلس القومي للمرأة والإعلام والشباب والرياضة بسوهاج وأخرى تضم المجلس القومي للمرأة والإعلام بقنا ، ليصل عدد المجموعات إلى ثمانية (٨) . وبذلك يمكن قياس مدى نجاح المرأة ووصولها إلى تلك المكانات وإسهامها فى اتخاذ القرار من خلال أربعة محاور : أولاَ : طريقة تنشئتها الاجتماعية ومدى إدراكها ومعرفتها بحقوق الفتاة منذ النشأة ، ثانياً : مستوى إدراكها وتفهمها للقضايا المتغيرة "سياسياً واقتصادياً ودينياً وقيمياً " والتي كان لها تأثير على حراك المرأة بعد الثورة ، ثالثاً: معرفتها بالتشريعات والقوانين التى تخص المرأة والتى تعزز طموحها للوصول إلى المكانة الاجتماعية العليا فى مواقع اتخاذ القرار ، رابعاً: معرفتها بالعوائق الاجتماعية والثقافية التى تعرقل مسيرتها ومن ثم مقدرتها فى التغلب عليها .**

**التحليل السوسيولوجى لدليل المقابلة :**

- **البيانات الأولية :**

**جاءت جميع أعمار السيدات من عينة البحث ما بين ٤٥: أقل من ٦٠ عاما ، يدل ذلك على أن ترقياتهن لا تتم بصورة سهلة بناء على كفاءتهن فى سن صغيرة، كما أن معظم مفردات العينة (٢٠) حاصلات على مؤهل فوق الجامعى سواء ماجستير أو دبلومة متخصصة ، دلالة على حرص المرأة على زيادة كفاءتها العلمية ومن ثم الكفاءة الوظيفية للتدرج الوظيفى والوصول إلى مركز لاتخاذ القرار فى الهيئة التي تعمل بها ، يتوافق ذلك مع ما جاء بدراسة "ليندامازين" عن**

تحسن فرص دخول المرأة للعمل قى الوظائف العليا عند حصولها على شهادات وخبرات ما بعد مرحلة البكالوريوس .

أما عن الحالة الاجتماعية للمبحوثات فكان عدد المتزوجات (١٨) أما الأرامل فكان عددهن(٣) والمطلقات (٢) ، حيث يوضح ذلك عدم صدق النظرة المجتمعية التى غالباً ما يروج لها الرجال مع البعض من النساء وهي أن المرأة فى مركز اتخاذ القرار تكون "مسترجلة" وتفشل فى احتواء أسرتها ،إذ أن ذلك غالباً ما يتم ترويجه لإحباط النساء وفتور عزيمتهن فى الارتقاء بأنفسهن فى المجتمع .

وبالنسبة لمحل الإقامة فكان فى المدن التى بها الهيئات الحكومية وليس منهن من تنتمى إلى الريف أو مراكز بعيدة عن المدينة ، ربما يدلل ذلك على أهمية قرب مكان السكن عن العمل بالنسبة للسيدات من أجل الأسرة ، أماعن الدرجة الوظيفية التى تشغلها مفردات البحث فكانت كالتالى : (١١) بدرجة مدير عام ،(٧) مديرة إدارة على الدرجة الأولى ، (٣) أمينة كلية بالدرجة الأولى ، (٢) أساتذة جامعة على رأس المجلس القومى للمرأة .

أما عن عدد سنوات الخبرة في المنصب القيادي فقد أجابت (١٠ مبحوثات) بأن لهن من ) تقريباً ، فقد تم تقلدهن %سنة إلى أقل من سبع سنوات ، وهي أعلى نسبة استجابة (٤٣ للمنصب بعد الثورة ، بينما أجابت (٨ مبحوثات) بأن لهن من ٧ سنوات إلى أقل من ١١سنة ، وباقي المبحوثات (٥) أجبن بأنهن في المنصب من أكثر من ١١سنة .

- النشأة والخلفية الاجتماعية للمرأة فى موقع اتخاذ القرار :

لقد ذكرت(٦ مبحوثات) فقط بواقع ٢٦% تقريباً بمعرفتهن بحقوق الفتيات داخل أسرهن فى سن مبكرة (١٢- ١٥ سنة) تقريباً ، أما باقي المبحوثات ذكرن " كان لا يوجد اهتمام من الوالدين بتوضيح تلك الحقوق أو الخوض في مناقشات بصددها معنا ونحن صغار "، وأضافت عدد (٧) مبحوثات بواقع ٣٠% تقريباً " الأمر لم يكن عند ذلك فقط بل إن الوالدين لم يتكلما مطلقاً في ذلك أويتجها إلى إعطائهن الحرية في إبداء الرأي ، بل كنا نستشعر رغبة الوالدين فى وضع إخواننا الذكور فى موضع المسئولية فى المنزل وإعطائهم كامل الثقة وتعويدهم عليها مع انتفاء وجود ذلك الوضع بالنسة للإناث". إذن كان هناك تدقيق على وجود الفارق بين الذكور والإناث استناداً إلى المحددات البيولوجية الطبيعية ، فالبنت هى الأضعف ولابد أن تكون لها التبعية لأخيها القادر على تحمل مسئوليتها بل وحمايتها وإذا لزم الأمر الإنفاق عليها .

وعلى جانب آخر ذكرت(١٩ مبحوثة ) بواقع ٨٣% من العينة أثناء المقابلات الجماعية فيما يتعلق بإبراز حقوق الفتاة فى المقررات الدراسية فى مراحلهن المختلفة ، " كنا ندرس مقرر (التربية الوطنية) فى المدرسة ولكننا لم نتذكر أن هذا الدور للفتاة كان يسترعى الإنتباه أو الاهتمام من القائمين على وضع المقرر ، فمن المفترض أن تكون تلك القيم موجودة داخل المنهج التدريسي " ، لقد ذكرت الغالبية العظمى من المبحوثات "عندما كبرنا عرفنا أن المنهج يعكس فلسفة المجتمع وفهمنا أن ذلك كان غير موجود تماماً ونحن صغار" ، ولكن ذكرت باقي المبحوثات (٤) فقط " أن معلمات التربية الوطنية والتاريخ فى المرحلة الثانوية كن يتحدثن عن أمثلة نسائية فى تاريخ مصر وفى العلم كان لهن السبق فى الإنجازات الناجحة ولابد أن نحذو حذوهن وهذا كان له تأثير إيجابى علينا" ، ولكن لم يصرحن بما نسميه الآن حقوق المرأة وكيفية السعي لها والحصول عليها للتمتع بها .

إذن مرحلة الطفولة والمراهقة جاءت خالية تماماً من معرفة المبحوثات شيئاً عن حقوق الفتاة وبخاصة حقها في التعبير عن الرأي الذي يعتبر الإمتداد الطبيعي لمطالبتها بحقها في اتخاذ القرار فيما بعد .

وعلى جانب آخر ذكرت جميع المبحوثات أثناء المقابلات " إن أكثر مرحلة عمرية تعرفن فيها على حقوق الفتيات هى المرحلة الجامعية " حيث تجسدت لديهن الفكرة ، وأصبحن أكثر استيعاباً وأكثر إحساساً بأن هناك حقوق لهن ولابد أن يتمسكن بها ، ولقد زاد هذا التمسك بالحق كما ذكرن " فى مرحلة الزواج والتعرف على حقي بوصفى زوجة فى المنزل ، ثم الإحساس بأن لي حق فى العمل بعد التخرج مثل الرجل ، فإن الإمكانات الموجودة فى شخصية الفتاة هي نفسها عند الرجل بل أكثر أحياناً " ، إذن هناك حق لهن فى تقلد منصب أعلى بناء على الكفاءة ، وقد ذكرت (١٥ مبحوثة) بنسبة ٦٥% تقريباً، " إن مرحلة الإنجاب تجعل المرأة تستشعر حق الفتاة حيث تقوم هى نفسها به تجاه بناتها ،وكثيراً ما يقوم هنا الخلاف مع الأزواج عندما يقومون بمعاملة الإبن معاملة مختلفة للإبنة لإعادة إنتاج نفس ما شعرنا به فى طفولتنا " ، لقد أكدت المبحوثات على رفض ذلك تماماً حفاظاً على حقوق بناتهن فى الأسرة أولاً ، ثم فى المجتمع، وقد ذكرت المبحوثات المطلقات " تعرفنا أكثر على حقوق الفتاة بعد الطلاق والشعور بالقهر من المُطلِق بالنسبة لاسترداد حقوقنا فقد شعرنا أن المجتمع كثيراً ما يتهاون فى حقوق المرأة حتى التى أعطاها لنا الدين الاسلامى ، فهناك مماطلة من المُطلق بتضامن المجتمع المنصف دايماً للرجل على حساب المرأة ، و ربما ثغرات في القانون يتحايل معها دفاعهم والنتيجة ضياع حقوق المرأة "، وعلى الرغم

**من ذلك أثنت المبحوثات على وجود قانون الأحوال الشخصية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤ وإنشاء محاكم الأسرة والتى جاء بها بعض الإنصاف للمُطلقة .**

**إذن تعتبر الفترة الفاصلة للمعرفة بحقوق الفتاة والمرأة بالنسبة للمبحوثات بدأت مؤخراَ مع الدراسة الجامعية لهن ثم توالت طبقاَ للظروف الاجتماعية لهن مع الزواج والإنجاب وأيضاَ الطلاق ، فلم تبدأ المعرفة منذ النشأة المبكرة لهن ، لذا تحاول المبحوثات تدارك ذلك الأمر مع الجيل الجديد لبناتهن حيث يمارسن معهن المبادأة في التعبير عن الرأي منذ الصغر حتى تنشأ الفتاة ولديها الإصرار على التمسك بحقوقها ومن أولها حق اتخاذ القرار أسرياَ ومجتمعياَ ومهنياَ .**

**وقد ذكرت (٨ مبحوثات ) بنسبة ٣٥% تقريباً أن مدة الخبرة فى الوظيفة القيادية أقل من خمس سنوات دليل على ضعف تأثير التغيير بعد الثورة على زيادة فرص الترقى وزيادة حصول المرأة على هذا الحق بعد نجاح الثورة والمطالبة بالعدالة ، كما اتضح من المقابلة أن معظم أفراد العينة(١٢مبحوثة) بنسبة ٥٢% تقريباً أن عدد سنوات الخبرة لديهن من خمس إلى أقل من سبع سنوات ، أما باقى أفراد العينة (٣) بنسبة ١٣% تقريباً مدة خبرتهن في الوظيفة القيادية من سبع إلى عشر سنوات ، يوضح ذلك أن فرص إرتقاء المرأة فى المؤسسات مازالت ضعيفة ، وهذا ما حققته معلومات المقابلة المتعمقة مع المبحوثات .**

- **أكثر التحولات التى شعرت بها المرأة في مواقع اتخاذ القرار في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير**

**ذكرت معظم المبحوثات (٢١) بنسبة ٩١% تقريباَ " من أكثر التحولات التي شعرنا بها بعد الثورة التحول السياسي بناء على تنحى الرئيس الأسبق (حسنى مبارك) ثم تولى المجلس العسكرى ومن بعده تولى الإسلاميين والرئيس السابق(محمد مرسي) ثم الثورة فى ٣٠ يونيه ، وبعدها تولى الرئيس الحالى (السيسي) ، لقد كانت البلد فى هرج ومرج قبل تولى الرئيس الحالي ، ولكننا لم نشعر بالتغيير الذى يخصنا فى تحقيق الترقي للمرأة فى مراكز اتخاذ القرار حسب الكفاءة الشخصية ، "، بينما ذكرت (٨ مبحوثات) بنسبة ٣٥% تقريباً أن من أكثر التحولات بعد الثورة " التغيير فى التشريعات التى تخص المرأة فى دستور ٢٠١٤ " ، ولكن أكدت هنا الغالبية العظمى منهن (١٥) مبحوثة على " أن تلك التغييرات لا**

**تخصنا فى نظام الترقي ولكن لم تستفد منها إلا المهتمات بالسياسة ومن يتم اختيارهن وزراء في الحكومة أو اللاتى يترشحن في مجلس الشعب ".**

**وعلى جانب آخر ذكرت المبحوثات اللاتي يترأسن المجلس القومي للمرأة "هناك تحولات نعتبرها ذات تأثير قوي علينا ليست في الوصول إلى مركز اتخاذ القرار ولكن في مدى المقدرة على الاستمرارية في تلك المناصب وهذا التأثير سلبي ، متمثلاً في التحولات الاقتصادية التي جعلت من النسبة الأكبر في المجتمع في احتياج وخاصة شريحة النساء ممن يتعاملن معهن في القرى والمراكز ، إذ أن معظم عملنا يتركز في التوعية بمختلف مجالاتها ، ولكن النساء لا يهتممن أو ينصتن لشىء ، وكل ما يشغل بالهن – وهن على حق – "هاتجيبولنا مساعدات ؟ هتوظفوا عيالنا ؟ " ونحن لا قبل لنا بشىء ، نعتبر مراكزنا شرفية**

- **التحولات السياسية التى تعرض لها المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها على ارتقاء مكانة المرأة ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار.**

**فقد ذكرت المبحوثات "أمينات الكليات" ، أثناء المقابلات "نادراً ما نجد المؤازرة والتشجيع من الموظفات المرؤسات لدينا والمفترض عكس ذلك ، فالشائع أن النساء لا يشجعن بعضهن البعض ويكن معيناً لبني جنسهن على متطلبات منصب اتخاذ القرار لإثبات النجاح "**

**إذن لا تجد المبحوثات المؤازرة من بني جنسهن للعون على إثبات الذات في المنصب ، ومن ناحية أخرى فالمرأة في منصب اتخاذ القرار لا تتعاطف مع المرأة ولا تعمل على إتاحة وتسهيل فرصها للتواجد في المركز القيادي .**

**وقد ذكرت تقريباً جميع مجموعات المقابلات إحنا عددنا كبير في كل إدارة في مكان عملنا ورغم وجودنا بكثرة وعملنا بكفاءة إلا أن عدد النساء في مراكز اتخاذ القرار نراه ضئيلا جداً لا يرضي طموحنا ، فالمركز القيادي عندما نتحصل عليه يكون في آخر العمر قبل التقاعد بفترة صغيرة أي بالأقدمية .**

**أما قيادات المجلس القومي للمرأة فيعتبران منصبهما مزدوج كما ذكرتا" فهو سياسي وفى نفس الوقت إداري، وفي موقع صنع للقرار واتخاذه من ناحية الارتباط بالقيادة السياسية وبالمحليات والإدارة وكذلك بالشارع " ، وهما لا تعتبران أن هناك جديد فى تولي هذا المنصب لأن المجلس موجود منذ القيادة السياسية السابقة على قيام الثورة ربما في الاختيار أصبح هناك تفضيل**

لعضوات هيئة التدريس بالجامعة وهن الأكثر ثقافة ووعياً ، لكنهما اتفقتا أن منصبهما لا يؤهلهما لأخذ قرارات مصيرية خدمية بالنسبة لشريحة النساء التى تتعاملن معها

ولقد ذكرت معظم المبحوثات إن الصراع على المناصب القيادية في المؤسسات الحكومية بعد الثورة قد أثر سلباَ على إرتقاء المرأة في المناصب القيادية باتفاق أعلى نسبة من المبحوثات في مجموعات المقابلة .

- التحولات الاقتصادية التى تعرض لها المجتمع المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها على ارتقاء المرأة ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار :

ذكرت جميع المبحوثات أن الغلاء يعتبر أكثر التحولات الاقتصادية المصاحبة للثورة والتي تخص الأسرة بل المرأة ، وقد ذكرت (١٠ مبحوثات) بواقع ٤٣% تقريباَ من مجموع المبحوثات " أن الرغبة في ارتقائنا لمراكز اتخاذ القرار لم تتأثر كثيراً بهذا التحول لأن الإرتقاء يمثل طموح المرأة ونحن لا نتخلى عن طموحاتنا تحت أى ظروف" ، وعلى النقيض ذكرت باقي المبحوثات (١٣ مبحوثة) بواقع ٥٧% تقريباَ " إن الماديات مهمة جداً للحياة وخاصة لدى المرأة التى تعول أبناء فلهم احتياجات لابد من تلبيتها وما كان رفاهة فى القديم أصبح من الضروريات حالياً ، لذا نضع أولويات ، فالتمسك بالطموح صحيح هو مهم ولكنه ليس أهم من قضاء احتياجات الأبناء ، فالاهتمام بقيمة الدخل هنا أكبر من الاهتمام بالإرتقاء وتقلد المركز ، وعليه ذكرت (٨ مبحوثات ) بنسبة ٣٥% تقريباً " ترقيتنا تأخرت كثيراَ بسبب أنه عند الترقي وارد النقل إلى أماكن بعيدة تحتاج إلى إنفاق جزء من الدخل الشهري على المواصلات ونحن في احتياج له ففضلنا تأجيل الترقية إلى وقت يسمح لنا بالإستغناء عن هذا الجزء من الدخل" ، بينما كان من رأي( ٦ مبحوثات) بنسبة٢٦% تقريباً " أجلنا الترقية بسبب عمل الزوج فترتين في اليوم لزيادة الدخل ، والمناصب العليا في مراكز اتخاذ القرار تحتاج إلى التأخر في العمل وتحمل أعبائه وكان أبناؤنا صغار ففضلنا إرجاء تقلد المنصب لحين تحسن الظروف المادية والأسرية ،لذا أخرنا طموحنا بسبب غلاء المعيشة الذي زاد زيادة كبيرة مع الثورة ، وفي نفس الوقت فإن الترقي إلى وظيفة أعلى في مراكز اتخاذ القرار لا يتبعها أي مميزات مالية تعوض ما يمكن خسارته في نواحي أخرى ".

**أما فيما يخص تأثير التدني في المستوى الاقتصادي على اتجاه المؤسسات نحو رفض توظيف النساء بعد الثورة ، فقد ذكرت (٥ مبحوثات) بواقع ٢٢% تقريباً " التأثير هنا بسبب التفكير الذكوري للبعض داخل المؤسسات والآن يحاولون التأثير في أصحاب صنع القرار في رئاسة المؤسسات التي من شأنها البت في قرارات الترقيات أو في المحليات التي لها رأي أيضاً في شأن الترقيات إلى تلك المناصب مبررين أن توظيف النساء يزيد العبء المادي على المؤسسة في تحمل رواتب دونما إنتاج يتساوى مع إنتاج الرجل " ، على حين أن الغالبية العظمى من المبحوثات (١٨) بواقع ٧٨% تقريباً ذكرن " لا نستشعر هذه الفكرة لأننا نعمل في هيئات حكومية وتواجدنا فيها سابق على قيام الثورة ، ممكن أن تكون هذه الفكرة سارية في مؤسسات القطاع الخاص ، كما أنها موجودة من قبل الثورة حيث يترجمها البعض أنها موفرة للمؤسسة ، لكثرة إجازات المرأة وخاصة المُعيلة لأطفال ، فالثورة ليست مسئولة عنها "**

**وعلى جانب آخر ذكرت المبحوثات المنتسبات إلى قطاع التعليم والتضامن الاجتماعي " لدينا زميلات ينتظرن الترقي منذ سنوات ،ولكنهن لم يحصلن على الدرجة لعدم توافر درجات وظيفية أعلى وخاصة درجة المدير العام وحتى درجة مدير إدارة ، لأنها تعتمد على الإعتماد المالي للمؤسسة وهو ضعيف وبالتالي أثر ذلك على عدد النساء اللاتى من حقهن الوصول إلى منصب اتخاذ القرار " ، بينما ذكرت ( ٨ مبحوثات) من اللاتي لديهن فترة خبرة قليلة في المنصب أن قلة وجود الدرجات الوظيفية الأعلى أثرت بالفعل عليهن ، حتى لو كانت لديهن المقدرة على العطاء والطموح والمطالبة بالحق لكن لظروف خارجة عن إرادتهن وعن إرادة المؤسسات أيضاَ تتأخر القرارات لعدم وجود الدعم المالي وذلك من شأنه تعويق فرص المرأة لوصولها إلى مراكز أعلى لاتخاذ القرار ، فبدلاَ من وصولها إلى مدير إدارة ثم مدير عام ووكيل وزارة في وقت معين ، يطال بها الأمد فلا تلحق إلا أقل المراكز ثم تصل إلى سن التقاعد".**

**ونتيجة لندرة الدرجات الوظيفية العليا وتأخرها يكون من حق عدد كبير من الموظفين والموظفات تقلد المنصب بالأقدمية ، كما ذكرت (١٣ مبحوثة ) هنا تبدأ الصراعات.**

**وفيما يخص التحولات الاقتصادية ووجود البطالة في صفوف النساء في الصعيد ، ومقدرة القيادات النسائية في مراكز اتخاذ القرار من مساعدة بني جنسهن ، ذكرت جميع المبحوثات تقريباً**

**ان هذا التدخل من الصعب في المؤسسات الحكومية لأنها تقوم على توفر الموازنة ، و يعتبر التوظيف مغلق منذ سنوات ، ولكن ذكرت القيادات في مديرية التضامن الاجتماعي " موقعنا الوظيفي جعلنا على تواصل مع أصحاب مشاريع خاصة ، ومن خلالهم استطعنا تقديم المساعدة في توظيف بعض السيدات ولكن بطريق غير مباشر وليست في نفس المؤسسة التي ننتمي إليها ".**

**إذن تأثرت المرأة في مواقع اتخاذ القرار تأثراً كبيراً بالسلب بسبب غلاء الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي حيث اتجهت إلى تأجيل طموحاتها حفاظاً على الدخل كاملاً دون استقطاع بسبب زيادة أعباء مصاريف الانتقال أو للإهتمام بالأبناء نظراً لانشغال الزوج بفترات عمل إضافية لسد احتياجات الأبناء ، فضلاً عن ضعف المميزات المالية للترقية.**

**كما أن تدني المستوى الاقتصادي لم يكن سبباً مباشراً أو غير مباشر في اتجاه الهيئات الحكومية إلى عدم توظيف النساء.**

**اتضح التأثير السلبي أيضاً مع ثبات الأجور وإلغاء العلاوات الإستثنائية مع غلاء الأسعار والذي ترتب عليه عدم اهتمام المرأة بتنمية قدراتها بالدورات التدريبية لأنها تحتاج لدعم مالي لا يتوفر لها من قبل جهة العمل المنتسبة إليها .**

**التحولات القيمية التي تعرض لها المجتمع المصري بعد الثورة وتأثيرها على ارتقاء المرأة ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار .**

**اتفقت معظم مفردات العينة (١٥مبحوثة) على سيادة النظرة التقليدية للمرأة إبان الثورة مع وجود التيار الديني المتطرف الذي ينظر إليها من خلال وظيفتين لاغير (الزواج والإنجاب)، وقد جاء على لسان أكثر من نصف العينة " نحن لا نكره هذه الأدوار بل نحبها فهي تمثل غريزة الأنثى ، ولكن يظلمنا من يحجر علينا بفرض آراء خاطئة علينا ، فالمرأة العربية عموماً إذا ما لم تخرج من هذه القوقعة بتداخلها في كل زوايا المجتمع فلن تحدث تنمية حقيقية في المجتمعات ، ومجتمعنا هو أحدها وتعرض لسطو من تلك الجماعات الدينية إبان الثورة وحاولوا الزج بالمرأة في المنزل للعودة إلى عصر الجاهلية ، وقد تم**

**الخروج من هذه الفترة قبل زيادة الخسائر ، وقد ذكرت معظم المبحوثات إن هذا الوضع لم يؤثر بشكل مباشر على الوصول لمنصب اتخاذ القرار لأنه يخضع للأقدمية ، ومن لديها أقدمية لها حق الترقي إلى الوظيفة الأعلى"، ولكن جاء تأثيره بطريق غير مباشر ، كما ذكرت (١٠مبحوثات) ، "بوجود الزملاء المنتمين إلى هذا الفكر وكانوا يستخدمون أسلوب المضايقات الإدارية لنا لتصلنا فكرة عدم المقدرة على ضبط العمل القيادي وتحمل صعوباته ، لأنهم يعرفون أن علينا الدور في الترقي كي نرفض الترقية ولا نقوم بالتقديم لها وهم يأخذون الفرصة المتاحة لنا ، ولكن لم نستسلم وأخذنا حقنا في الترقي ولكنهم مازالوا يعتبرون عامل معوق بالعمل فلا ينصاعون إلى أي أوامر إدارية كي يثبتوا فشل المرأة في القيادة وأن ليس لها إلا المنزل الذي خُلقت له كقيمة يقتنعون ويروجون لها ، هي بلا شك تؤثر على مستوى الأداء في الإدارة ولكنها لم تثنينا عن أخذ الحق في الترقي " .**

**إن القيادات النسائية هنا تعتبر صفوة المجتمع في بيئة العمل التي يعملن فيها ، وما يحدث من زملائهم الذين ينتهجون القيم القديمة البالية المعوقة لعملهن يعتبر نفي للفكرة الرئيسة لأصحاب نظرية الصفوة وهي أن جميع الناس الموجودين داخل المجتمع يتم حكمهم والتحكم فيهم بواسطة الصفوة. فالثقافة المجتمعية داخل المجتمع الذى تنتمى إليه المرأة هى التى تعطيها الثقة والحرية فى اتخاذ القرار أو تحرمها تلك الحرية وتنأى بها عن اتخاذها للقرارات النابعة من تفكيرها دون وصاية عليها طبقاَ لثقافة ذكورية معينة .**

**وعلى جانب آخر ذكرت (٨ مبحوثات) في مجموعات المقابلة " أن بعض الرجال من الزملاء في بيئة العمل ليس لهم فكر متطرف ولكنهم يرفضون العمل تحت رئاسة المرأة ، على أساس أن ذلك يقلل من قدرهم كرجال ، وهم يحاولون تثبيط عزيمتها وتصوير المنصب بالنسبة لها أنه متعب ويؤثر على صحتها وجمالها وتربيتها لأبنائها ، كما يدخلها في مشكلات مع الرجال أكبر من قدراتها ، فالأفضل أن ترضى بالوظيفة العادية ، وما يهمها هو الراتب الشهري والذي تحصل عليه في الحالتين ، ولكن هذا التخويف لا يثنينا عن دورنا بل زادنا إصراراَ بإثبات الذات ، هذه النظرة الذكورية الموجودة داخل مؤسساتنا لم تؤثر علينا ولكنها أثرت على كثير من زميلاتنا فجعلتهن يتخوفن ويتراجعن عن التقدم لمناصب اتخاذ القرار التى كانت متاحة لهن ، وبذلك تكون هناك خسارة في نسبة وجود المرأة في مراكز اتخاذ القرار .**

**كما ذكرت (١١مبحوثة) من منسوبات التربية والتعليم والشباب والرياضة والتضامن الاجتماعي في مجتمعي الدراسة أثناء المقابلات " في العادة الرجال من وكلاء الوزارة يفضلون أن فريق العمل التابع لهم يكون من الرجال بتبرير أن مصلحة العمل تستدعي الاجتماعات ليلاَ أو في أوقات العطلات الأسبوعية والرسمية وغيرها ، والنساء لا يفضلن ذلك كما أنهم ينظرون إلى أجازات المرأة للوضع ورعاية الطفل ليس على أنها حقها ، ولكن على أنها إحدى معوقات العمل فيهربون من دعمها في اختيارها للمنصب القيادي ، فالنظرة للذكور أنهم من دواعي تيسير العمل والمرأة هي المعوق لتمتعها بحقوقها القانونية ، وهذه النظرة لقيمة الحقوق الأسرية التي هي امتداد لحقوق خاصة بالمرأة كانت موجودة قبل الثورة ومازالت لم تتغير ضمن مصاحبات الثورة التي دعمتها المرأة في جميع أطوارها.**

**وقد ذكرت (١٥ مبحوثة) بنسبة ٦٥% تقريباً أن العمل القيادي في الوقت الحالي أصبح أكثر صعوبة لزيادة عصبية الموظفين ربما للضغوط المعيشية التي يمرون بها فهم لا يستجيبون بسهولة لكل الأوامر الإدارية لصالح العمل ، فقد ضعفت وبشدة القيم الخاصة بروح الجماعة والعمل كفريق وقيمة الاحترام والإيثار وتحمل المسئولية، كل واحد يبحث عما يزيد دخله فقط ، وربما يوجد ذلك نوع من الإهمال في العمل ونشوب المشاجرات بكثرة ، وعندما يتقدم أكثر من شخص للإرتقاء للمنصب الإداري ذكوراً أو إناثاً فيبدأ التعصب للبعض دون الأخر**

**كل ذلك أثر بشكل سلبي على المرأة حيث ذكرن " وجود تلك المشاكل بكثرة زادت من ضغوط العمل ، فأصبح العمل القيادي يمثل عبئاَ علينا نريده لإثبات الذات ولأنه من حقنا وفي نفس الوقت هو عبء ، ليس كعمل في حد ذاته، ولكن ضغوطه الناتجة عن تبدل القيم الاجتماعية ، أصبحت النظرة إلى المرأة فى موقع القيادة غير مشوبة بالرحمة والحب**

**إذن تغيير النظرة إلى قيمة المرأة والتي يروج لها البعض في المجتمع على أنها ليست إلا للزواج ورعاية الأطفال لها تأثير على محاولة إثنائها عن استكمال مسيرتها في الوصول لمنصب اتخاذ القرار بل محاولة إثبات فشلها في القيام بالدور القيادي ، يتفق ذلك مع ما جاء في دراسة "عجلان " أن الموروث الثقافى يعتبر من أهم معوقات العمل القيادي للمرأة في مصر**

فضلاَ عن نظرة بعض القيادات للمرأة كمعوق نظراَ لتمتعها بحقوقها القانونية كأنثى في العمل للحفاظ على الأسرة ، والنظرة إلى الرجل كميسر للعمل جعلهم يفضلون الكوادر القيادية في المؤسسة من الذكور ، يتوافق ذلك مع دراسة ليندامازين في استمرارية التمييز بين المرأة والرجل فى مجال الوظائف العليا .

أثر كذلك تبدل القيم الاجتماعية من قيمة تحمل المسئولية إلى الإهمال من البعض وتفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة بضغوط الظروف الاقتصادية ، كذلك عدم الاحترام لصاحب القرار والسلطة وهذا ما زاد عبء العمل الإداري مع الثورة على كاهل المرأة .

- المعوقات التي من شأنها عرقلة مسيرة المرأة الإرتقائية وتقلدها مراكز اتخاذ القرار بعد الثورة:

أجمعت المبحوثات في المقابلات "أكثر المؤثرات علينا في الارتقاء لمكانة أعلى وجود الوساطة والمحسوبية وكنا نأمل أنها تختفي بعد ثورة يناير ومن بعدها ٣٠ يونيه ة " ،وقد ذكرت مبحوثات المجلس القومي للمرأة ، دائماً نستشعر التبعية لمن هم أعلى منا ، بالإضافة إلى عدم وجود ميزانية تساعدنا على العمل الجماهيري المنوطين به " .

كما اتفقت معظم المبحوثات (٢٠مبحوثة ) في مجموعات المقابلات على أن أهم المعوقات في بيئة العمل قبل تقلد المنصب ، محاولة الرجال الإنفراد بسلطة اتخاذ القرار وإبعاد النساء بشتى الطرق عن طريق تهويل صعوبات المنصب وتضخيم مشاكله التي لا تقدر النساء على تحملها لتخويفهن من الدخول في التجربة و ترك الساحة لهم ، واتهامهن بعدم المقدرة على التحكم في عواطفهن ومحدودية قدراتهن الإدارية والتأثر الشديد بمشكلاتهن العائلية ، ونتيجة لذلك كما ذكرت (١٥ مبحوثة) تتكون صعوبات ذاتية وهي تجسد الخوف الفعلي من المنصب في نفس المرأة

وقد ذكرت المبحوثات في مجموعات المقابلة في الجامعة بمجتمعي الدراسة "أن من أكثر المعوقات بعد تقلدهن المراكز القيادية ، أن أصبح كل موظف مهمته النقد أكثر من اهتمامه بعمله وإنتاجه فيه ، فيحرض على القيادة النسائية في الإدارة "، كما ذكرت المبحوثات في مجموعات التربية والتعليم ، " أن الموظفين أصبحوا لا يحترمون السلطة وخصوصاً عندما تكون من النساء كما أن العلاقات المتبادلة بين الأفراد أصبح يتملكها الريبة والشك وعدم الثقة ، مما يحدث توترات كبيرة فى بيئة العمل ، ويكون تأثيرها سيء على مستوى الجرأة في اتخاذ القرار

**وعلى جانب آخر ذكر ما يقارب نصف العينة (١٠ مبحوثات) أن أهم المعوقات بالنسبة لهن هي معوقات شخصية تتمثل في" معاناة الموازنة بين مسئوليات الأسرة ومسئوليات العمل القيادي إذ أنه يستوجب دائماً إعادة جدولة الوقت لأنه يحتاج وقت أطول وتركيز أدق وخاصة عندما لا يتفهم الزوج والأولاد حقيقة متطلبات عمل الأم خارج المنزل فيمثل ذلك ضغوط نفسية عليها".**

**إذن من أكثر المعوقات التى تعترض طريق المرأة في مواقع اتخاذ القرار وجود الوساطة المتحكمة في تقلد المناصب الأعلى ومن شأنها ضياع الحقوق ، كذلك عدم احترام السلطة النسائية وتعويق طريقهن للوصول إليها ، وعدم وجود الثقة في العلاقات بين منسوبي المؤسسة والذي يؤثر على مصداقية اتخاذ القرارات وجرأتها وعلى عدم رضى القيادات النسائية على بعض القرارات الحازمة التي يتخذنها للحفاظ على سير العمل وعدم رضوخهن لقرارات غير مسئولة من بعض الزملاء من الجنس الآخر في العمل .**

- **المرأة في مراكز اتخاذ القرار ومعرفتها ببعض اللوائح القانونية في قانون الخدمة المدنية :**

**يتضح من التحليل أن النساء في مواقع اتخاذ القرار يدركن كثيراً من اللوائح القانونية في قانون الخدمة المدنية الجديد ، وإن كن يتحفظن على بعض بنوده ولهن تحليلاتهن الخاصة بتلك اللوائح ، كما يرين أن اللوائح واحدة للرجال والنساء طبقاً لمعايير واحدة ، لكن هناك افتقاد للشفافية والعدالة وذلك من شأنه الإجحاف بحق المرأة في الترقي ، يدل ذلك على مدى تمتع المرأة في مواقع اتخاذ القرار بالعقلانية الرشيدة التى تمنحها القدرة على القيادة وتجعلها جديرة بها .**

**استخلاص النتائج :**

- **تراوح عمر المبحوثات بين ٤٥ إلى ٦٠ عاماً دلالة على أن الترقي لا يتم في أعمار صغيرة للنساء بناء على الكفاءة أو أنه يتم بسهولة بل إن المطالبة بالحق في الترقي تأخذ وقتاً طويلاً.**
- **معظم المبحوثات حاصلات على مؤهل فوق الجامعى سواء ماجستير أو دبلومة متخصصة ، دلالة على حرص المرأة على زيادة كفاءتها العلمية و الوظيفية للتدرج الوظيفى والوصول إلى مركز لاتخاذ القرار.**

- **معظم المبحوثات ٧٨% تقريباً متزوجات ، بينما مبحوثتين فقط مطلقات بواقع ٩% دلالة على عدم صدق النظرة المجتمعية القائلة أن المرأة فى مراكز اتخاذ القرار تكون "مسترجلة" وتفشل فى حياتها الزوجية .**
- **محل إقامة جميع المبحوثات في المدن وهذا ما يوضح أهمية قرب مكان السكن عن العمل بالنسبة للقيادات النسائية .**
- **جاءت نسبة ٣٥% من المبحوثات مدة الخبرة لديهن في الوظيفة القيادية أقل من خمس سنوات دليل على ضعف تأثير التغيير بعد الثورة على زيادة فرص الترقى للنساء ، بينما ٥٢% تقريباً عدد سنوات الخبرة لديهن من خمس إلى أقل من سبع سنوات .**
- **خلت مرحلة الطفولة والمراهقة بالنسبة لمعظم المبحوثات من طريقة تنشئة تحرص على تعويدهن التعبير عن الرأي والمطالبة بالحق من جهة الأسرة ،أي إعدادهن لأن يكن في مراكز قيادية ضمن الصفوة في المجتمع منذ الصغر ، بل بدأت معرفتهن الحقيقية بحقوق الفتاة مع المرحلة الجامعية ، وهي من وجهة نظرهن مهمة للغاية ولها دور كبير في جرأة المرأة في المطالبة بحقها في الترقي لمواقع اتخاذ القرار في محل العمل ، وتوالت معرفتهن بالحقوق بعد ذلك حسب الظروف الاجتماعية لمراحل العمر سواء في العمل أو الإنجاب أو الطلاق ، أي اكتسابهن الصفات الإنسانية الثابتة تحقيقاً لفكرة الصفوة لدى باريتو حيث إن هناك صفات للشخصية التى تعد من جماعة الصفوة تؤهلها أن تكون فى مواقع اتخاذ القرار حيث إن اكتساب هذه الصفات يكون منذ التنشئة الاجتماعية الأولى .**
- **تعتبر التحولات السياسية من أكثر التحولات التي شعرت بها المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير ، لأنها الأساس في وجود تحولات أخرى ترتبت عليها ، وقد ثبت من التحليل للبيانات أن وجود المرأة في المواقع القيادية السياسية لا يمثل أخذ المرأة حقوقها في الترقي ووجودها في مركز اتخاذ القرار وليس دليلاَ كافياً لأخذها لحقوقها القيادية**
- **شهدت الهيئات الحكومية بعد الثورة صراعات كبيرة على المناصب الإدارية كان لها تأثيراً سلبياً على إرتقاء المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار .**

- **ثبت من التحليل أن النساء اللاتي تقلدن مراكزهن لاتخاذ القرار بعد الثورة قد عانين كثيراَ من الأفكار الدينية المغلوطة والمتطرفة من أصحاب الفكر الديني المتشدد الذي انتشر إبان الثورة حيث كانت هناك عراقيل كبيرة حتى لا تصل المرأة إلى مركز قيادة، أما الموجودات في مراكزهن قبل الثورة فكان التأثر أقل قليلاَ من الفئة الأولى حيث تعويق عملهن الإداري لإجبارهن على تركه .**
- **تأثر إرتقاء المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار سلباً بسبب الغلاء والحالة الاقتصادية المتدنية التي صاحبت الثورة ، وفي نفس الوقت فإن هذا التدني في الحالة الاقتصادية ليس له علاقة مباشرة باتجاه المؤسسات الحكومية إلى عدم توظيف النساء ، وإنما لعدم وجود الدعم المالي اللازم لتوفر الدرجات الوظيفية العليا في المؤسسات .**
- **وجود القيادات النسائية في مواقع اتخاذ القرار في المؤسسات المختلفة ليس له تأثير فاعل أو مساعدة مباشرة للنساء على التوظيف أو الترقي ، فلا تجد المبحوثات المؤازرة من بني جنسهن للعون على إثبات الذات في موقع اتخاذ القرار.**
- **من أكثر المؤثرات الاقتصادية السلبية على ترقي المرأة ثبات الأجور وإلغاء العلاوات الاستثنائية ، مع التدني الكبير في علاوة الترقية لمراكز اتخاذ القرار مما يحول دون تنمية المرأة لنفسها للوصول إلى المراكز الأعلى ،**
- **تعتبر النظرة التقليدية للمرأة من أكثر التغيرات القيمية التي أثرت سلباً عليها في مواقع اتخاذ القرار، من خلال وظيفتي الزواج والإنجاب فقط يليها رفض كثير من الرجال العمل تحت قيادة المرأة ، ونظرة القيادات العليا من الرجال في المؤسسات إلى المرأة كمعوق للعمل نظراً لتمتعها بحقها في الأجازات الخاصة بها كأنثى مما أثر على نسبة وجودها في مراكز اتخاذ القرار**
- **جاءت زيادة وجود الوساطة من أكثر المعوقات التي تعاني منها المرأة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار رغم توقع انحسارها بعد الثورة**
- **اتضح أن المرأة في مواقع اتخاذ القرار على علم ومعرفة باللوائح والقوانين الموجودة في قانون الخدمة المدنية الذي ينظم العمل والتوظيف والترقي ، وكذلك لهن تحليلاتهن الشخصية فيما يخص بعض بنوده**

**التوصيات :**

- **إنشاء حقيبة وزارية تلتزم بشئون المرأة مثلها مثل باقى الحقائب الوزارية المهمة فى الدولة لتكون على دراية تامة بما يحدث خلف الكواليس من تمييز ضد المرأة والعمل على إنصافها فى كافة المجالات ومتابعة تنفيذ القوانين التى تصدر لصالحها فى كافة أمورها وعلى وجه الخصوص تعيينها فى الوظائق القيادية للمشاركة فى اتخاذ القرار .**
- **إلزام المؤسسات الحكومية الخدمية بوضع مخطط لتعزيز القدرات النسائية فى مجال القيادات بإشراف من وزارة التنمية المحلية لضمان الجدية .**
- **إنشاء الحكومة المصرية ما يسمى بـ "مجلس النظراء" أسوة بدولة تونس الشقيقة للمساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة ، والذى يعمل على إدماج مقاربة النوع الاجتماعى فى التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية للقضاء على أشكال التمييز بين الرجل والمرأة وتحقيق المساواة .**
- **اهتمام المؤسسات بعقد دورات تدريبية للمرأة في مراكز اتخاذ القرار للتدريب على إتقان تنظيم الوقت والمجهود المبذول لأداء الأدوار المتعددة وثقل مهارة تحديد الأولويات في الإنجاز في العمل الأسري والمهني .**
- **تغيير بعض البنود في قانون الخدمة المدنية للحفاظ على حقوق المرأة في تولي مراكز اتخاذ القرار بالمواءمة مع نسبتها العددية الموجودة بالمؤسسات .**

**المراجع :**


- **أبوخفيلة ، كامل عبد المالك (٢٠١٦). تمكين المرأة العربية سياسياً " الواقع والمحددات الثقافية" ،مصر،الجمعية المصرية للإخصائيين الاجتماعيين،ع٥٥،من١ http://searchmandumah.com\record\763905 بتاريخ ٢٠١٧\٨\١٥**
- **أبو علبة، عبلة محمود(٢٠٠٤). المرأة العربية العاملة "المعوقات ومتطلبات النجاح فى العمل القيادى" ، الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية .**
- **أبو الطاحون.عدلى على (١٩٩٧): التغير الاجتماعي(المفاهيم والنظريات-الاتجاهات والانماط-الاستراتيجيات الآثار والمعوقات-المردودات والتكاليف-القياس)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.**
- **إسماعيل ، سهير عبد المنعم (٢٠٠٣). حق المرأة فى المشاركة السياسية بين النصوص التشريعية والواقع الاجتماعى ، من عبد المعطى ، عبد الباسط و علام ، اعتماد : العولمة وقضايا المرأة والعمل ، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الاداب ، جامعة القاهرة .**

- الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، من \ موقع الامم المتحدة
http://www.un.org/ar/documents/udhr/ بتاريخ ٢٠١٨\١١\١٥
- الأشهب، نوال عبد الكريم (٢٠١٥). اتخاذ القرارات الإدارية "أنواعها ومراحلها" ، الأردن : دار أمجد للنشر .
- الاتحاد البرلمانى الدولى : الإعلان العالمى بشأن الديموقراطية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٧ من\ http://www.ipu.org/Un-e/ipu-117dem-ar-pdf
- تقارير الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة "توزيع العاملين بالقطاع الحكومى طبقاً للنوع بالموازنة العامة"(٢٠١٥) من\ http://www.caoa.gov.eg/WebForms/relatedlinks.aspx بتاريخ٢٠١٨\١\١٨
- تقرير هيئة الأمم المتحدة، (٢٠٠٦) بتاريخ ٢٠١٧\٨\١٥(http://www.un.org/ar/events/womensday/resources.shtml
- الجهنى ، ملاك ابراهيم (٢٠١٥): قضايا المراة فى الخطاب النسوى المعاصر "الحجاب أنموذجاً" ،بيروت : مركز نما للبحوث والدراسات .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحوث القوى العاملة من ١٩٨٤ : ٢٠١٠ من\ http://www.capmas.gov.eg/
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء"المعلوماتية .نشرةإحصائية شهرية ، ع٥٩ ، يناير٢٠١٦، http://www.capmas.gov.eg/ مرجع رقم (٥٣-٢٠١١١-٢٠١٦) ، جمهورية مصر العربية.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء"المعلوماتية .نشرةإحصائية شهرية ، ع٧١ ، يناير٢٠١٨، http://www.capmas.gov.eg/ مرجع رقم (٥٣-٢٠١١١-٢٠١٨) ، جمهورية مصر العربية.
- الحكومة التونسية ، (٢٠١٦) . تواجد المرأة بالوظيفة العمومية ونفاذها إلى مواقع القرار" من \ https://www.babnet.net/cadredetail-152990.asp بتاريخ ٢٠١٨\١١\١٨

- دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤،من\
https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar
بتاريخ ٢٠١٧\٨\١٥

- دفع الله ، إحسان الشيخ عمر(٢٠١٤). دور المرأة السودانية في المشاركة السياسية والاجتماعية "دراسة تحليلة للمرأة بولاية الخرطوم من١٩٥٦ :٢٠١٠" ،رسالة ماجستير منشورة ، الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،تنمية الأسرة والمجتمع . من \ http://repository.sustech.edu/handle/123456789/10020 بتاريخ ٢٠١٨\١\١٨
- رشوان، حسين عبدالحميد(٢٠٠٨ ).التغير الاجتماعي والمجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- زايد ، أحمد (٢٠١٠). المرأة فى دراسات المجتمع المدنى ، من\ السمرى ، عدلى وآخرين ، المرأة العربية ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، كلية آداب جامعة القاهرة ، ع٥ .
- السن ، عادل عبد العزيز(٢٠١٠،). الإمكانات والفرص المتاحة للمرأة العربية فى ظل التشريعات العربية الحالية للمساهمة فى التنمية المستدامة "قراءات للواقع الإحصائى للمرأة العربية فى مجال العمل" ، من \المرأة العربية فى الحياة العامة والسياسية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بيروت: جامعة الدول العربية.
- شحاتة، شريف (١٩٩٩). العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولى(حول فكر سمير أمين).من \ ابراهيم حيدر وآخرون ، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى ، القاهرة: الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، مركز البحوث العربية ، مكتبة مدبولى.
- العنزى، مرزوق (٢٠١٣). الشخصية القيادية وصنع القرار ، الكويت : دار المسيلة للنشر .
- عبد الرحمن ، فاتن أحمد(٢٠٠٢).عرض تحليلى للاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة "صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعى ، من \ المرأة وقضايا المجتمع ، أحمد زايد وأخرون ،جامعة القاهرة ، كلية الاداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية .
- العزيزى ، خديجة(٢٠٠٥). الأسس الفلسفية للفكر النسوى الغربى ، بيروت : بيسان للنشر .

- عبد العظيم ، سليمان صالح (٢٠١٤). النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعى ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، كلية الاداب ،جامعة عين شمس ، مج٤١، ملحق١.
- عثمان،سعاد(٢٠٠٢).المرأة فى الدراسات الأنثروبولوجية، من زايد، أحمد وآخرون،المرأة وقضايا المجتمع ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاداب ، جامعة القاهرة.
- عجلان ، مى محى (٢٠١٥). دور المرأة في الحياة السياسية "دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل ٢٠٠٠ – ٢٠١٥" ، جامعة بني سويف المصرية ،كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية . من مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط http://www.beirutme.com/?tag بتاريخ ٢٠١٧\٨\١٥
- الغانم . كلثم (٢٠١٥ ) .الأطر الفكرية والحدود النظرية للفكر النسوى "نظرة تحليلية" ، من \النسوية العربية "رؤية نقدية" ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية
- غيث ، محمد عاطف(٢٠٠٦). قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .
- فارس ،سامر وآخرون (٢٠٠٥) . مدخل لدراسة دور المرأة في مستويات الإدارة العليا في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ، القدس : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني
- فوت ، ريان(٢٠٠٥). النسوية والمواطنة ،ترجمة / بكر. أيمن وآخرين ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، سلسلة العلوم الاجتماعية .
- القطب ، رولا عبد الرحيم حمدي (٢٠١٢). دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية ( ١٩٩٥-٢٠١٠) ، فلسطين :جامعة النجاح الوطنية ،كلية الدراسات العليا .
- قنديل ، أمانى (٢٠١٤).الربيع العربى هل يحمل ربيعاً للمرأة العربية"دراسة حالة المراة المصرية" ، من تقرير المرأة العربية والديموقراطية ، القاهرة: منظمة المراة العربية .
- كارل، مارلى (٢٠٠٢).المشاركة السياسية والحياة العامة، من أحمد زايد وآخرون ، المرأة وقضايا المجتمع ، ترجمة \ هناء الجوهرى ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة

- ليلة ،علي (١٩٩١). النظرية الاجتماعية المعاصرة "دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع الأنساق الكلاسيكية" ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٣ .

- المصلى ، جميلة (٢٠١٣): الحركة النسائية فى المغرب المعاصر "اتجاهات وقضايا" ،بيروت ،مركز الجزيرة للدراسات .

- الملاح ، أمل ابراهيم مصطفى (٢٠١٤). المراة والتمكين من السلطة واتخاذ القرار " دراسة على بعض القيادات النسائية فى المجتمع المصرى" ، جمهورية مصر العربية ، كلية الاداب جامعة طنطا من \ مجلة العلوم الاجتماعية :www.swmsa.net\art\s\2350 بتاريخ ٢٠١٧\٨\١٥

- المعمورى ، نبراس (٢٠١٣). المرأة والربيع العربى "الحالة المصرية أنموذجاً" ، القاهرة ، العربى للنشر.

- وزارة الخدمة المدنية بالأرقام للعام المالى ١٤٣٥-١٤٣٦ ، توزيع العاملين بالدولة من\ https://www.mcs.gov.sa/Ministry/Statistics/Documents/e1435_1436.pdf بتاريخ٢٠١٨\١\٢٠

- وزارة الخدمة المدنية بالأرقام للعام المالى ١٤٣٦- ١٤٣٧ ، توزيع العاملين بالدولة من\ https://www.mcs.gov.sa/Ministry/Statistics/Documents/e1436_1437.pdf بتاريخ ٢٠١٨\١\٢٠

- موافي .أحمد محمود : حضانة الصغير ورؤيته والحق فى إستضافته ومسكن حضانته ، القاهرة ، دار البراءة ، ط٢ ، ٢٠٠٩.
- ابراش ابراهيم : المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية ، الأردن ، الشروق للنشر ،٢٠١٥
- اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الإضافيين : السودان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ص٩
- حسن ،أحمد فرج : أحكام الأسرة في الإسلام والطلاق ، الخلع ، النقض، وفق التشريعات القانونية ، القاهرة ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٤ .

- جوناثان تيرنر : بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة / محمد سعيد فرح ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ط٢ ، ٢٠٠٠ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : نشرة إحصاءات الزواج والطلاق السنوية
- منصور، حسن حسن : شرح إجراءات محكمة الأسرة على ضوء القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ ، القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ، آراء الفقهاء وأحكام القضاء ، أحدث أحكام محكمة النقض ، القاهرة ، بدون دار نشر ، دت .
- رضوان، زينب : حقوق الطفل فى الإسلام ، المجلة الاجتماعية القومية ،مج ١٦ ، ع١-٣ ، ١٩٧٩ .
- الخشاب، سامية مصطفى : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٣.
- عبد الغني، سحر : الأطفال وتعاطي المخدرات ، الإسكندرية ، المكتبة المصرية ، ٢٠٠٧ .
- الأودن، سمير عبد السميع : التعليق على قانون تنظيم إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية الجديد ( قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ) ، الاسكندرية ، الإشعاع الفنية ، ٢٠٠١.
- عبد الرحمن ،عبد الله محمد ، النظرية في علم الاجتماع ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢
- حسام الدين، محمد : المسئولية الاجتماعية للصحافة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣ .
- الشافعي، محمد ابراهيم : المسئولية والجزاء فى القرآن الكريم ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٨٢ .
- عابد ،محمد : التوافق النفسي والمسئولية الاجتماعية لدي المجرمين ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٩ .
- عبد الجواد ، مصطفى خلف : قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الاداب جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- أبو طالب،محمد نجيب : البحث الاجتماعي"مناهج ومقاربات" ٢٠١٥،
- فؤاد، ناهد أحمد : تقويم التجربة المصرية فى الإعداد الأكاديمى والتدريب المهنى للصحفيين : رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .

- عمر، معن خليل : مناهج البحث في علم الاجتماع، الأردن، دار الشروق، ١٩٩٧
- حسن ،عبد الباسط محمد: أصول البحث الاجتماعي،مكتبة وهبة ٢٠٠٢،


**المراجع الاجنبية :**


**- Abadeer,Adel ( 2015).Norms and Gender Discrimination in The Arab World,N.Y, Palgrave Macmillan.**

**- Kassem, Fatima Sbaity, (2013). Party Politics, Religion, and Women's Leadership "Lebanon in Comparative Perspective",N.Y,Palgrave Macmillan.**

**-Nakitenede, Marie ( 2012 ) : Senior women leaders motivation and success in higher education administration in the united states,( Unpublished doctoral thesis),U.S.A, Cardinal stritch University**

**- Mills,R(1974). The Power Elite , England, oxford university press .**

-Marshall, Alasdair(2007). Vilfredo Pareto's Sociology " Aframework for political psychology", Hampshire , England, Ashgate Publishing Limited

- Metcalfe,Beverly Dawn(2008). Women, Management and Globalization in the Middle East Journal of Business Ethics, from

https://link.springer.com/article/10.1007/s10551-007-9654-3

- Parry, Geraint(2005), Political Elites , Colchester, England ,Ecpr Classics Press, The university of Essex print center.

-Pareto , Vilfredo(2003).The rise and fall of Elites " an application of theoretical sociology" , New jersey , Transaction publishers.

-Ranjit , Devraj (2005). Population, India Moves to Give women Equal Inheritance Rights.Retrived Septemper22, from

http://www.ipsnews.net/africa/interna-asp?idnews=26728

-Udehn, Lars(2003).The Limits of Public Choice "a sociological Critique of the economic Theory of Politics" , New York , the Taylor & Francis e-library .

- Webster' s Encylopedic Unabridged Dictionary of the English Languag , Responsibility , N. Y . Rotland House, 1984 .

- MaryAnn Lamanna and Agnes Riedmann : Marriages and Families , United States, Thomson, Tenth Edition , 2009.

**الملاحق :**

**دليل المقابلة :**

- **النشأة والخلفية الاجتماعية للمرأة فى مراكز اتخاذ القرار**
- **أكثر التحولات التى شعرت بها المرأة في مواقع اتخاذ القرار في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير :**
- **التحولات السياسية التى تعرض لها المجتمع المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها على ارتقاء مكانة المرأة ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار:**
- **أبرز تحول سياسى أثر على المرأة من ناحية ارتقائها إلى مراكز اتخاذ القرار فى الهيئات الحكومية الخدمية**
- **اهتمام الدولة بالفئة الشبابية فى القيادة وتأثيره على مسيرة المرأة فى ارتقائها إلى مراكز اتخاذ القرار**
- **مدى تحقق الديموقراطية الحقيقية فيما يتعلق بارتقاء المرأة لمراكز اتخاذ القرار فى الآونة الحالية**
- **الصراع على المناصب القيادية ونصيب المرأة منها**
- **الأفكار الدينية المتطرفة إبان الثورة وتعاملها مع المرأة وإعاقتها فى الإرتقاء بمكانتها**
- **التعصب الدينى وتأثيره على المرأة**
- **غياب الوسطية الدينية المعتدلة وتعطيل ارتقاء المرأة**
- **التحولات الاقتصادية التى تعرض لها المجتمع المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير وتأثيرها على ارتقاء المرأة ووصولها إلى مركز اتخاذ القرار :**
- **الضغط المستمر لاشباع الحاجات بعد الثورة فى ظل الغلاء واهتمام المرأة بمقدار الدخل أكثر من اهتمامها بارتقاء المكانة وتأثيره على جهودها فى صعودها إلى مراكز اتخاذ القرار**
- **اتجاه بعض المؤسسات الخدمية إلى رفض توظيف النساء وارتقائهن.**
- **تدنى الحالة الاقتصادية وندرة توفر الدرجات الارتقائية وتأثر المرأة بها فى الارتقاء بمكانتها.**

- **عدم وجود العدالة فى المراكز القيادية فى المؤسسات فى ظل ثورة تنادى بالعدالة**
- **عدم المساندة للمرأة من بنى جنسها فى ظل زيادة معدلات البطالة للنساء.**

**التحولات القيمية التى تعرض لها المجتمع المصرى بعد الثورة وتأثيرها على ارتقاء المرأة ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار :**

- **تحول اهتمام الناس بعد الثورة إلى كل ما هو مادى وإغفال كل ما هو أخلاقى وتأثر ارتقاء المرأة بذلك**
- **اتجاه الرجال لرفض العمل تحت قيادة المرأة فى المؤسسة وتأثير ذلك على ارتقائها إلى مراكز اتخاذ القرار**
- **انتشار التعصب وعدم الالتزام بثقافة الحوار وانعدام الروح الجماعية بين الموظفين فى المؤسسات بعد الثورة وتأثيره السلبي على ارتقاء المرأة بمكانتها ووصولها الى مراكز اتخاذ القرار**

**التشريعات الأخيرة الخاصة بالمرأة واتخاذ القرار بعد الثورة :**

**مدى معرفة المرأة بقانون الخدمة المدنية والإحساس بمردود مواده سلباً او ايجاباً**

**معايير الترقيات فى المؤسسة ومدى تعاملها مع الكفاءة النسائية**

**التشريعات والوساطة ومدى تأثر المرأة فى ارتقائها ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار**

**معوقات مختلفة تستشعرها المرأة قبل وصولها إلى مركز اتخاذ القرار وبعد حصولها عليه**

**مدى تحرر المرأة من تبعية الرجل فيما يخص اتخاذ القرار فى المؤسسة**

**مدى شعور المرأة بنقص المؤازرة والدعم من بنى جنسها**